LE MONDE AMAZIGH

العالم الأمازيغي

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

المديرة المسؤولة : أمينة إبن الشيخ الايداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي : 1114/1476 العدد: 123 شتنبر 2010-2960 Septembre الثمن : 5 دراهم 1,5 أورو

يجب اعتماد اللغة الأمازيغية كأداة للتواصل في الجهوية الموسعة

صـــــرخـــــة لابـــد مـــنهـــا

هاهي الحركة الامازيغية بدات الدخول السياسي ديال هاد العام بالسبان والاتهامات من القوميين العروبيين و الإسلاميين المتطرفين؟ تيتهموها «بالتطبيع مع اسرئيل و التعامل مع الصهيونية».

وهد الكلام راه ماجاش غير هكدا، راه عندو الأسباب ديالو لي هيا، ان الامم المتحدة و جوابا على التقارير لي صفطتها ليها الحركة الامازيغية، حول التميز العنصري، دارت المفعول ديالها. وكان الجواب ديال الأمم المتحدة هو وحد المجموعة ديال التوصيات للمغرب ومنها: الاعتراف باللغة الامازيغية و دسترتها كلغة رسمية الى جانب اللغة العربية. وهادشي بطبيعة الحال ماعاجبش وحد المجموعة لي تتعتبر راسها وصية على المغرب و مصير المغاربة. وفعوض اتفتح النقاش في هاد الموضوع بدا الهجوم على الامازيغية والامازيغ ولكن هاد الشي تيبين الضعف ديال هاد الناس اللي ديما تيهربو لشرق وتيتحاماو به بحجة القضية الفلسطينية، لي هي في حقيقة الأمر واحد الأصل التجاري تيسمح لبعض تجار القضايا الانسانية اتمعشو منو.

علاش هاد الشي كولو؟ علا حقاش تندافعو على لغتنا وثقافتنا لي ماجات لا من الشرق ومن الخليج ومن هاد المنبر نحب نقول للمدافعين على الدارجة المغربية غير زيدوا لقدام وما تيئسوش وما تديوهاش ف السبان راه غير تيشوشو علينا كاملين حيت ما عندهم حتى برهان ولا دليل على اللي تيكولوه.

ولكن خاص الواحد اعرف بلي

أمينة ابن الشيخ

الدفاع على لغات البلاد اللي هما الدارجة المغربية وتامازيغت راه عندها واحد الأساس مهم بزاف وبزاف اللي هو بطبيعة الحال الثقافة والهوية ديال هذ البلاد وحتى الأرض وإلى كلنا الأرض راه هدا تيعني المغرب اللي عندو الجذور ف إفريقيا ماشي في سوريا وفلسطين والعراق. وراه الملك محمد السادس عارف هاد المسألة حيت إلى حسبنا المرات لي مشا فيها إلى دول القارة ديالنا افريقيا غادي تلقاوهوم كثر من المرات لي مشا فيها للشرق الأوسط والخليج وهاذا الشي عندو دلالات قوية.

وأنا ما تنكولش القطيعة مع الشرق لأنه سياسيا وديبلوماسيا ما خاص القطيعة مع حتا واحد ولكن لي تنكول هو عقلنة العلاقات مع هاد الدول وما يتعتبرش المغرب بحال شي مقاطعة تابعة للشرق والخليج.

وهاد الشي تيبان لينا حتى ف المهرجانات الفنية لي ولاو فيها المغنيون الشرقيون كثر من المغاربة والأفارقة حتى طلعو لعباد الله فالراس ولاو تيضربوهم بالحجر وحتى بالقراعي .

وفاش بان بلي خاصنا نعيدو ربط الجذور ديالنا مع أصلنا الإفريقي هو ف الوقت ديال كأس العالم. حيت الفيفا دوزات الماتش فابور لكاع الدول الإفريقية إلا المغرب وتونس والجزائر. علاش؟ حيت هاد الدول تتعتبر راسها ديما عرب والسبب جا من أيام الحركة «الوطنية» ديال هاد الدول ألي كانت تتنافس على شكون إكون عرب أكثر من لاخر حتى ولاو بحال هاذاك الغراب اللي ما عرف لا يطير ولا يتمشى.

وفي هاد الصدد قال الحكيم الأمازيغي:

ⵔⵣⵓⵔⵏ ⵖⵓⵊⵊⵉⴼ ⴰⴷ ⵉⵜⵜⴰⵔⵓⵏ ⵜⵉⵢⵏⵉ

Izuran ugjjif ad ittarun tiyni

لجنة القضاء على التميز العنصري بجنيف تدعو المغرب إلى دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية

* رشيدة إمرزيك

أصدرت لجنة القضاء على التميز العنصري التابعة للأمم المتحدة ملاحظاتها الختامية على الدول الإحدى عشرة التي شاركت في دورتها ال 77 المنعقدة أخيرا بجنيف بما في ذلك المغرب ونظرت فيها للتقارير الرسمية لهذه الدول وكذا تقارير موازية قدمت إطارات وجمعيات المجتمع المدني.، وفي هذا الإطار أعربت لجنة القضاء على التميز العنصري أيضا عن قلقها إزاء حالات معينة ، وقدمت توصيات عدة. بحيث أوصت المغرب بأن يقدم معطيات دقيقة حول الإثنيات المكونة للبنية الاجتماعية المغربية ، واستعمال اللغات الأم والمؤشرات الدالة على التنوع الإثني بالمغرب.

وطالبت لجنة القضاء على التميز العنصري المغرب كذلك ببدل مجهودات كبيرة لرد الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغيتين خصوص في مجال التعليم مع الحرص ألا يكون الأمازيغ بالمغرب ضحية لأي ميز عنصر خاصة في مجال الشغل والصحة.

ودعت اللجنة ذاتها المغرب إلى الاعتراف القانوني باللغة الأمازيغية ودسترتها كلغة رسمية إضافة إلى محاربة الأمية في الأوساط الأمازيغية بلغتها الأم، كما طالبت أيضا بدعم التنمية في هذه المناطق وإيلائها اهتمام خاص في إطار عمل اللجنة الاستشارية للجهوية التي كلفها المغرب بإعداد نظام الجهوية الموسعة ولو أنها أشادت اللجنة في تقريرها الأخير ، بالتدابير التي اتخذها المغرب من أجل تشجيع الثقافة الأمازيغية، خاصة في مجال تدريس اللغة الأمازيغية وتعزيز قدرات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، غير أنها عبرت عن قلقها اتجاه عدم الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية في الدستور المغربي. ودعت المغرب إلى تقديم تقرير، في ظرف سنة من صدور توصياتها، حول الكيفية التي سيستجيب بها لـ3 توصيات اعتبرتها رئيسية في تقريرها، والمتعلقة بالاعتراف الدستوري بالأمازيغية لغة رسمية، ووضع إطار قانوني للاجئين، وتوفير الحماية والضمانات القانونية للأجانب الذين لا يتوفرون على وثائق الإقامة، خاصة القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء.

وزارة الجالية تناقش موضوع اللغات بالمهجر والكونغريس الأمازيغي يطالب بالتراجع الفوري عن المخطط الإقصائي للغة والهوية الأمازيغية

أكد مكتب الكونغريس العالمي الأمازيغي في بيان صادر عنه، توصلت الجريدة بنسخة منه، على أن التقرير النهائي الذي خرجت به مجريات اللقاء الدولي المنظم من طرف مجلس الجالية المغربية بالخارج يومي 25 و 26 يونيو بالرباط تحت عنوان: «اللغات في الهجرة: التحولات والرهانات الجديدة» لا يعكس أبداً مفهوم التعدد الذي عبرت عنه مختلف المداخلات التي ألقيت خلال اليومين، وأن الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية في الخارج فاجأ الجميع في كلمته الختامية بتبنيه لمخطط استعجالي يركز فقط على تعليم اللغة العربية وثقافتها دون أية إشارة إلى تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها.

ونظرا إلى إرادة الإقصاء الثابتة التي عبر عنها الوزير، حسب ماجاء في البيان، والتي عكسها التقرير النهائي للجلسة الختامية، استنكر البيان بقوة هذا الموقف اللاوطني واللاديموقراطي من اللغة الأمازيغية وثقافته وسياسة التعريب الممنهج التي يراد أن تطبق في المهجر بعد أن أبانت عن فشلها في البلد الأصل.

وعبر البيان أن اللقاء لا يخص فعاليات المجتمع الأمازيغي الذين يشكلون الغالبية العظمى من مواطني المغرب، كما طالب البيان الوزير بالتراجع الفوري عن هذا المخطط الإقصائي وأن يأخذ بعين الاعتبار اللغة الأمازيغية التي هي لغة غالبية المغاربة المهاجرين، وبفتح حوار وطني موسع وجاد مع جميع الفعاليات والجمعيات والمؤسسات والمنظمات الأمازيغية بالمهجر، وحمل المكتب في بيانه الجهات المسؤولة تبعات هذا الإقصاء السافر للهوية الأمازيغية لكل المغاربة.

العالم الامازيغي تتمنى الشفاء العاجل لقيدوم الحركة الثقافية الأمازيغية الأستاذ إبراهيم أخياط

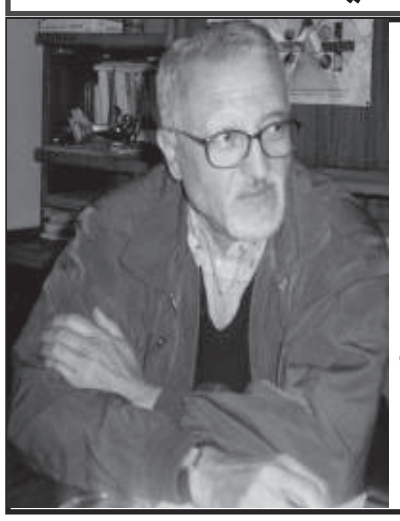

تتقدم جريدة «العالم الأمازيغي» بمتمنياتها بالشفاء العاجل للأستاذ إبراهيم أخياط قيدوم النخبة الأمازيغية الحديثة، وذلك على إثر المرض الذي ألزمه فراش المستشفى منذ الأسبوع الأول من شهر يوليوز المنصرم.

تماينوت تطالب بتغيير الدستور وترسيم الهوية واللغة الأمازيغيتين

طالب المجلس الوطني لمنظمة تماينوت في بيان، توصلت الجريدة بنسخة منه، على إثر انعقاد دورته الرابعة بأكلميم يومي 3 و 4 يوليوز 2010 تحت شعار « دورة محمد بوجيد اوحسون» بتغيير الدستور، وترسيم الهوية واللغة الامازيغيتين، وبنظام فيدرالي ديمقراطي يقوم على أساس توزيع الثروة والسلطة والشراكة في القيم، و الادماج الفوري لخريجي و حاملي الشواهد الجامعية من مسالك الدراسات الامازيغية في قطاع التربية الوطنية، لإنجاح مشروع تدريس الامازيغية ودامجها في كل مناحي الحياة العامة.

كما استنكر البيان التصريحات العنصرية والإرهابية للعقيد القدافي في حق الامازيغية والامازيغيين، وسكوت المسؤولين المغاربة الذين حضروا ذلك اللقاء ، وكذا كل الهجمات الإعلامية وغيرها من الوشايات الكاذبة التي تستهدف مناضلي القضية الامازيغية للنيل منهم، وكل محاولات تشويه أسمائهم وإرثاعهم.

وندد البيان المذكور بتهمة (التحريض على الكراهية والتمييز العنصري) الملفقة لمناضلنا عبد الله بوكفو، وبالتدخل الهمجي والتقتيل من طرف قوات القمع المغربية في حق ساكنة إقليم الحوز، وعبر البيان عن تضامن تماينوت المبدئي واللامشروط مع السكان الأصليين ضد سياسات نزع الأراضي التي تستهدفهم باسم التجهيز والاعمار والمخطط الأخضر(الحوز، طاطا، وب تعنت نيابة وزارة التربية الوطنية بتزنيت واستمرارها في تعريب أسماء المؤسسات التعليمية بالإقليم، وعلى حساب أسماء رموز محلية وتنكر وتغييب وسائل اعلام الدولة المغربية للبعد الحضاري الامازيغي.

كما أعلن البيان تضامنه مع معتقلي القضية الامازيغية، وتشبثه ببراءة مناضليها من التهم الصورية الملفقة ضدهم. ومع جميع ضحايا خروقات الحريات العامة(التعبير، التنظيم....).

وحذر المجلس الأعلى للتعليم والوزارة الوصية من أي تراجع عن مبادئ تدريس الامازيغية، واستعداد المنظمة لخوض ما تراه مناسبا من أشكال نضالية دفاعا عن الامازيغية وحقوق الامازيغيين بشأن التعليم.

العالم الأمازيغي AMAZIGH
ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

▪ المديرة المسؤولة
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ
▪ هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
حميد بوهدا
▪ المتعاونو:
إبراهيم فاضل
صالح بن الهوري
▪ كتاب الرأي:
أحمد عصيد
محمد بسطام
علي أمصوبري
مبارك بولكيد
▪ الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
سمير بودواسل
▪ السكرتارية:
فوزية بگا
▪ ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدول: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش
06-046
▪ الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Télé/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail
amadalamazigh@yahoo.fr
كل المراسلات تتم بإسم:
EDITIONS AMAZIGH
▪ السحب:
MAROC SOIR
▪ التوزيع:
SOCHEPRESS
▪ الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
▪ *Editeur*
Rachid RAHA
▪ R.C.: 35673
▪ Patente: 26310542
▪ I.F.: 3303407
CNSS: 659.76.13
▪ سحب من هذا العدد:
10000 نسخة

3044-ANP-ADSL-50%-25x36 Tamazight.indd 1 15/09/10 09:31

-50%

€ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ADSL

+ ⵓⵔⵔⴰ ⵉⵎⵔⵙ ⵖⵔ 1 ⵜⵜⴳⵜ ⴰⵔ 30 ⴳⵙⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⴰⵔ ⵙⵎⵜⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵡⵓⵔⵔⴰⵢ 2010 € ⵔⵙ ⴰⵏⵜⴰⵡⵉ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⵖ ⵙⵎⵛⵛ 1 12 ⵉⵖⴰ 24 ⵙⵖⵙⵓ. ⵙⵓ ⴰⴰ
€ⵜⵜⵓⵙⵅⵅ.ⵣ ⵓⴰ ⵍⴰ ⵜⵛⴳⴳⵙⵓⵔⵉ

ⴰⵓⵓⴰⵓ ⴰⴰ ⵙⵓ ⴰⴰ ⵖⵜⵜⵙⵉⵣⵎⵙⴰⵉ

ⵓ ⵙⵓⵓⴰⵓ ⵏ ADSL ⴰⵛⴰⵙⵙ ⵉⵏⴰ ⵍⵍ ⵖⴰⵔⵔ ⵙⵛⵓⴰⵍⵍⴰⵉ ⵏⵛⴰⵜⵓⵉⵎⵉ, ⴰⵜⵉⵅ ⵉⵅⵅⵅⵉⵣⵉ ⵓ 50% ⵅⵜ ⵓⵍⴰⵜ ⵏ
ⵜⵛⴰⵜⵅⵅⵉ ⵜⵉⵛⵎⵍⵙⵓⴰ ⵣⵅ ⵜⵉ ADSL.
ⵓⵖⴰ ⴰⵓ 30 ⴳⵙⵜⴰⵎⵓⵔⵜⵓ, ⵉ ⵔⵙ ⴰⵏⵜⴰⵡ ⴰⵛⴰⵖⵙⵙ ⵅ ⵙⵎⵛⵛ ⵏ 12 ⵏⴰ 24 ⵙⵖⵙⵓ, ⴰⵏⵏⵡ ⴰⵜ ⵣⵅ ADSL ⵏ 1 ⵛⵉⵅⴰ
ⵓ 49 ⵙⴰⵓⵓⴰⵛ ⵓ ⵙⵓⵓⵉⵉⵏ ⵜⴰⵓ ⵉⵓⵓⵉⵉⵏ ⵛⵉⵏⴰ ⵉ 99 ⵙⴰⵓⵓⴰⵛ ⵓ ⵙⵓⵓⵉⵉⵏ ⵉⵓⵓⵉⵉⵏ .

ⴰⵓⵓⴰⵓ ⵏ ADSL

ⵔⵙⵏ ⵉⵓⴰⴰⵏⴰⵓ ⵓ ⵜⵙⴰⴰⵓⴰⵍⵜ

ⵎⵏⵏⵔⵔ ADSL

شهدت الساحة السياسية والثقافية، مؤخرا، العديد من ردود الأفعال القوية، بشأن السياسة اللغوية المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة على مغرب ما بعد الإستقلال.

ونظرا لما تليه الجريدة من الإهتمام لمثل هذه القضايا، خصصت ملف هذا العدد لذات المسألة، أملا منها، في تقريب الرأي العام الوطني والدولي من مواقف مختلف المتدخلين في مسألة السياسة اللغوية الوطنية.

إعداد: حميد بوهدا

هل ستنقرض اللغة الأمازيغية ؟

عبد السلام خلفي

لقد شكل اللقاء الذي نظمته مؤسسة زاكورة للتربية بكلية الطب بالدار البيضاء يومي 11 و 12 يونيو 2010 مناسبة لكي يستمع الحاضرون من وزراء ورجال أعمال ومثقفين وإعلاميين وسياسيين وأكاديميين إلخ... إلى الخلاصة التي انتهى إليها البروفيسور كلود حجاج، هذا الأكاديمي المرموق، الذي سيعلن على رؤوس الأشهاد، عندما انتهى من محاضرته التي استمرت أكثر من ساعتين ونصف، «أن مستقبل المغرب يوجد في الدارجة وليس في العربية الكلاسيكية».

وعندما طرحتُ عليه السؤال عن مصير اللغة الأمازيغية أجاب الرجل باقتضاب: «الأمازيغية كما تعلمون مجموعة من اللهجات، والتفاهم لا يتحقق باستعمالها على الصعيد الوطني، ولذلك فإن أول عمل يمكن أن يباشره الأمازيغ حالياً هو معيرة لغتهم ومنحها مظهر اللغة الوطنية»، وليعود بعد ذلك إلى الدارجة التي اعتبرها لغة كاملة العناصر لكي تصبح لغة التعليم والإعلام والإدارة.

ولقد جاءت محاضرة الأستاذ محمد بنرابح، الأستاذ بجامعة كرونوبل ليفسر النتيجة المقتضبة التي قدمها البروفيسور كلود حجاج. فقد قدم الرجل معطيات تؤكد أن الأمازيغية ستنتهي لا محالة إلى الانقراض، إذا ظلت السلطات بكل من المغرب والجزائر وباقي الدول المغاربية تشرعن لسياسة التعريب اليعقوبية. فقد ذهب هذا الباحث إلى أنه في سنة 1830 كانت نسبة الناطقين باللغة الأمازيغية في الجزائر تتجاوز 50%، إلا أنه نتيجة للسياسة القومية المتبعة انتقلت هذه النسبة سنة 1966، أي بعد 132 سنة، إلى 18.6 %ولتصبح هذه النسبة أقل من 15% سنة 1990.

وبهذا ستتحول الجزائر في أقل من قرن ونصف من أغلبية أمازيغية إلى أغلبية ناطقة بالعربية. وهي معطيات أكدتها سنة 2008 الأبحاث التي قامت بها اليونسكو في مناطق شمال إفريقيا، إذ بمناسبة اليوم العالمي للغات الأم والمحدد في 21 فبراير نشرت هذه المنظمة أطلساً عن اللغات التي توجد في وضعية الخطر. وهكذا فمن ضمن 2500 لغة التي يُنتظر أن تموت في غضون القرن المقبل توجد اللغة الأمازيغية ضمنها. إن الوضعية كما تسجل اليونسكو جد خطرة. ففروع اللغة الأمازيغية التي لم تعد تستعمل في الحياة العامة، وأصبح استعمالها محصوراً فقط في البيت أخذت في التكاثر، إذ بالجزائر، مثلاً، نجد لهجات لم يعد لها حضور فعلي في التواصل اليومي، وذلك مثل: لهجة تايورارت (tayurart) الموجودة بمنطقة كورارا (Gourara) شمال شرق الجزائر، ولهجة تاشنويت (Tachenouit) الواقعة بالغرب من البلاد، بالإضافة إلى المزابية والطوارقية اللتين تراجعتا بشكل خطير خلال العقود الأربعة الماضية. وأما بالنسبة للفروع التي لم تعد تستعمل من طرف كبار السن بالرغم من كونها مفهومة من طرف الشباب، والاستعاضة مكانها بالدوارج العربية حتى في البيت، فإن اليونسكو تسجل حالة تاكاركرنت (Tagargrnt) الموجودة بواحة واركلة شرق الجزائر. وإذا كانت اليونسكو لم تقم لحد الآن بمسح شامل لجميع التحولات اللسانية التي مست سلباً اللغة الأمازيغية، فإن الواقع قد يكون أكثر مأساوية خاصة في بلدان مثل تونس التي تكاد تختفي فيها الأمازيغية نهائياً ومصر التي تراجعت فيها نسبة المتكلمين بالأمازيغية في منطقة سيوا والتي أصبحت اليوم لا تتجاوز 15.000 من ضمن ساكنة تتكون من 25.000 نسمة.

وعلى ضوء هذه المعطيات يتبين لنا أن الوضعية اللسانية في أغلب المناطق المغاربية وفي مصر تسير بخطى حثيثة نحو اختفائها. وأما بالنسبة للمغرب التي تضم أكبر مجموعة أمازيغية على الصعيد المغاربي، فإن وضعيتها لا تختلف كثيراً عن وضعية الأمازيغية في هذه الدول. إن هذه الأرض الأمازيغية التي كانت تضم إلى حدود دخول الاستعمار الفرنسي أكثر من 85 % أصبح هذا العدد لا يتجاوز اليوم، في أحسن الحالات، 35 %و 28 % في أسوئها. وهي وضعية أكدتها أيضاً الأبحاث التي أعلنت عنها منظمة اليونسكو. فبالنسبة لهذه المنظمة أن من ضمن فروع اللغة الأمازيغية التي أصبحت مهددة، والتي ستختفي بعد عمر يسير، نجد أمازيغية فيكيك شمال شرق المغرب، وأمازيغية بني يزناسن التي لم تعد تُعلم للأطفال بالمنزل، وأمازيغية غمارة التي لم يعد يتكلم بها إلا بضع مئات من الأشخاص فقط بالشمال؛ وأما في الصحراء، على الحدود الموريطانية، فنجد الزناكية التي وصلت إلى المرحلة النهائية من مراحل اختفائها، في الوقت الذي لم تعد فيه الواحات، نظراً للمجموعات اللسانية الصغيرة التي تتكون منها، تحتفظ بممارساتها اللسانية الأمازيغية كما كانت تفعل منذ ثلاثة عقود السابقة. وأما بالنسبة للغات الأمازيغية التي اختفت نهائياً من الجغرافية المغربية فيمكن أن نذكر هنا الأمازيغية التي كان يستعملها اليهود. إذ نتيجة للهجرة المكثفة لهؤلاء، ولسياسة التعريب التي فرضت بالقوة لم يعد لهذه الفروع وجود. وهو ما يعني خسارة عظيمة لتراث يهودي – أمازيغي يمتد بجذوره إلى أكثر من 2000 سنة.

هكذا إذن نكون اليوم في مواجهة تحد حقيقي. تحد لن تعالجه فقط إطلاق بعض السياسات المترددة هنا بالمغرب أو بالجزائر، بل لابد من سياسة دولتية تنزل بكل ثقلها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأما الاكتفاء ببعض المرهمات السطحية التي لا تنفذ إلى عمق المشكل، فإنها ستؤدي لا محالة إلى ما لا تحمد عقباه. وإذا أضفنا إلى كل هذا أن وزارتنا (وزارة التربية الوطنية) اليوم تشتغل من أجل إدراج الدارجة المغربية في مرحلة ما قبل-الدخول المدرسي، (pré-colaire)، وذلك في إطار ما يسمى باللغة العربية الوسيطة، فسنعلم أن الفرصة الوحيدة التي كانت تُقيض لأبنائنا لكي يتعلموا اللغة الأمازيغية عن طريق العائلة (التعليم العائلي) سوف تؤخذ منهم قهراً، وليتحولوا، في النهاية، إلى فئران تجارب لسانية، بهدف تعريبهم وتكوين الشعب العربي العزيز جداً على قلوب أبناء الحركة الوطنية. ومن الواضح أنه على الرغم من الجمل الإنشائية التي خرجت منها الندوة المنظمة من طرف مؤسسة زكورة عن التعدد اللساني وعن ضرورة جعل كل من الدارجة المغربية والأمازيغية لغتين وطنيتين في الدستور، فإن قراءة متمعنة للتقرير الذي خرج به المشاركون (أوبالأحرى بعض المشاركين)، يبين لنا الاتجاه العام الذي سوف تسير عليه الدولة. إننا نقرأ في التقرير ما يلي:

«في هذا الصدد، تستحق التجربة البيداغوجية التي تقودها مؤسسة زاكورة للتربية أن يشار إليها على سبيل المثال. فمن أجل تعليم الأطفال في المدارس غير النظامية وكذا من أجل محاربة الأمية لدى الكبار، تنطلق الطريقة الديداكتيكية للأساتذة من اللغة المغربية (اللغة الأم) على أساس قيادة المتعلمين تدريجياً نحو العربية المكتوبة. ونجاعة طريقة مثل هذه يمكن أن نقيسها على سبيل المثال بعدد التلاميذ الصغار الذين مروا من المدارس غير النظامية واستطاعوا- بعد مسار دراسي من ثلاث سنوات عوض ست في المدرسة العمومية- أن يندمجوا بنجاح في التعليم الثانوي العمومي. وفي سنة 2009 وحدها، مكنت مدارس زاكورة للتربية من تحقيق التمدرس لفائدة 20256 تلميذ، أما نسبة النجاح في الدخول إلى الإعدادية فوصلت إلى 80%».

وللإشارة فقط فإن مؤسسة زاكورة لا تقوم بهذا العمل فقط في المناطق الناطقة بالدارجة المغربية بل إنها توسع هذه العملية لتشمل حتى المناطق الأمازيغية. فحسب الدراسة التي قاموا بها ميدانياً تبين لهم أن الأمازيغ يرفضون أن يدرسوا اللغة الأمازيغية، ويفضلون عليها دراسة الدارجة المغربية بحكم أنها تمكنهم من التواصل مع ساكنة المدن، كما يفضلون أيضاً دراسة اللغة الفرنسية بحكم كونها هي اللغة التي تمكن متقنيها من الانضمام إلى نادي النخب. وإذا صح أن أبناء البوادي من الأمازيغ يفضلون العربية واللغات الأجنبية على لغتهم الأم، فمعنى ذلك أننا دخلنا نفقاً جديداً، ذلك لأن من شروط استمرار حياة لغة هو استعمالها اليومي من طرف الناطقين بها. وهل لنا أن ننكر أن الكثير من الأمازيغ، وحتى المدافعين عن هذه اللغة، لا يعلمون أبناءهم الأمازيغية، بل ويفضلون عليها اللغات الأجنبية؟

وإن من التوصيات التي خرج منها بعض المشاركين في الندوة، نذكر التوصيتين التاليتين:

- «استعمال العربية المغربية ابتداء من المستوى قبل الأولي ثم الأساسي كلغة للتعليم ولاكتساب المعارف الأساسية (الرياضيات، النشاط العلمي، الجغرافيا، التاريخ والموروث الثقافي، إلخ)،| والأنشطة اللغوية (الإصغاء، الفهم، القراءة والكتابة)».
- «البدء في أقرب الآجال في تجريب مناهج تعليمية ترمي إلى الالتقاء بين العربية الشفاهية والعربية المكتوبة في بعض المدارس المختارة لخوض التجربة قبل تعميم العملية في كل مناطق البلاد».

وأما بالنسبة للغة الأمازيغية فلم ترد أية إشارة إلى الوسائل القمينة باستعمالها في المستويات قبل-أولية والأساسية، ما عدا تلك الإشارة اليتيمة التي تحمّل فيها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مسؤولية إنجاح المشروع والتي تلخصت في نقطتين يتيمتين تؤكدان أن الأمازيغية «أصبحت تدرس حاليا بالمدارس وتستفيد من عمل هام فيما يخص الهندسة البيداغوجية والديداكتيكية بإشراف من «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية»، وأنه «يجب العمل على توعية المغاربة لتشجيع تعلم الأمازيغية».

إنه، في نظرنا، لا يمكن بتاتاً للأمازيغية أن تسترجع ما تبقى لها من توهج بالاعتماد حصراً على المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبالقيام بحملات توعوية والتي كان على المجتمع المدني أن يقوم بها. صحيح أن المعهد قد تحول في فترة قصيرة إلى قطب مرجعي في كل ما يتعلق باللغة الأمازيغية وثقافتها، ولكن الذي تجدر الإشارة إليه هو أن مصادر القرار توجد خارج المعهد، فهذا الأخير يساعد ويقترح ويقدم الحلول، ولكن تنفيذها يحتاج إلى ما يلي:

1- الإعتراف بدستورية اللغة الأمازيغية بوصفها لغة وطنية ورسمية،

2- وضع ترسانة قانونية تحدد وضعية اللغة الأمازيغية وثقافتها وتمنحها كل الحماية القمينة بأخذ مكانتها في المنظومة التربوية وفي باقي مؤسسات الدولة،

3- وضع هياكل خاصة بتدبير ملف اللغة الأمازيغية على الصعيدين المركزي والجهوي،

4- إستعمال اللغة الأمازيغية في المناطق الناطقة بها منذ ما قبل المستوى الأولي والأساسي بوصفها لغة للتعليم وأداة لاكتساب المعارف المدرسية،

5- تعميم تعليم اللغة الأمازيغية أفقياً وعمودياً على جميع الأطفال المغاربة، وفي جميع الأسلاك والمستويات،

6- توسيع الغلاف الزمني للأمازيغية كما هو محدد في المعايير الدولية التي تؤكد أن إتقان لغة ما يفترض 2500 ساعة، والانتقال بها من ثلاث ساعات إلى ما يقارب الساعات التي تدرس فيها اللغة العربية (تستفيد العربية 3.900 ساعة)،

7- معيرة اللغة الأمازيغية والتقريب بين فروعها.

هذه بعض الإجراءات التي نعتقد أنها قد تساهم في «إنعاش» اللغة الأمازيغية وتحويلها من أداة «للاستئناس» إلى أداة لاكتساب المعارف وتحقيق كل الغايات المحددة في منهاج اللغة الأمازيغية المنشور بالكتاب الأبيض. وأما الإبقاء على الأمر كما هو عليه، فإنه بالرغم من المجهودات التي بُذلت في هذا الصدد من طرف المعهد الملكي بشراكة مع الوزارة الوصية، إلا أنه بعد ثمان سنوات لاحظنا أن التعميم الأفقي والعمودي لم يتحقق، وأن الثلاث ساعات لم تُعمم، وأن التكوين الأساس لم يمس إلا فئة قليلة من الطلبة المتخرجين من المسالك الأمازيغية والذين وجدوا أنفسهم في مواجهة البطالة، بل والأدهى من ذلك أن شهاداتهم لا يُعترف بها، بالرغم من كونها مسلمة من طرف جامعات تُسلّم نفس الشهادات في تخصصات أخرى؛ بالإضافة إلى كون التعميم لا يتحقق سنوياً إلا بنسبة 1.5%، وهو ما يعني أن التعميمين المذكورين لن يتحققا إلا بعد خمس وسبعين سنة (75)، أي في تلك الفترة التي ستكون فيها اللغة الأمازيغية قد اختفت أو تكون تعيش آخر أيامها. ذلك لأن بعض التقديرات تذهب إلى أنه بعد عقدين من الآن فصاعداً سوف يتوقف الآباء الأمازيغ، بحكم العولمة والضغط الإعلامي القوي، عن نقل لغة آبائهم وأجدادهم إلى أبنائهم (وقد بدأت هذه المرحلة)، مما يعني أن هؤلاء الآباء هم من سيكون آخر شاهد على لغة كانت تسمى «اللغة الأمازيغية».

لقد كان على المشاركين في الندوة التي نظمتها مؤسسة زاكورة- مشكورة - أن يدافعوا عن اللغات الأم بالجمع، وليس بالمفرد. ولكن يبدو أن الحضور القوي للمدافعين عن اللغة العربية الفصيحة قد جعلهم يختارون طريقاً وسطاً (طريق التصالح) ، وهو الطريق الذي سار عليه المغرب منذ سنة 1956: فهو الطريق الذي نادى به علال الفاسي، وهو الطريق الذي دافع عنه محمد عابد الجابري، وهو الطريق الذي نظر له عبد القادر الفاسي الفهري، بل وهو طريق الحركة الوطنية الذي نجد أكبر تجلياته في مؤسساتنا التربوية والإعلامية والإدارية. ففي المدرسة نجد كل الأساتذة يشرحون دروسهم بالدارجة المغربية، وفي الإعلام نجد أن أكثر من 80 % من البرامج تُقدم بالدارجة المغربية، وفي الإدارة لا يمكن لأي مواطن أن يقضي أغراضه إذا لم يكن يتقن الدارجة المغربية.

وأما بالنسبة لأبنائنا في الخارج فقد كانت الندوة التي تم تنظيمها من طرف مجلس الجالية المغربية بالخارج (CCME) والوزارة المكلفة بالجالية، والتي حضرها، يوم 25 و26 يونيو 2010، فاعلون في المجتمع المدني بالمهجر، وأكاديميون مختصون في الهجرة، حاملة للجواب: «لا يمكن أن ندرس إلا اللغة العربية الوسيطة الأقرب إلى الدارجة المغربية، ولا يمكن أن نحيل إلا على القيم الإسلامية التي تحملها هذه اللغة»، وأما بالنسبة للغة الأمازيغية وقيمها فلم ترد أبداً على لسان السيد الوزير المكلف بالهجرة، كما لم ترد في التقرير النهائي الذي خرج به الجمع، وهذا بالرغم من حضور ثلاث جمعيات أمازيغية إلى جانب فاعلين أمازيغ قدموا أوراقهم وتجاربهم ودافعوا عن ضرورة تدريس اللغة الأمازيغية بحكم أن الغالبية العظمى من المهاجرين هم أصلاً أمازيغ. إنها الحقيقة التي تفقأ الأعين. فأين نحن من التعدد اللساني الذي تُدبج بها الإنشاءات؟

نعم للدارجة المغربية، نعم للغة العربية الفصيحة، ولكن لا لاستعمالهما من أجل القضاء على ما تبقى من حيوية اللغة الأمازيغية. إن الخطاب المستبطن الذي أحس به الجميع في ندوة الدار البيضاء هو أن الدارجة التي أصبحت اليوم هي اللغة الأولى بالمغرب، بحكم نسبة الناطقين بها التي تتجاوز 90%، وبحكم تحولها إلى لغة أم لأكثر من 75%من الأطفال المغاربة، قد تحولت من لغة جماعات معزولة، لا تتفاهم فيما بينها أواخر القرن التاسع عشر، إلى لغة كل المغاربة تقريباً في القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين؛ إذ بحكم استفادتها من الإعلام منذ الفترة الكولونيالية، وبحكم تفاعلها مع اللغة العربية الفصيحة التي أدرجت في المؤسسات التعليمية والإدارية، فإنها تحولت بسرعة إلى لغة وسيطة بين الجماعات الأمازيغية، كما أصبحت لغة التواصل بين الحواضر والمدن، مما جعل منها، على حد تعبير كلود حجاج، لغة المستقبل بالنسبة للمغرب. وهي دعوة صريحة، في نظرنا، إلى القضاء نهائياً على الأمازيغية إذا لم تُعط لها كل الوسائل الكافية لتحقيق نهضتها؛ إذ هل في إمكان لغة لم تستطع أن تحافظ على فضائها الحيوي، ولا على الشرائح السكانية التي كانت تتحدث بها منذ بدايات القرن التاسع عشر، وأن تتراجع بشكل مثير أمام لغة لم تكن ممعيرة ولا منمطة ولا ممأسسة إلا بشكل شبه رسمي.. هل باستطاعة هذه اللغة أن تقف اليوم، وهي منزوعة من كل الوسائل، في وجه لغة ممعيرة ومنمطة وممأسسة بشكل رسمي؟. إننا لا نعتقد ذلك. وكل المؤشرات التي أوردناها، من قبل، تؤكد ما نذهب إليه.

هل يعني هذا أننا دخلنا المرحلة الأخيرة من الحرب اللسانية؟ نعم، إننا نعتقد ذلك. وكل حديث جميل عن التعايش الثقافي واللساني بالمغرب، هو، من الزاوية السوسيو- لسانية ومن الزاوية المؤسساتية، مجرد أضغاث أحلام.

ملاحظة أخيرة:

في الوقت الذي تعيش فيه اللغة الأمازيغية وثقافتها مرحلتها الحاسمة، وفي الوقت الذي يُجْمِع لنا القومُ بالليل، آثر جزء مهم من نخبة الحركة الأمازيغية الدخول في صراعات ثانوية وقاتلة، وبدأوا في طرح قضايا أصبحت تبعدهم شيئاً فشيئاً عن الموضوع الأصل، مما أثر بشكل جلي على مردوديتهم في الساحة الثقافية والسياسية المغربية؛ فلا الحركة تمكنت من إنجاز مشروعها المجتمعي، ولا هي تمكنت من بناء إطار قادر على التأثير في مجريات الأحداث التي يلعب أغلبها في غير صالح هذه اللغة وهذه الثقافة، ولا هي نزلت إلى معترك الحياة الثقافية لإنجاح التجربة التعليمية كما فعلت على سبيل التمثيل حركات المجتمع المدني في كل من كاطالونيا ومنطقة الباسك وغيرها. فهل آن الأوان لوضع خلافاتنا الجانبية على الهامش والبحث عن المشترك (وهو كثير) للانطلاق من جديد؟ سؤال ستجيب عنه الأيام القادمة، ولكنه سؤال قد يحمل معه أيضاً شذرات نهاية مرحلة ونهاية لغة، وبداية عهد جديد.

الايدولوجيا في المسألة اللغوية

د. علي أوعسري

تجري هذه الأيام نقاشات حامية حول المسألة اللغوية، أو قل حول التعدد اللغوي، بين أطراف متعددة ببلادنا. كل طرف بطبيعة الحال له مواقفه الخاصة والتي تصدر عن مرجعيته التي هي مرجعية إيديولوجية بامتياز؛ ذلك أنه في خضم هذا الحراك اللغوي المستعر، يصعب على أي طرف كان القول أنه يصدر، في مواقفه، عن دراسات أكاديمية أو قل علمية. المسألة اللغوية بهذا المعنى باتت مجالا لصراعات إيديولوجية، مما يفوت الفرصة على تناولها تناولا أكاديميا وديمقراطيا في أفق الإقرار أولا بالتعدد اللغوي ثم ثانيا ترجمة هذا التعدد في كل مناحي الحياة المجتمعية، أخذا بعين الاعتبار الواقع اللغوي واللسني المتعدد للمجتمع المغربي والذي لا تعبر عنه مواقف بعض الأطراف التي تراها، في صدمتها بهذا الواقع اللغوي الذي أفصح عن تعدديته الواقعية، تحاول التوسل بإيديولوجيات متهالكة لطمس هذا الواقع وللدفاع عما «تعتقده» اللغة الوطنية الوحيدة.

ففي هذه المرحلة التاريخية الصعبة التي يجتازها المجتمع المغربي ، والتي هي مرحلة انتقالية هلامية تتسم بخلخلة كل المفاهيم القديمة المؤطرة لما كان يبدو يقينيات أو مسلمات، في هذه المرحلة بدأت تطفو على مسرح الأحداث السياسية والثقافية إشكالية اللغة بكل أبعادها وتعقيداتها وحمولاتها وطموحاتها؛ المسألة اللغوية، أو قل للدقة مسألة التعدد اللغوي، هي بهذا المعنى عنوان عريض يستبطن إشكالات مجتمعية وتاريخية عالقة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية وتربوية وهوياتية، وذات رهانات مرتبطة بمدى تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

يمكن القول أنه بعد خفوت السياسي، في طبعته «الوطنية»، أو قل في إطاره العام الذي هو الحركة الوطنية، بسبب من عدم قدرة الحركة السياسية المغربية المتحدرة من الحركة الوطنية على انجاز انتقال حقيقي نحو الديمقراطية (فشل التناوب التوافقي في تحقيق الانتقال الديمقراطي كمؤشر من بين مؤشرات أخرى)، ها هي المسألة الثقافية بتعقيداتها، وبعد أن انسلخت من قبضة ذلك السياسي «الوطني» المتحجر الذي عمل، تاريخيا، على إرداف الثقافي للسياسي، أو للدقة للحزبي، ها هي المسألة الثقافية تعود للواجهة بقوة، لكن في تمظهرها الأساس، أي اللغوي.

بمعنى أخر، يمكن القول أن السؤال الثقافي في عودته للواجهة، وفي تجدده وتمرده على ذلك السياسي الحزبي المتخلف، إنما يطرح إشكالات مجتمعية عميقة لم يفلح السياسي - بمعية الثقافي الذي كان رديفا وتابعا له - في حلها أو بالأحرى طرحها طرحا موضوعيا به يمكن الإجابة عن تلك الإشكاليات المجتمعية التي ضلت مغيبة لمراحل تاريخية بسبب من هيمنة إيديولوجيات (وطنية عروبية، يسارية قومية، اسلاموية) سمتها البارزة والمشتركة عدم الاعتراف بواقع المجتمع المغربي كما هو، فعليا في شروطه الاجتماعية والتاريخية العينية.

إن السؤال الثقافي المتجدد وهو يطرح هذه الإشكالات العميقة أخذ يتجاوز ذلك الإطار التنميطي العروبي الذي سجنته فيه «الحركة الوطنية» وتنظيماتها الحزبية، خلال مراحل تاريخية من الصراع السياسي الوطني، هي بالضبط تلك المراحل التي كان فيها السياسي، في صيغته «الوطنية» يتحكم في صيرورة الثقافي؛ هذا الأخير، وبسبب من تبعيته للسياسي المنغلق في إيديولوجيات دوغمائية، ضل تاريخيا عاجزا عن أن يتطابق مع - ويطابق - الواقع الحضاري والاجتماعي والثقافي والإنسي المغربي. بمعنى ما فإن الثقافي، الذي كان يفترض فيه أن يسائل الواقع الاجتماعي والحضاري والهوياتي للمغرب باعتباره واقعا تعدديا، انسيا ولسنيا وثقافيا ودينيا، عمل بتوجيه من السياسي على تنميط ذلك الواقع عبر محاولة ربط المغرب بالمشرق العربي في كل قضاياه الأساسية، ليس من منطلق ذلك الترابط العضوي الجدلي الذي هو من صميم وحدة أي شعب له تاريخه وكيانه الخاصين به، بل من منطلق رؤية إيديولوجية عروبية لا ترى في المغرب إلا فرعا تابعا للمشرق العربي الأصل.

ورغم توفر أصحاب هذا الطرح العروبي على كل اللوجستيك السياسي والثقافي والإعلامي الذي تحقق لهم من خلال موقعهم القريب من السلطة التي تتيح لهم تنفيذ العديد من البرامج الإستراتيجية التي تخدم مصالحهم الطبقية، أو قل تحديدا الفئوية. فمن جهة كان هؤلاء يدرسون أبنائهم اللغة الفرنسية في مدارس البعثات قصد تهيئهم لنيل مناصب عليا في الدولة المغربية التي تعتمد اللغة الفرنسية في معظم مؤسساتها، ومن جهة أخرى عملوا على تعريب التعليم وتحميله ببرامج مشرقية غريبة عن الواقع المغربي، وتقديمه للفئات الشعبية التي صارت الآن ضحية هذا التعريب الإيديولوجي للتعليم. غير أن الواقع الاجتماعي المغربي في تعقيداته وفي منطق تطوره الخاص (المحلي) والعام (الكوني) أفرز حركة ثقافية أمازيغية جريئة عملت على كشف معطيات اجتماعية وسوسيوثقافية، وأيضا سياسية، نقيضة لما كان يصبو إليه أولئك العروبيون بشتى تلاوينهم السياسية والثقافية.

في هذا السياق التاريخي بالضبط، سينشطر ذلك التكتل الإيديولوجي الى فئات منها من يدعو صراحة الى اعتماد الدارجة المغربية في كل مناحي الحياة العامة باعتبارها لغة التداول والتواصل المجتمعي، ومنها من يدعو الى الدفاع عن اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية الرسمية ولغة القرءان والدين، رغم محدودية استعمالها من طرف المجتمع المغربي في تداوله اليومي، ثم إن هناك فئات أخرى من ذلك التكتل أخذت على عاتقها الدفاع عن الفرنسية. إلا أن ما يمكن تسجيله في هذا الصدد هو أن هذا النقاش اللغوي الذي تمخض عنه هذا الانشطار لم يكن ليطرح بهذه الحدة لو لم تبرز الحركة الثقافية الأمازيغية في المشهد الثقافي والسياسي المغربي، مما يمكن من الاستنتاج - مع غير قليل من التحفظ - أن كل هذا النقاش اللغوي الإيديولوجي ليس يتغيى سوى محاصرة اللغة الأمازيغية وعدم التمكين لها تربويا (مجموعة من الأكاديميات الجهوية لم تعمل على إدراج الأمازيغية تحت يافطات متعددة) وإعلاميا (القليل من الصحف الحزبية من يتناول المسألة الأمازيغية) وسياسيا من خلال عدم تناول الأحزاب بشكل جريء للقضية الأمازيغية، وخاصة من ناحية دسترتها لغة وطنية.

لن ندخل هنا في تحليل الشروط التاريخية والاجتماعية التي عجلت بتغيير تلك المعطيات المجتمعية، وبالتالي طرح موضوع التعدد في الواقع المغربي، ما نود الإشارة إليه وبعجالة في هذا الصدد، هو إبراز أهمية ذلك الدور التاريخي والاجتماعي والإيديولوجي الذي مارسته الحركة الثقافية الأمازيغية، منذ ستينيات القرن الماضي، في نقض مجموعة من المفاهيم الوثوقية الدوغمائية والتي نعترف أنها انطلت علينا لمدة ليست بالقصيرة.

فإليها، أي الحركة الثقافية الأمازيغية، يرجع الفضل في طرح الإشكاليات الثقافية والهوياتية الحقيقية للمجتمع المغربي. والى الشعب المغربي، الذي حافظ تاريخيا على ثقافته وتراثه الحضاري ولو بشكل شفوي غير مكتوب لأسباب تاريخية لا مجال للخوض فيها في هذا المقام، يرجع الفضل الأساس في احتضان مقومات كينونته المجتمعية والتاريخية، الشيء الذي شكل الأساس الموضوعي - وليس الإيديولوجي - لبزوغ وتطور خطاب الحركة الثقافية الأمازيغية التي جاءت تطرح مسألة التعدد الثقافي واللغوي من خارج تلك البناءات الإيديولوجية الجوفاء للحركة الوطنية التي أضحى خطابها العروبي التنميطي يتهالك لصالح تجذر الخطاب الامازيغي الديمقراطي الذي يدعو الى اعتماد التعدد اللغوي والثقافي وليس الى إحلال الأمازيغية محل العربية. انه، أي الخطاب الامازيغي الديمقراطي، بهذا الطرح خطاب يتجاوز كل مظاهر العنصرية ويرقى بالتالي الى مستوى خطاب وطني ملتزم بالوحدة التي تضمن التعدد وليس الوحدة التي تقصي باقي مكونات تلك الوحدة التاريخية للشعب المغربي التي استعصت تاريخيا على كل الخلافات المشرقية التي كان آخرها الخلافة العثمانية.

أدت هذه التغيرات العميقة الى تفجير ذلك الثقافي المثقل بشعارات القومية والعروبة التي هي شعارات إيديولوجية تنميطية تبنتها أحزاب «الحركة الوطنية»، بحيث أفصح عن تناقضات جوهرية هي التي تعبر حقيقة عن تعقيدات الواقع المغربي في أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية.

في هذا السياق التاريخي، عادت المسألة اللغوية للواجهة باعتبارها تكثيفا للمسألة الثقافية، أو قل إنها الشكل التاريخي الأبرز من أشكال المسألة الثقافية في عصر العولمة والاتصال.

من هذا المنطلق، ينبغي تناول المسألة اللغوية في تعقيداتها؛ إنها الترمومتر الذي به يمكن قياس تطور الديمقراطية. بمعنى آخر إن حل المسألة اللغوية حلا ديمقراطيا قمين بنقل المجتمع المغربي الى حالة تاريخية متقدمة من الحداثة وحقوق الإنسان، كما أن الإخفاق في حل هذه المسألة هو ارتداد الى الوراء، بل انه سيكون التفكك والفوضى لا قدر الله؛ غير إن الإخفاق هذا يمكن تجاوزه ما لم تحل المسألة اللغوية حلا إيديولوجيا. يمكن القول بكل تكثيف الإخفاق والايدولوجيا متلازمان في المسألة اللغوية.

النقاش الإيديولوجي، أو قل الخطاب الإيديولوجي، في المسألة اللغوية هو نقاش له رهانات طبقية وسياسية، أي أن هذا النقاش يتوسل تحقيق أهداف سياسية في تجديد/إعادة إنتاج سيطرة الطبقات الاجتماعية المهيمنة اجتماعيا وسياسيا، وذلك بتحصين مواقع وامتيازات هذه الطبقات في إطار النظام السياسي السائد. معنى ذلك أن هذا النقاش الإيديولوجي في المسألة اللغوية هو نقاش تغذيه كتلة طبقية محافظة تصل أحيانا الى نقض بعد التوافقات الوطنية - في حدودها الدنيا- التي تحققت في المسألة اللغوية، وكمثال على ذلك هو تجدد النقاش من طرف ممثلي هذه الكتلة المحافظة في جدوى تدريس الأمازيغية، بل أن فعاليات من هذه الكتلة ذهبت حد التماهي مع الدعوات العنصرية التي أطلقها معمر القذافي بخصوص الأمازيغية (أنظر مقالنا «فعاليات» مغربية في خيمة القذافي في العالم الامازيغي العدد 121 يونيو 2960/2010).

من خلال تتبعنا للنقاش الوطني الدائر حاليا حول المسألة اللغوية، يمكن القول أن هذا النقاش ليس امتدادا طبيعيا لنقاش وطني مشروع يروم إرساء أسس صلبة للكيان المغربي، وخاصة للدولة المغربية، قوامها الاعتراف بكل مكونات الشعب المغربي والإقرار بثقافتها ولغتها كحق من حقوق الإنسان، ما يستلزم دسترة هذه الحقوق حتى تكون الدولة انعكاسا للمجتمع ككل وليس لمكون على حساب مكونات أخرى؛ بل انه، أي هذا النقاش، يكاد يكون تنزيلا ارادويا وسياسويا من طرف أولئك الذين ضاقوا ذرعا من المشروعية الشعبية والوطنية التي ما فتئت تتحقق للخطاب الامازيغي باعتباره خطابا ديمقراطيا يستلهم أسسه من الإيمان بالتعدد كمعطى تاريخي واجتماعي، وباعتباره عصارة ما وصلته البشرية في المرحلة الراهنة.

وحتى نتمكن من إبراز الايدولوجيا في تناول المسألة اللغوية عند العديد من الأطراف، فلا بد من التذكير ببعض ما دار من أفكار خلال هذا النقاش الدائر حول المسألة اللغوية. فبينما تنهض بعض الأطراف السياسية والحزبية (الاستقلال، العدالة والتنمية على سبيل المثال) ومعها بعض الفعاليات الأكاديمية والثقافية العروبية والاسلامية بمهام إيديولوجية في محاولة للدفاع عن اللغة العربية بكل ما أوتوا من قوة، وبينما هم يشنون هجوما إيديولوجيا على اللغة الفرنسية التي يرون فيها آلية فرونكفونية ليس إلا، يتناسون التعاطي مع اللغة العربية تعاطيا ديمقراطيا وعلميا، فتراهم ينزلقون الى موقع العروبية الذي هو موقع إيديولوجي وليس موقعا لغويا. فكيف أمكن لهؤلاء الذين يحاربون الفرونكفونية، التي هي إيديولوجيا في نظرهم، أن يتوسلوا بالوجه الأخر لنفس الايديولوجيا، أي بالعروبية؟ ثم إن هؤلاء جميعهم يتفادون إعطاء مواقف واضحة من اللغة الأمازيغية التي هي اللغة الأم لمكونات وازنة من المجتمع المغربي، وليست إيديولوجيا.

إن هؤلاء جميعا لا يريدون النظر الى الواقع بعين علمية أكاديمية وموضوعية، لذا تراهم ينزلقون الى مواقع النقاش الإيديولوجي في محاولة للتغطية على ذلك الواقع الذي فيه تشكل الأمازيغية اللغة الأم، إنهم معنيون أخلاقيا، وهم يتطارحون المسألة اللغوية، بطرح مواقفهم بشكل واضح وصريح من الأمازيغية، وليس فقط التمادي في الهجوم على الفرنسية واللجوء الى الدفاع عن العربية بشتى الوسائل الممكنة وغير الممكنة. إن تجنب نقاش الأمازيغية كقضية وطنية لها راهنيتها القصوى في الإشكالية اللغوية، ليعد هروبا الى الإمام ومحاولة من طرف ممثلي هذه القوى العروبية والاسلاموية لإعادة فرض التنميط اللغوي من جديد، وهو ما ليس متاحا، لا اجتماعيا ولا تاريخيا. هذا التغييب المفتعل للأمازيغية في المسألة اللغوية نجده عند كل الأحزاب والنقابات وعند عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ممن تلقوا تربيتهم السياسية والثقافية والإيديولوجية في إطار إيديولوجيا «الحركة الوطنية».

لا بأس في إعطاء بعض من الأمثلة التي يترافع بها هؤلاء، كقولهم مثلا أن الفرنسية في انحصار لأنها لم تعد لغة العلوم والإبداع والأدب والفكر والتقانة، بحيث أنها فقدت كل بريقها وتوهجها لصالح لغات مهيمنة عالميا من قبيل الانجليزية والصينية والهندية والعربية كما يقول أحد ممثلي التيار العروبي؛ أليس في هذا تناقضا علميا صارخا؟ ... فإذا كانت مقومات مثل العلوم والإبداع والأدب والفكر والتقانة هي التي تبوء لغة ما المكانة اللائقة بها عالميا، فأين هي هذه المقومات من اللغة العربية التي اصطفاها العروبيون الى الانجليزية والصينية والهندية؟ أليس هذا نقاش إيديولوجي عروبي يصدر عن من يتوجب فيه التحلي بشروط البحث العلمي الرزين؟ لن نستمر في إيراد أمثلة أخرى، كل ما يمكن قوله أن لهذه الأسباب قلنا أن النقاش اللغوي الذي تنهض به الفعاليات العروبية والاسلاموية هو نقاش إيديولوجي بعيد كل البعد عن الواقع .

ثمة معطيات أخرى مرتبطة بهذا النقاش اللغوي في دائرته الإيديولوجية (أي عند العروبيون والإسلاميون)، لا بد من توضيحها نظرا للمغالطات التاريخية التي تنطوي عليها. ذلك أن قسم كبير ممن يتباكون اليوم على مصير اللغة العربية هم أنفسهم من حاول إضعافها لصالح تجذر الفرنسية في المجتمع المغربي. أليس حزب الاستقلال من قام بتعريب التعليم للشعب في الوقت الذي كان قياديوه يعلمون أولادهم الفرنسية في مدارس البعثات؟ أين كان حزب الاستقلال من فرنسة كل الإدارات والمؤسسات المغربية منذ الاستقلال حتى اليوم؟ ألم يشارك في مفاوضات أيكس ليبان التي رسمت للمغرب توجهه واختياراته المرتبطة بفرنسا؟ لماذا اليوم بالضبط ينبري هؤلاء للتباكي على مصير اللغة العربية و»يشنون» حروبا إعلامية وإيديولوجية على الفرنسية التي هي لغة تدريس أبنائهم؟

لا أحد يتكلم اللغة العربية الفصحى في بلادنا، ومع ذلك فهي لغة وطنية ورسمية، ولا أحد من الحركة الثقافية الأمازيغية وممن يدافعون عن الفرنسية يدعو الى إزالة اللغة العربية من الدستور وتعويضها بالامازيغية أو الفرنسية. كل ما هنالك أن الحركة الثقافية الأمازيغية تدعو الى مطابقة دستور البلاد وواقعها اللغوي عبر دسترة الأمازيغية لغة وطنية رسمية.

إذا فهمنا جيدا هذه المعطيات أمكن لنا إدراج دعوات العروبيين والإسلاميين الى الدفاع عن العربية ضمن مخطط إيديولوجي شوفيني يرمي الى الإجهاز عن كل المكاسب التي تحققت للشعب المغربي في مسألة التعدد اللغوي والتي ينبغي تطويرها بإرساء نقاش وطني عقلاني وليس نقاش عروبي إيديولوجي متهالك ومتجاوز تاريخيا.

أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الامازيغية لـ «العالم الأمازيغي» :

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يتبنى أطروحة الوحدة اللغوية في تنوع اللهجات الجهوية

أحمد بوكوس

* عرفت الساحة الفكرية والسياسية المغربية نقاشا عموميا حول السياسة اللغوية الوطنية، في نظركم ما هي أسباب ظهور هذا النقاش في هذه الظرفية وما هي مآلاته الممكنة؟

**** في الواقع، إن النقاش حول المسألة اللغوية بالمغرب كان موضوع اشتغال الباحثين والأكاديميين منذ زمان، أفرزت هذا النقاش مجموعة من التحاليل والمقترحات النظرية والإجرائية لتدبير الوضع اللسني والثقافي بالمغرب. هناك أيضا مجهودات فكرية تستهدف إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، خصوصا فيما يتعلق بتحديد وظائف اللغات. هذا العمل عرف انطلاقته مع بداية إعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومع السياسة الجديدة الرامية إلى النهوض باللغة والثقافة الامازيغيتين، ومؤخرا تطور التفكير مع الإصلاحات الجديدة في مجال المنظومة التربوية ببلادنا. زد على ذلك، التحديات السياسة والفكرية المطروحة على بلادنا في سياق العولمة والتطورات الخاصة بالمغرب على كافة الأصعدة. هذه المعطيات كلها جعلت بعض القضايا المركزية تستأثر بنقاش وطني هام، ومن ضمنها موضوع المسألة اللغوية ببلادنا.

* في ظل النقاش الدائر حول إصلاح المنظومة اللغوية المغربية وكذا الإصلاحات السياسية المتمثلة في مشروع الجهوية الموسعة، ماهو مستقبل اللغة الأمازيغية المعيارية الموحدة في نظام سياسي جهوي يركز على البعد المحلي للأشياء أكثر من بعدها الوطني؟

**** هناك تصورين في هذا الاتجاه: الأول يؤسس مشروع الجهوية على العنصر اللغوي والثقافي، كعنصر محدد لسياسة التقسيم الجهوي وتدبير الشأن المحلي، أما التصور الثاني مفاده أن الجهوية إطار لتدبير الموارد الاقتصادية للجهات، وهو تصور يربط بين الجهوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. نلمس هنا أن البعد اللسني والثقافي في هذا المنظور له أهميته، لكن ليس ببعد مؤسس للجهوية. أما المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فقد تبنى التصور الثاني، والذي يعني أن البعد الثقافي لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار، دون أن يكون هو العنصر المهيكل والمحدد لسياسات الجهوية الموسعة. من الناحية الإجرائية، هذا يعني أن اللغة الأمازيغية التي يجب اعتمادها كأداة للتواصل في الجهات و في إطارالمؤسسات التعليمية والقضاء وجميع الإدارات العمومية هي اللغة الأمازيغية المعيرة الموحدة(بفتح الحاء) والموحدة(بكسر الحاء). بالنسبة للثقافة، في مفهومها الأنتربولوجي الشامل، فتسمها تمظهرات تنبع من خصوصيات البيئية لكل مجموعة على المستوى المحلي والجهوي. هكذا فوسائل وأدوات تبليغ الموروث الثقافي الأمازيغي يخضع للمتغيرات المحلية أو اللهجات الجهوية، وعلينا أن نوظف هذه التغيرات في واقعنا اللغوي واللسني. وواقع الأمر أن ثمة إرهاصات جديدة في الإبداع الأدبي الأمازيغي الحديث لهذه الظاهرة اللغوية، إذ أصبح يدون هذا الإنتاج الأدبي بواسطة اللغة الأمازيغية المعيرة وبحرف تيفناغ. بمعنى آخر، فإن المعهد الملكي للثقافة الامازيغية يتبنى أطروحة الوحدة اللغوية في تنوع اللهجات الجهوية ويتبنى أطروحة التراث الجهوي والمحلي مع تشجيع وتأهيل، بشكل قوى، الثقافة الأمازيغية الجديدة، خاصة منها الإبداع الأدبي والفنون، كالمسرح والسينما والفنون التشكيلية والإنتاج الفكري.

* هناك من يرى أن هذا التوجه الرامي إلى خلق لغة معيارية موحدة سيفصل عمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن اللغة الامازيغية المستعملة على المستوى الاجتماعي، بمعنى آخر إنكم تتجهون لخلق صنم لغوي جديد، وإلى تكرار تجربة اللغة العربية في هذا المستوى، ما رأيكم في هذا الطرح؟

**** أكيد أن هذا من إحدى المخاطر لهذه العملية، لكن نحن أمام خيارين: أساس الخيار الأول هو اعتماد المقاربة الوحدوية المتمثلة في تبني اللغة الممعيرة الموحدة والموحدة، ومن مزاياه توحيد الأداة اللغوية في الجهات، عبر لغة مشتركة قادرة على خلق إحساس بكيان له لغته التي تعتبر من العناصر الأساسية للوحدة، عبرالتواصل بين الساكنة الموجودة في الشمال والوسط والجنوب، وبديهي أن هذا لن يتأتى إلا بانخراط الجميع من جهة ولن يتحقق إلا في الأمد الطويل، و من جهة أخرى، فإن هذا الخيار لا يتنافى بتاتا والحفاظ على الخصوصيات المحلية. أما الخيار الثاني، فهو يتبنى اعتماد اللهجات والثقافات المحلية والجهوية وتكريسها في مجالاتها التقليدية، وذلك في إطار وضع سياسي جهوي شامل. ولهذا الخيار كذلك نصيبه من المخاطر منها التمزق والتفرقة، وهذا ما لا نطمح إلى تحقيقه. فغاية المعهد، بصفته مؤسسة وطنية، هي خدمة الثقافة و اللغة الامازيغيتين الوطنيتين لصالح الأمة المغربية الموحدة. إذن نحن أمام خيارين، لكل واحد خلفياته الفكرية والاديولوجية والسياسية ، والخلفية الأساسية للمعهد تتمثل في مبدأ الوحدة في التنوع.

* في إطار الجهوية دائما، هناك تصور يقول بضرورة العمل على مستويين: العمل بلغة معيارية موحدة وفي نفس الوقت استعمال اللغات المحلية في المناهج الدراسية، ماهو تعليقكم على هذا التصور؟

**** حينما نعتمد أطروحة الوحدة في التنوع، فإننا نسعى إلى خلق لغة ممعيرة موحدة مشتركة بين المواطنين المغاربة الناطقين بالأمازيغية والناطقين بالعربية. ولا يعني هذا أننا نسعى إلى إماتة اللهجات والثقافات المحلية، بقدر ما أننا نعمل، داخل المؤسسة، على استثمار وتوظيف المتغيرات اللسنية في صيرورة البناء التدرجي للغة الأمازيغية الممعيرة. كيف ذلك؟ فمثلا بالنسبة للكتاب المدرسي للسنتين الأولى والثانية يتضمن أساسا العناصر الخاصة باللهجات المحلية في المستويات الصوتية والصرفية والمعجمية و التركيبية. إذن ما هو الجديد بالنسبة لهاتين السنتين؟ الجديد هو المصطلحات الحديثة. فهذه الأخيرة لا تخص فرعا من الفروع الأمازيغية الثلاث، بل هي مصطلحات مستحدثة عبر تقنيات الإبداع المعجمي، وهذا الأمر ضروري، لأن لهجاتنا لا تتوفر أصلاً على مقابل لهذه المصطلحات . إذن فالوحدة تكمن في الصيغ المشتركة بين اللهجات وفي الإبداع المعجمي التقني . بالنسبة لكتاب السنة الثالثة والرابعة، فإننا ننتقل إلى مرحلة أخرى تتميز بكون العناصر المشتركة بين اللهجات تكون أقوى من نسبة المتغيرات اللهجية حيث تعتمد، في الدرجة الأولى، البنيات المشتركة والأكثر تداولا بين اللهجات، مع التحسيس بالفوارق البنيوية، وذلك عبر نصوص مركبة . وأخيرا، على مستويي السنة الخامسة والسادسة، فيتم ترجيح كفة اللغة الممعيرة والموحدة؛ وفي جميع الحالات، فإن النصوص ذات الحمولة الثقافية لا تطالها عملية المعيرة. بصفة عامة، فعملية إعداد الكتاب المدرسي عملية دقيقة تستوجب الكثير من الكفاءة العلمية والإحتراز المنهجي والحس الإستراتيجي.

* أصدرتم مجموعة من الكتب تتناول السياسة اللغوية بالمغرب خلال الفترة الممتدة بين سنة 1977 و2004، هل لمستم نوعا من التغيير في سياسة الدولة في هذا المجال خلال هذه المرحلة؟

**** مع كامل الأسف، أكاد أجزم أن تأثير كتابات المفكرين والمحللين على السياسة الرسمية في مجال تدبير الموارد اللغوية والثقافية تأثير له مفعول ضئيل بحكم الموقع المعزول للباحث والمفكر عن المؤسسات. وربما يقلص هذا الأمر من مساحة التعريف بكل ما حصلنا عليه من تراكمات على المستوى المعرفي، ولا أدري، هل هذه التراكمات لها صدى لدى ذوي القرار. لكن ما هو أكيد أن السياسة اللغوية والثقافية في بلادنا عرفت تطورات إيجابية منذ سنة 2001 مع الخطاب الملكي بأجدير.

* هناك من يرجع النقاش العمومي الدائر حاليا حول السياسة اللغوية بالمغرب إلى ظهور اللغة الامازيغية الممعيرة، فرضت على القائمين على السياسات العمومية موقعة هذه اللغة في الخريطة التربوية الوطنية، ما رأيكم؟

**** أعتقد أن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قد شكل نقطة تحول في مسار اللغة الأمازيغية وكذا في مسار سياسة الدولة في مجال تدبير التعدد اللغوي والتنوع الثقافي بالمغرب. قبل إنشاء المعهد، كان هناك كلام مجرد وطوباوي عن اللغة الامازيغية من قبل المفكرين والباحثين وكذا لدى الجمعيات التي تشتغل في هذا الإطار. لكن سياسة إدماج اللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية والشروع في إعمال هذه السياسة جعل هذه اللغة تصبح حقيقة نلمسها في الكتاب المدرسي وفي مجموعة من إصدارات المعهد المتعلقة بالمعاجم، ونلمسها كذلك في الإبداعات الأدبية لكتابنا. وقد أصبحت هذه الحقيقة واقعا متميزا. لكن مآل تطور هذه الظاهرة مرتبط باختيارات سياسة الدولة وبدرجة انخراط الطبقة السياسية وبدينامية المجتمع المدني وخاصة الرافد المتمثل في الحركة الثقافية الأمازيغية من أجل تحديد موقع الأمازيغية في المشروع المجتمعي الذي نطمح إليه.

* لاشك أن السياسة اللغوية المتبعة طيلة الخمس عقود الماضية كانت لها نتائج سلبية على جودة التربية والتكوين بالمغرب، إذ اعتمدت لغات التدريس كلها غريبة عن محيط الطفل المغربي. كباحث وكمسؤول على مؤسسة تعنى باللغة والثقافة الأمازيغيتين، ماهي السياسة اللغوية البديلة التي ترونها مناسبة للنظام التعليمي الوطني؟

**** أكيد أن السياسة اللغوية المعتمدة منذ حصول المغرب على الإستقلال كانت سياسة لغوية تقصي الأمازيغية. هذا الإقصاء نتج عنه بعض الإنزلاقات، بالإضافة إلى أزمة المدرسة المغربية على الأقل في شقها المتعلق بالتحكم في اللغات. وهذا ما تقرة جميع الدراسات التي قامت بتقويم وضعية المدرسة المغربية، بدءا بالدراسات التي قامت بها وزارة التربية الوطنية ومرورا بالدراسات التي قام بها البنك الدولي وكذلك تلك التي قام بها مؤخرا المجلس الأعلى للتعليم. هذه الدراسات كلها تبين بما فيه الكفاية أن تدبير مسألة تدريس اللغات ولغات التدريس لم يتم على أساس معقلن وعلى أساس سياسة متجانسة. إذن ما هو البديل؟ بالنسبة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إننا نقترح إدماج فعلي منهجي ومعقلن للغة و الثقافة الأمازيغيتين في المدرسة المغربية منذ السنوات الأولى من التمدرس، أي منذ المستوى الأولي، ثم التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، كما نقترح استعمال الأمازيغية كلغة التدريس لبعض المواد الحاملة للمضامين الثقافية التي لها صلة بالمحيط المحلي.

* هل سيتم الاقتصار على تدريس الأمازيغية كمادة أم أن الأمر سيتطور لجعلها لغة لتدريس بعض المواد كالرياضيات والفيزياء مثلا؟

**** بالنسبة لتدريس الأمازيغية كمادة أو اعتبارها كلغة لتدريس بعض المواد، يرى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أنه من الضروري تدريس الأمازيغية كلغة وتوظيفها كلغة التعلم الأساسية التي تستهدف بعض الكفايات الإستراتيجية والعرضانية على مستوى التعليم الأولي، فالطفل الذي يلج المدرسة يجب أن يتحكم في لغته الأولى، التي يمكن أن تكون الأمازيغية أو الدارجة المغربية، في السن الرابعة إلى السن السادسة. فتوظيف اللغتين في هذه التعلمات التي تعتبر أساسية ييسر اكتساب وتعلم مهارات التواصل والقراءة والكتابات. فتوظيف اللغة الأولى للمتعلم أمر رجحه خبراء اليونسكو وهو اختيار دأبت عليه سائر الدول الديمقراطية والمتقدمة والذي ساهم في نجاح النظام المدرسي في هذه الدول. بالنسبة للمرحلة اللاحقة، وهنا أتحدث حصريا عن اللغة الأمازيغية، فهذه اللغة، سواء في التعليم الابتدائي أوالتعليم الثانوي، يتعين العمل على تدريسها كمادة و كلغة، وهذا لا يعني نهائيا إقصاء المضامين الثقافية. بمعنى أن هناك بعض النصوص تحمل قيما تجسد خصوصيات الثقافة الأمازيغية وتحتوي على مضامين لها علاقة مباشرة بالتجليات المختلفة للثقافة الأمازيغية عبر الجهات وعبر المؤسسات المحلية. أما على مستوى الجامعة، يمكن تدريس الأمازيغية لسائر الطلبة حسب اختيارهم، لكن على مستوى المسالك تصبح اللغة والثقافة الأمازيغيتين من التخصصات التي توفرها الجامعة، مثلا عندما يختار الطالب اللسانيات الامازيغية، آنذاك تكون اللغة الأمازيغية لغة التعلمات ولغة التدريس، هذا هو المنظور الذي ندرج فيه كل ما يتعلق بتدريس الأمازيغية على كافة الأسلاك كلغة مدرسة وكلغة التدريس.

* في لقاء جمعكم بوزارة التربية أثير نقاش حول مضامين الكتب الامازيغية، بحيث أن هناك نوع من الشك بخصوص محتوياتها، أي أنها لا تحترم التوجهات الاديولوجية للمنظومة التربوية الحالية، ما تعليقكم على هذا الأمر؟

**** لا أقاسمكم هذه النظرة لما راج بين ممثلي المعهد وممثلي وزارة التربية الوطنية أثناء اللقاء الذي أشرتم إليه. هذه قراءة لها خلفياتها. إن الكتاب المدرسي، والذي يقوم المعهد بصياغته وبإعداده، بتنسيق مع الوزارة، يحترم مضامين دفتر التحملات الرسمي، و توافق عليه الوزارة. و يتشكل الفريق البيداغوجي من ممثلين عن وزارة التربية الوطنية ومن باحثين داخل المعهد. معنى ذلك أن هناك تنسيقا تاما حول المقاربة البيداغوجية و حول ضرورة صياغة مضامين متوافق عليها من قبل المؤسستين. وللتذكير، ففي إطار تحرير الكتاب المدرسي، يتم إعداد هذا الأخير من طرف لجن تربوية خاصة تابعة لبعض دور النشر. وخلاصة القول أنه بالنسبة للكتاب المدرسي الخاص بالأمازيغية، والذي تم إعداده من طرف المعهد، فهو يلائم تماما ما جاء في دفتر التحملات، وبالتالي فإنه يحترم المضامين التي تم الاتفاق عليها وتبنيها من طرف المؤسسة الوصية.

* نعلم أن السياسة اللغوية تخضع للتوازنات السياسية للفاعلين السياسيين في المشهد السياسي المغربي، هؤلاء لا يمتلكون رؤية واضحة المعالم فيما يتعلق بالأمازيغية، بل أن أغلبهم يتبنى رؤية سلبية عن اللغة والثقافة الأمازيغيتين. ماذا تقترحون لفرض اللغة الامازيغية في السياسة اللغوية الوطنية وفي المنظومة التربوية؟

**** مسألة السياسة اللغوية لها طبعا ارتباط وثيق بالمشروع المجتمعي والسياسي الذي تتبناه الأمة. وهذا المشروع يهم كافة الأطراف، وتأتي في مقدمتها الدولة بمؤسساتها، ومن ضمنها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وقد حددت مهام هذا الأخير في الظهير المحدث و المنظم له والمتمثلة في الوظيفة الاستشارية والوظيفة الوساطية والوظيفة الإجرائية، على المستوى الإجرائي. وعلى مستوى تدبير الشأن الأمازيغي في السياسات العمومية، فالمعهد يعمل بجانب مؤسسات السلطة التنفيذية، إذ أبرم مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من الوزارات منها وزارة التربية الوطنية، وزارة الإعلام والتواصل ووزارة الثقافة، وكلها مؤسسات تعنى بشكل من الأشكال بالشأن اللغوي والثقافي. لكن ربما هذا غير كاف، إذ بدون مساهمة الجميع والمجتمع المدني والطبقة السياسية من الأرجح أن تحدث تعثرات، سيما وأن ما يتعلق بالسياسة اللغوية من القضايا المركزية والجوهرية والتي لابد أن يكون حولها توافق وطني، ولا يمكن أن يحصل هذا التوافق في غياب أحد الأطراف أو تغييبه.أكيد أن للأحزاب السياسية دور في هذا الإطار، وبهذا الصدد نسجل بارتياح كون بعض الأحزاب السياسية أبدت رأيا إيجابيا في تبني اللغة والثقافة الأمازيغيتين في برامجها. وغني عن البيان أن على الجميع أن يقتنع بشرعية ومشروعية الأمازيغية لغة وثقافة، في إطار بلورة المشروع المجتمعي الذي نسعى أن يكون ديمقراطيا وحداثيا يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد وأساسا التعددية اللغوية التي تميز المشهد الثقافي واللغوي الوطني خدمة للصالح العام وللوحدة الوطنية وللتماسك الإجتماعي.

موسى الشامي رئيس الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية وأستاذ سابق بكلية علوم التربية- الرباط لـ «العالم الأمازيغي» :

فشل التعليم ليس مرده التعريب أو اللغة العربية بل يرجع إلى عدم مواصلة هذا التعريب

* بداية، نعلم أن هناك أحزابا كثيرة في المغرب تدافع عن اللغة العربية، بل إن الدولة نفسها أقرت هذا التوجه، و كما تعرفون فإن اللغة العربية تتمتع بوضعية دستورية وقانونية تمكنها من موارد مالية مهمة عكس اللغات المغربية الأخرى، في هذا الإطار هل هناك ما يهدد اللغة العربية الفصحى حتى تؤسسوا جمعية تدافع عن هذا المكون اللغوي؟ وما هي الإضافة التي ستضيفونها في هذا المجال؟

** إنشاء جمعية مدنية من الأشياء الطبيعية في بلد كالمغرب الذي أصبح من الدول التي تعرف حرية واسعة في التعبير. هناك جمعيات مغربية تدافع عن المال العام وجمعيات لمحاربة الرشوة و جمعيات متعددة تدافع عن حقوق الإنسان، الخ ،فهذه الأمور تدافع عنها الدولة و مع ذلك، نجد جمعيات المجتمع المدني تدافع عنها هي الأخرى دون أن يخلق ذلك أي تناقض. لقد أنشأنا هذه الجمعية لعدة أسباب منها أننا لاحظنا أن الذين يكتبون باللغة العربية، سواء في الجرائد والمجلات أو الذين يتكلمون بها في القنوات الإذاعية و التلفزيونية، و حتى بعض المعلمين و الأساتذة يرتكبون أخطاء نحوية خطيرة جدا، تبعث على الاشمئزاز. لهذا رأينا أنه من واجبنا أن نفعل شيئا من أجل تصحيح هذا الوضع، فالدولة لا يمكن لها أن تقوم بكل شيء، وهي بحاجة إلى مجتمع مدني حيوي ليساعدها في تنمية البلاد.، فالجمعية المغربية لحماية اللغة العربية جاءت لكي تحمي اللغة العربية من الداخل. ولنا في الجمعية متخصصون يشتغلون على تيسير اللغة العربية و اقتراح مناهج جديدة تحبب اللغة العربية للأفراد الذين يريدون تعلمها. إننا لا نستهدف- كما قد يعتقد البعض- مواجهة الجمعيات التي تناضل من أجل اللغات الوطنية الأخرى.ليس هذا هو هدف إنشاء هذه الجمعية.

* من هو المسؤول عن الواقع اللغوي المتردي الذي يعيش في كنفه الإنسان المغربي؟

** نفس الظاهرة التي يعرفها المغرب تعيشها بلدان أخرى، فمثلا نلاحظ في فرنسا أن الفرنسي لا يتحدث باللغة الفرنسية المنقحة 100 % ، ففي المجتمع الفرنسي توجد لغات محلية مختلفة و دوارج حسب المنطقة و اللغة التي يتكلم بها الفرنسي في الشارع ليست هي اللغة التي يتعلمها في المدرسة. هل يمكن و الحالة هذه أن نتحدث عن واقع مزر للوضعية اللغوية بفرنسا؟ فيما يخص التعريب، فإننا لا يمكن أن نتهمه بما يعرفه المغرب من مشاكل على المستوى التعليم مثلا، فالتعريب يعني من بين الأشياء التي يعنيها استعمال اللغة العربية في المواد العلمية التي كانت تدرس بالفرنسية. الفشل في التعليم ليس مرده التعريب أو اللغة العربية، بل يرجع إلى عدم موصلة هذا التعريب، إذ أنه يقف عند مرحلة مهمة وهي التعليم الجامعي. لا يعقل أن نلقن التلميذ جميع المواد باللغة العربية في المستوى الابتدائي والثانوي ونطلب منه أن يتابع تعليمه الجامعي بلغة بالغة التعقيد كالفرنسية. فالطالب المغربي لو أعطيت له فرصة إتمام دراسته الجامعية باللغة العربية لما فشل. كما تتحمل الدولة المسؤولية في إلزام المقاولات والأبناك وكل المؤسسات باستعمال اللغة العربية حتى يتمكن الطالب المتخرج من الجامعة من إيجاد منافذ للشغل.

* هناك من يقول إن فصل المدرسة المغربية عن محيطها اللغوي هو السبب الرئيسي في فشل المتمدرس المغربي في التحكم في اللغات، ماذا تقولون؟

** لازلت أتذكر انه عندما بدأت تدريس اللسانيات في الجامعة المغربية في أواسط السبعينيات ،كنت ألح على الطلبة الباحثين أن يهتموا بلغات مسقط رأسهم، وكان العديد منهم قادم من مناطق أمازيغية. فلابد من معرفة لغة الطفل لكي يمكن أن نفهمه، ونفهم استراتيجياته في تعلم لغة جديدة عليه. لا يمكن تدريس اللغة العربية بنجاعة في وسط امازيغي بواسطة معلمين أو أساتذة لا يفقهون اللغة المحلية، اللغة التي يتكلمها الطفل. كما أن التدريس بلغة الطفل شيء أساسي في المراحل الأولى من التعليم، لكن عندما تكون هذه اللغة شفهية و لا يسندها الكتابي ، تكثر المشاكل البيداعوجية...

* إن وجود اللغة الامازيغية المعيرة وأنصار الدارجة المغربية وجمود وتصلب اللغة العربية في عدة مستويات استعمالها هو الذي يقف وراء ظهور نقاش عمومي يسائل السياسة اللغوية المغربية في شكلها القائم، ما تعليقكم أنتم على هذا الرأي؟

** هذه المسألة تحتاج إلى نقاش وطني عميق. أولا، بالنسبة للغة الأمازيغية يجب الإشارة إلى أنها في طور التقعيد و المعيرة ، بمعنى أنها غير قائمة الآن وهذا ليس رائي الشخصي ، بل هو ما عبر عنه عدد كبير من اللسانيين الأمازيغ في كثير من كتاباتهم كسالم شاكر و المدير الحالي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و الأستاذ عبد الكريم جبور و الأستاذ عبد الله بونفور و غيرهم. و ما دام الأمر كذلك، فلا بد من التريث حتى يقع التأكيد من أن هذه اللغة الخارجة من مختبر الإركام هي فعلا لغة قائمة الذات و مفهومة في جميع مناطق ما يسميه الإخوة الأمازيغ ببلاد تمازغا . كيف يمكن أن نطالب بدسترة شيء لم يتشكل بعد؟ وقد يكون مطلب دسترة اللغات الثلاث: السوسية، أمازيغية الأطلس و الريفية أقرب للمنطق ، لأن هذه اللغات قائمة الذات و هي اللغات الأم لفئات واسعة من المجتمع المغربي و قد يتحقق ذلك في إطار السياسة الجهوية التي يعتزم المغرب إتباعها.

بخصوص الدارجة المغربية، فهي المستوى المتدني للغة العربية ، و الدارجة عند المثقف باللغة العربية تقترب كثيرا من هذه الأخيرة، و المستوى المتدني للغة ما لا يدرس في المدرسة لأن المدرسة تهتم باللغة المعيارية، اللغة المنقحة ، اللغة العالمة، و هكذا الشأن بالنسبة للغة الفرنسية مثلا التي لها دارجتها و هي التي يتعلمها الطفل الفرنسي ببيته قبل أن يلج المدرسة، فلماذا لا تدرس فرنسا دارجتها ؟ و الجواب ببساطة هو أن المدرسة تعترف فقط باللغة العالمة التي تملك كل القدرات للتعبير عن دقائق الأشياء. و الذين ينادون بتدريس الدارجة و بها يرومون من وراء ذلك هيمنة اللغة الفرنسية في الوسط المغربي و لا تهمهم لا دارجة و لا أمازيغية. . فالمنادون بالدارجة المغربية الآن هم -في أغلبيتهم- أناس فرنسيو التكوين أو أناس تلقوا تعليمهم بفرنسا ولا يفهمون اللغة العربية التي تعتبر الآن اللغة القادرة على منافسة اللغة الفرنسية في جميع المجالات و ليست لهم أية مصداقية و لا أية صلاحية لإعطاء الدروس في هذا المجال.

* في هذا الوضع ما هي السياسة اللغوية التي تقترحون للخروج من هذه الفوضى اللغوية؟

** إن الإجابة عن هذا السؤال صعبة . هنا نستحضر مرة أخرى المثال الفرنسي، تعيش الدولة الفرنسية مشاكل لغوية معقدة، فهي تتوفر على لغات جهوية متعددة من قبيل البروتون، الفلامنية ،الباسكية.، الكورسيكية و الألزاسية و غيرها...، وهذا لا يمنع فرنسا من أن تحافظ على اللغة الفرنسية الموحدة وبها صنعت تقدمها. المشكل اللغوي بالمغرب خلق منذ الاستقلال، إذ أنه لو تم حل الإشكال اللغوي، ونظم نقاش وطني بهذا الخصوص آنذاك، لما ظهرأي مشكل من جديد. اللغة الوطنية الوحيدة القادرة على مواجهة التحديات الآن، هي اللغة العربية، و أكرر أن الأمازيغية المعيارية لم تتشكل بعد. وأنا شخصيا، مع اللغات الامازيغية الثلاث وليست أمازيغية محنطة و مصطنعة يطبخها المعهد الملكي للثقافة الامازيغية. كما أن الدفاع عن اللغات الوطنية و اللغة الرسمية بالمغرب لا يتعارض مع الانفتاح على اللغات الأجنبية المختلفة.

الأستاذ الباحث في علوم اللسانيات بجامعة ابن زهر المهدي ايعزي لـ «العالم الأمازيغي» :

هناك شرخ واضح بين الخطاب المتعلق بالسياسة اللغوية وبين الواقع الذي زكى الإقصاء

* كيف تعرفون السياسة اللغوية؟

** السياسة اللغوية هي مجموعة من الاختيارات، ذات الطابع السياسي، تهم تدبير التعدد اللغوي في مجالات تدخل الدولة، كل الوضعيات اللغوية متعددة وليس هناك وضعية متجانسة 100%، فهذا التعدد يمكن أن يهم لغات مختلفة في الدولة أو مستويات لغة واحدة. الاختيارات السياسية، في هذا المجال، تهدف مبدئيا إلى تسهيل التواصل بين المواطن ومؤسسات الدولة، من قضاء وتعليم وإعلام...،لكن هذا المبدأ مرتبط باختيارات أخرى تتعلق بدمقرطة الدولة أو عدمه وبإرادة بناء التوازنات أو هدمها، بالطابع الديمقراطي أو الديكتاتوري وفي بعض الأحيان العنصري للمؤسسات. من هذا المنظور، يمكن فهم الاختلالات الموجودة بين السياسات اللغوية في العالم.

* هل المغرب يتوفر على سياسة لغوية بالمفهوم الذي وضحتموه و ماهي طبيعتها إن وجدت؟

** أولا، هناك شرخ واضح بين الخطاب المتعلق بالسياسة اللغوية، أي الذي يدافع عن مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين الواقع الذي زكى لمدة طويلة الإقصاء واحتقار المكونات الحقيقية للتعدد اللغوي الحقيقي والواقعي. ثانيا، عدم الإنسجام بين خطابات النخبة الحاكمة في مجال التعريب في تكوين النخبة الجديدة من أبنائها. ثالثا، طغيان الخطابات الاديولوجية المشرقية على الاختيار السياسية في مجال اللغات، دون الأخذ بعين الاعتبار خطورة الفكر المطلق الذي يتصور المغرب كبلد عربي من مستوى معين، وهذا الفكر المطلق يعتبر العربية الفصحى لغة أم عكس الواقع. كنتيجة لهذا المبدأ الخاطئ، تم اعتبار الهوية المغربية هوية عربية ليس للبعد المحلي أي مكان فيها. رابعا، تم ربط السياسة اللغوية بالسيادة والأمن، يعني أن العربية هي التي تضمن السيادة ووحدة المغرب. كل عناصر الواقع اللغوي تهدد هذه السيادة وهذا الأمن، هذه اللغة كرستها خطابات، بشكل تسلطي عبر وسائل الإعلام، التعليم، الإدارة، القضاء وكل مجالات الحياة العامة، أتحدث عن التسلط والديكتاتورية لأن هناك من شرعن هذا التسلط، وقد أستحضر هنا مقولة المرحوم عابد الجابري الذي دعا إلى إماتة اللهجات وعلال الأزهر الذي نادى إلى التصدي للحركة الأمازيغية بشكل صارم، لأنها تهدد سيادة الدولة. ألا يمكن اعتبار هذه الفتاوى إرهابا. منذ أواسط التسعينات، اتضح لبعض المسؤولين أن هذه المقاربة التسلطية تهدد سيادة المغرب وتوازناته، هذا ما أدى إلى تغيير نظرة الدولة إلى الواقع اللغوي الحي وإعادة النظر في السياسات التعليمية و التربوية والعلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

* كيف يمكن أن تساهم السياسة اللغوية في حماية الهوية الوطنية وتحقيق التنمية؟

** قلت بأن الاختيارات السياسية، في مجال اللغات، مرتبط بطبيعة الحكم والعلاقة بين المواطن والدولة، إذ كلما أريد لهذه العلاقة أن تكون علاقة مواطنة تحترم المواطن في هويته وشخصيته وإمكانية مساهمته في اتخاذ القرار و التنمية، كلما كانت السياسة اللغوية المختارة ناجحة، وهذا حال الدول الديمقراطية التي تعترف بالتعدد اللغوي كمبدأ أساسي وأسست سياسات لتقنين هذا التعدد بإعطاء المواطن الحق في استعمال لغته الأم في تعامله مع مؤسسات الدولة(نموذج سويسرا وبلجيكا بعد مخاض عسير...). السياسة اللغوية في هذه البلدان، حررت المواطن من ثقل السياسات الأحادية ومكنته من الإبداع والمساهمة بشكل تلقائي في تنمية مجاله اقتصاديا، ثقافيا و اجتماعيا. هذا التحرر مبني على عنصر أساسي ذو طابع سيكولوجي وسياسي هو الإيمان بأهمية الموروث اللغوي والثقافي وكذا مشاركته في المجتمع و تأثيره في اتخاذ القرار. بالنسبة لدول أخرى يبدو الأمر مختلفا، إذ أن تغييب البعد الديمقراطي في السياسة اللغوية، باختيارها للتسلط كنموذج للحكم وفرض لغة واحدة مع نفي لغة وثقافة وشخصية المواطن لأنه «قاصر»، النتيجة هي استبعاد الإنسان من أية مبادرة تنموية، لأن المبادرة من هذا النوع محكوم عليها بأن تكون «قاصرة» وضعيفة. هذه الدول تصرف ميزانيات ضخمة في إعادة فبركة المواطن وفق تصورها ولا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التنموية، إنها مقاربة أمنية أكثر منها تنموية.

في السنوات الأخيرة، لاحظنا أن بعض المسؤولين في المغرب أصبحوا واعون بأهمية الإنسان بمكوناته وشخصيته الواقعية وأهمية هذا الاختيار لضمان دينامية المجتمع والمساهمة الفعلية للعنصر البشري كل حسب إمكاناته وقدراته، لتخفيف ثقل وتعقيدات المركزية كتوجه أبان عن محدوديته وعن خطورته.

* هل ترون أن مشروع الجهوية الموسعة سينصف اللغات الوطنية؟

** البعد اللغوي و الثقافي في مشروع الجهوي ما هو إلا بعد من بين الأبعاد الأخرى. يمكن تصور هذا المشروع كبنية تضمن الديمقراطية اقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا أو كمشروع تصرف فيه السلطوية من المركز إلى الجهة بتعدد مراكزها. لنكون متفائلين ، سينطلق تصورنا للجهوية كاختيار ديمقراطي يضمن التوازنات والمشاركة الفعلية للموطن جهويا ووطنيا في اتخاذ القرارات. إن هذا النموذج من الجهوية يمكن المواطن من تفعيل قدراته الحقيقية ومكتسباته اللغوية والثقافية، يمكن القول أن الجهوية هي آلية للحكم تضمن حقوق المواطن كيفما كانت، كما تضمن احترام شخصيته وهويته.

في علاقة الجهوية بالساسة اللغوية يمكن تصور مستويين: ألأول، يهم الدولة في شموليتها التي تعطي لكل المكونات الثقافية واللغوية نفس الحقوق و الوزن في بناء الهوية الوطنية. الثاني، يهم الجهوي، حيث يمكن للغة معينة أن أكثر استعمالا من لغة وطنية أخرى. لضمان التماسك الاجتماعي وتنقل الأشخاص بحرية يجب على كل مغربي أي كانت جهة أن يتعلم اللغات الوطنية.

عبدالله منتصر، أستاذ باحث في العلوم اللسانيات بجامعة ابن زهر-اكادير، لـ «العالم الأمازيغي» :

المدرسة المغربية لها رؤية غير سليمة تجاه اللغات الوطنية والثقافة المغربية وإقصاء اللغات الحية من مؤوسسات الدولة يمس الأمن اللغوي والثقافي للمواطنين

* من الواضح أن السياسة اللغوية في الكثير من المجتمعات التي تفتقر إلى ثقافة التوافق وغياب عقد اجتماعي بين المجموعات الاجتماعية وضعف مستوى الثقة بين الدولة والمجتمع، كما هو الحال ببلادنا، تهدف إلى خدمة إستراتيجية الإنتقاء الاجتماعي وإعادة إنتاج القائم من الأوضاع، فهل للسياسة اللغوية ببلادنا نفس الأهداف الإستراتيجية؟

** تتميز الحالة اللغوية بالمغرب بالتعدد اللغوي، إذ تنقسم الخريطة اللغوية بهذا البلاد إلى صنفين: الأولى تهم اللغات الوطنية كالأمازيغية والدرجة المغربية، الثانية تتمثل في اللغة العربية الفصحى و الفرنسية، لا تتمتع اللغات الأربع بنفس المكانة، القيمة و الاستعمال. تعتبر اللغة الأمازيغية والدرجة المغربية لغات الأم ولغات التخاطب اليومي، بينما اللغة العربية الفصحى و الفرنسية تتميز باعتبارها لغات مكتوبة دون أن تكون لغات التواصل اليومي عند المغاربة. نتج عن اختلاف هذه اللغات من حيث المكانة ومجالات الاستعمال تكوين نظرتين متناقضتين بخصوصهما، بحيث أن اللغة الامازيغية والدرجة المغربية تحتل مكانة دونية في الحقل الاجتماعي والعكس بالنسبة للغتين الفرنسية والعربية الفصحى التين تحتلان مكانة اجتماعية متميزة، في هذا الإطار تطرح إشكالية معقدة، كيف يمكن تفهم أن اللغات الأم بالمغرب لا تملك أي قيمة اجتماعية تذكر؟

تحضى اللغتين الفرنسية والعربية الفصحى بمكانة اجتماعية، بالرغم من أنها لا تستعمل في التواصل اليومي، ولا تعكس الواقع اللغوي والثقافي لمجتمعنا. ويرجع السبب في هكذا الوضع إلى لاعقلانية الفلسفة اللغوية المعتمدة في بلادنا. إن العلل الكبرى في مجتمع ما هو وجود لغة رسمية ليست لها صلة باللغة الأم أو التداول اليومي لهذا الشعب. فالمغرب ينتمي إلى هذا النوع من البلدان التي اعتمدت لغة رسمية لا تعكس الواقع اللغوي و الثقافي و الهوياتي للمجتمع. فاللغة العربية الفصحى لا تستعمل في التواصل الشفهي للمواطنين المغاربة، بل هي لغة مكتوبة يتم تعلمها في الوسط المدرسي فقط ومع ذلك نجدها لغة رسمية للبلاد، وهذا يقودنا إلى طرح سؤال حول مصير الفئات المحرومة من ولوج المؤسسات التعليمية بالغرب؟ في هذا الإطار دق مجموعة من الباحثين و الخبراء في منظمة اليونسكو والباحثين في مجال علوم التربية ناقوس الخطر حول العواقب التي يسببها وجود لغات رسمية و أخرى مستعملة في التداول اليومي، إذ أشاروا إلى أن المجتمعات التي تكون فيها اللغة الرسمية مختلفة عن اللغة الأم أو اللغات المتداولة اليومية يعاني مواطنوها من إعاقة سيكولوجية ولغوية خاصة المتعلمين منهم.

* كيف يمكن تصور أطفال يصطدمون بواقع لغوى مغاير لمحيطهم السوسيولغوى بمجرد دخولهم إلى المؤسسات التعليمية الوطنية؟

** يجب أن نعلم أنه بمجرد ذهاب الطفل المغربي إلى المدرسة يفرض عليه أن يبني مداركه العلمية بلغة غريبة عنه، في هذا السياق يؤكد الخبراء والباحثين أن هذا النموذج من التعليم يخلق لدى الطفل صورة سلبية وعقد نفسية تجاه لغته الأم وثقافته، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الهذر المدرسي، بالإضافة إلى عقد اجتماعية ومن تجلياتها احتقار الذات.

المدرسة المغربية لها رؤية غير سليمة تجاه اللغات الوطنية والثقافة المغربية. يؤكد الباحثين أن التربية السليمة تعتمد اللغات الأم للمتعلم(الطفل) خاصة في المستوى الابتدائي، إذ تشكل هذه المرحلة فترة مهمة في بناء شخصية التلميذ وصقل مواهبه وإبداعه. إن جانبا مهم من فشل المدرسة المغربية يرجع إلى اعتماد لغات الدراسة غريبة عن الطفل، مثلا تدريس مادة الرياضيات باللغة العربية الفصحى يعيق درجة فهم التلميذ لهذه المادة.

* كيف يجب أن تكون عليها الخريطة اللغوية بالمغرب لتجاوز ما تفضلتم بتوضيحه سابقا؟

** يجب إعادة النظر في السياسة اللغوية المعتمدة حاليا من طرف الدولة. هذه السياسة المرتكزة على احتقار لغات التداول اليومي للمواطنين، فالسياسة اللغوية الحالية لم تأخذ بعين الاعتبار الثقافة المغربية التي يغلب عليها الطابع الشفهي، ولم تبدل مجهودا لتطويرها طيلة العقود الماضية، مما جعل المغرب يفوت فرصة تأسيس مدرسة سليمة قادر على خلق تنمية حقيقية. نحن نطمح إلى سياسة لغوية ديمقراطية تنطلق من معطيات الواقع اللساني المغربي. إن إقصاء اللغات الحية من مؤسسات الدولة(الإدارة، القضاء، التعليم، الإعـــلام....) يؤدي إلى المس بالأمن اللغوي والـثـقـافي للمو ا طنين ، إن السياسة اللغوية يجب أن تنبني على توازنات ا جتما عية ، كـمـا يجب إلغاء السياسة الـلـغـويـة المعتمدة حاليا باعتبارها تجسد الاستبداد اللغوي، فالإدارة المغربية تهيمن عليها اللغتين العربية الفصحى والفرنسية مما يجعل المواطن يحس بدونية لغته وثقافته، كما يحس باختلاف شخصيته اللغوية والثقافية عن شخصية الإدارة المحيطة به.

عبدالله منتصر

* ماهي الوسائل التي يمكن أن تعتمدها الدولة لرد الاعتبار للغات الأم؟

** إن مكانة اللغة في عالم اليوم مرتبطة بشكل جدلي بمكانتها في سوق الشغل.فمسؤولية الدولة تكمن في توفرها على إرادة سياسية حقيقية لربط هذه اللغات بميدان الإنتاج الاقتصادي، إن أسئلة اليوم يجب أن تنصب حول قيمة لغات الأم في عالم الأعمال والمال.

أمياقا للجمعيات الأمازيغية لوسط المغرب تعبر عن تدمرها الشديد إزاء الوضعية المزرية للغة الأمازيغية في التعليم

بدعوة من تنسيقية أمياقا للجمعيات الأمازيغية لوسط المغرب، وفي ضيافة جمعية « أسيد»، نظمت تنسيقيات وكنفيدراليات وجمعيات وفعاليات الحركة الأمازيغية يوما دراسيا تحت شعار: «من أجل تفعيل إدراج الأمازيغية في المنظومة التعليمية»، وذلك يوم 11/07/2010، بالمركز التربوي الجهوي لمكناس.

وفي ختام أشغال اللقاء، أصدر المشاركون بيانا إلى الرأي العام الوطني والدولي، يعبرون فيه عن قلقهم العميق وتدمرهم الشديد إزاء الوضعية المزرية التي آل إليها تدريس الأمازيغية في إطار منظومة التربية و التكوين.

وبعد وقوفهم على الاستخفاف والتجاهل اللذين يطبعان التعامل الرسمي مع الأمازيغية، فإن المشاركين في هذا اللقاء، وبصفتهم مكونا من مكونات الحركة الأمازيغية، ينددون بالسياسة اللامسؤولة التي تنهجها وزارة التربية الوطنية تجاه قضية وطنية حساسة، من مظاهرها تجاهل المبادئ والتوجهات المؤسسة للنهوض بالأمازيغية؛ غياب النصوص التشريعية، من مراسيم و قوانين وقرارات، تنظم تدريس الأمازيغية؛ تراجع الوزارة عما أقرته سنة 2003، في إطار المخطط الاستشرافي الذي التزم بتعميم تدريس الأمازيغية ، على المستوى الابتدائي والإعدادي والتأهيلي في أفق السنة الدراسية 2010/2011، غياب الأمازيغية في المخطط الإستعجالي 2009/2012؛ الغياب التام لكل أشكال التنسيق والتتبع في ما يخص إدراج الأمازيغية؛ لغة وثقافة، في منظومة التربية والتكوين، غياب دراسات تشخيصية ذات مواصفات و معايير دولية لوضعية تدريس الأمازيغية على الصعيد الوطني؛ عدم خلق مناصب شغل لسد الخصاص الحاصل في الموارد البشرية المتخصصة في الدراسات الأمازيغية.

هذا وقد أعلن المشاركون في اليوم الدراسي المذكور تشبثهم الصارم بالثوابت المكتسبة، غير القابلة للتراجع أو التماطل، بعدما صدرت بشأنها، قرارات سياسية عليا. ونلخصها في الحفاظ على الخط الأمازيغي الأصيل (تيفيناغ)؛ البناء الجدي للغة الأمازيغية الموحدة التي تعكس، بشكل متوازن، مختلف الفروع اللغوية ؛ التعميم الأفقي و العمودي الذي سبق أن أقرته الوزارة نفسها سنة 2003 في إطار المخطط الإستشرافي الذي التزم بتحقيق التعميم الشامل على المستوى الابتدائي والإعدادي والتأهيلي، دعم التكوين الجامعي الأساس و المستمر لتوفير الموارد البشرية اللازمة.

ليعلن البيان بإصرار عن موقف المشاركين في اليوم الدراسي، وهو موقف ثابت يدعو إلى اتخاذ تدابير إجرائية، تكون في مستوى المبادئ والتوجهات المؤسسة للنهوض بالأمازيغية و إدراجها في منظومة التربية و التكوين و ذلك بتوفير الحماية القانونية للأمازيغية، لغة وثقافة وهوية، باعتبارها لغة وطنية و رسمية ؛ تعميم تدريس الأمازيغية والتدريس بها لتقوم بوظيفتها، كاملة، في اكتساب المعرفة ونشرها، الحفاظ على الثوابت و المكتسبات؛ التقويم و التتبع الجديين لتدريس الأمازيغية؛ إخضاع الأمازيغية للامتحانات الإشهادية؛ انخراط باقي الجامعات المغربية في إحداث مسالك للدراسات الأمازيغية، على غرار الكليات الثلاث : وجدة، و فاس، وأكادير؛ الإدماج المباشر و اللامشروط لحاملي الشهادات الجامعية في الدراسات الأمازيغية؛ وبالمناسبة يوجه المشاركون، في هذا اليوم الدراسي، تحياتهم النضالية إلى معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية بمكناس و تيزنيت ويعاهدونهم بمواصلة النضال حتى تتحقق الأهداف النبيلة التي من أجل نصرتها، يدفعون الثمن.

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⴰⴳⴷⵓⴷ ⴰⵎⴰⵍⵓ ⵏ ⵜⵙⴳⵎⵉ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إعلان عن مباراة لتوظيف
مهندس دولة (1) في الإعلاميات

يعلن عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن تنظيم مباراة لتوظيف مهندس دولة (1) في الإعلاميات (تخصص الشبكات والأنظمة). ويتعين على المترشح أن يكون من خريجي إحدى مدارس تكوين المهندسين، وحاصلا على دبلوم مهندس دولة أو أي دبلوم معترف بمعادلته.

1- المهام:
- تدبير المستودع المعلومياتي؛
- تحديد وتنفيذ السياسة الأمنية المعلومياتية (مكافحة الفيروسات، جدار الحماية،...)؛
- حل مشاكل الشبكة المعلومياتية، كفالة وضمان خدمة النوادل (ويندوز ولينوكس) والشبكة (المبدل، جدار الحماية و الأسلاك)؛
- ضمان جودة الخدمات وجاهزية موقع المؤسسة؛
- تتبع أعمال المتعاونين؛
- إنزال، برمجة وتدبير ويندوز 2003 (Windows Server 2003)، أكتيف ديريكتري (Active Directory)، لينكس ريدهات (Linux Redhat)؛
- إدارة نادل قاعدة المعطيات (SQL Server)، إكستشنج (Exchange) وجدار الحماية (Anti-virus).

2- الشروط المطلوبة:
يتعين على المترشح لهذا المنصب:
- أن يكون من جنسية مغربية؛
- ألا يتجاوز سنه 30 سنة عند تاريخ إجراء المباراة؛
- أن يكون متقنا للغات البرمجة الإعلامية؛
- أن يتقن اللغات التالية: العربية والفرنسية؛
- يستحسن أن يكون على إلمام باللغة الأمازيغية.

3- ملف الترشح:
- طلب خطي لاجتياز المباراة موجه إلى السيد عميد المعهد، يحمل رقم الهاتف النقال أو الثابت للمترشح؛
- نبذة مفصلة عن السيرة الذاتية؛
- نسخة مصادق عليها من الشواهد المحصل عليها؛
- نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية؛
- نسخة مصادق عليها من عقد الازدياد؛
- صورتان (2) فوتوغرافيتان حديثتي العهد؛
- ترخيص لاجتياز المباراة مشفوع بموافقة الإدارة بالنسبة للموظفين؛
- شهادة معادلة الدبلوم.

ويجب إيداع ملفات الترشيح بمكتب الضبط بالمعهد، أو إرسالها بواسطة البريد، يوم 20 شتنبر 2010، الساعة 012h0، كآخر أجل.

ولا تقبل الملفات الواردة عن طريق البريد الالكتروني.

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض
ص.ب 2055 الرباط
www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

LE FAIT AMAZIGH AU MAROC (3 ÈME PARTIE)

Par Audrey Roberge*

Ce qui fait la complexité du cas des Amazighs au Maroc, contrairement a certains peuples autochtones d'Amérique par exemple, est qu'on tarde à leur reconnaître leur caractère d'autochtonité. Heureusement, les groupes de recherche de l'ONU se sont penchés sur la question à savoir qu'est-ce qu'un autochtone et, à défaut d'élaborer une définition restrictive du terme qui, selon plusieurs représentants autochtones, ne conviendrait pas à la réalité, ils se sont mis d'accord pour en élargir la portée… Pour ce faire, je me baserai sur les quatre critères qui ressortent de l'analyse de M. Cobo, soit le critère de la continuité historique, celui de la différence culturelle, (déjà annoncés dans les éditions précédentes), celui du principe de non-dominance, qu'on aborde dans ce numéro, et finalement celui de l'auto-identification. Je tenterai ainsi de démontrer le caractère d'autochtonité indéniable au peuple Amazigh

Le principe de non-dominance

Jusqu'à récemment, le fait d'appartenir à la société amazigh était considéré comme un signe de pauvreté ou de retard évolutif. Effectivement majoritairement illettrés malgré eux, les Amazighs se sont vu attribuer une image négative d'eux-mêmes. Celle-ci n'est cependant pas le fruit du hasard, mais bien celui du traitement inégal qu'ils ont subi depuis de nombreuses années et qui continue à faire rage jusqu'à maintenant. Il arrive en effet encore fréquemment que les droits humains des autochtones du Maroc soient bafoués à cause de cette situation de domination à laquelle ils sont soumis. Je pourrais ici remonter jusqu'à l'époque de l'esclavagisme pour le démontrer, mais les exemples plus récents abondent suffisamment pour que je n'aie pas à le faire. Mes remarques cibleront donc d'avantages les années qui suivirent l'indépendance jusqu'à nos jours.

Commençons par examiner la problématique à travers la question culturelle puisque nous venons de l'étudier. En effet, dans ce domaine, l'exercice de la domination est évident. Depuis l'acquisition de l'indépendance et l'ascension au trône de Mohamed V en 1956, qui est d'ailleurs en partie attribuable à plusieurs chefs amazighs (1), la population autochtone du Maroc a vu ses droits disparaitre les uns après les autres. Pour bien comprendre l'impact de la nouvelle suprématie arabe au Maroc, il faut rappeler que sous le Protectorat français, les Amazighs avaient joui de certains privilèges, au détriment de la puissance arabe. Parmi les avantages prescrits par le colonisateur aux Amazighs, on compte le « Dahir Berbère ». Celui-ci consacrait aux Amazighs leur autonomie traditionnelle, surtout en ce qui concerne leurs pratiques juridiques. En effet, leur droit coutumier leur fut reconnu, ce qui leur permit de se soustraire à la chraà musulmane(2). De plus, sur le plan culturel, le peuple amazigh se voyait donner l'accès à une éducation dans leur langue maternelle, ainsi qu'en français évidemment. Cependant, cette situation ne tient plus depuis l'indépendance, laquelle fut source d'un dernier bouleversement pour la condition du peuple amazigh.

En 1956, Mohamed V, alors roi du Maroc, procéda, presqu'aussitôt l'indépendance acquise, à l'arabisation de ce qu'il appelait son pays. Le but premier de cette politique d'arabisation qui débuta réellement en 1957 mais qui fut entérinée en 1962 avec l'arrivée du nouveau roi Hassan II(3), était de retirer du Royaume toutes traces de la colonisation française. Propulsée par un nationalisme arabe hérité du Protectorat français, cette politique ne cessa de prendre de l'expansion jusqu'à ce qu'elle montre dernièrement quelques signes d'épuisement, aussi minimes soient-ils. Ce patriotisme mena en 1996, à un changement de Constitution. Cette dernière se lit dorénavant comme suit :

«Le royaume du Maroc, État musulman souverain, dont la langue officielle est l'arabe, constitue une partie du Grand Maghreb arabe»(4)

Le refus de reconnaitre constitutionnellement la langue amazigh est une atteinte à la liberté des Amazighs. Ceux-ci n'ont plus le droit de choisir librement de conserver leur langue maternelle qui, comme nous l'avons vu plus haut, est garante de leur culture et de leur identité. En effet, l'abolition des écoles franco-amazighes par cette politique d'arabisation laissait place récemment, à un autre système qui tolère à peine l'enseignement de la langue amazighe en temps que matière scolaire à raison de trois heures par semaine seulement, après la troisième année(5). Ce qui est largement insuffisant pour que les enfants maitrisent parfaitement leur langue à la sortie de l'école. Cette politique d'assimilation à travers l'arabisation est un signe flagrant de la domination des panarabistes sur les Amazighs. À cet effet, le Comité des droits économiques, sociaux et culturels de l'ONU a recommandé au Maroc de reconnaître officiellement la langue Amazigh puisque :

« l'arabe étant la seule langue officielle de l'État partie, la population amazighe, qui constitue une grande partie de la population du Maroc, se voit refuser l'usage officiel de sa langue maternelle, et que le droit des Imazighen à leur identité culturelle n'est pas pleinement respecté ».(6)

Cette recommandation, qui n'était pas la première en son genre d'ailleurs, n'a pas encore été mise en œuvre par l'État du Maroc qui se refuse toujours de reconnaître l'Amazighité dans son pays.

Une autre facette de cette politique d'arabisation, qui fut prononcée par le haut fonctionnaire des affaires intérieures, Idris Bajdi, va encore plus loin. Elle interdit littéralement l'utilisation de prénoms amazighs, prétextant qu'ils contreviennent à l'identité du peuple arabe(7). Le réseau Amazigh pour la citoyenneté à d'ailleurs dénoncé la Commission des droits de l'homme du Maroc qui nie cette discrimination dans son rapport préliminaire sur la discrimination raciale émit en 2007 :

«La prise des mesures afin que la pratique administrative, consistant à interdire l'inscription au registre de l'état civil des noms imazighen soit définitivement abandonnée, comme recommandation ayant comme objectif de lever la discrimination… pratique, discriminatoire, qui n'a pas cessé d'exister entre 2003 et 2007 et devienne, plus grave encore, codifier par l'obligation, pour certains cas, de passer par la commission suprême de l'état civil pour avoir le droit de choisir son nom. Celle-ci (la commission) est en elle-même une organisation qui légitime la discrimination… Il est vraiment incroyable d'envisager qu'une telle commission sache le bien et le mal à la place des parents de leurs nouveaux venus au monde.»(8)

Voilà qui explique bien comment le gouvernement marocain ferme les yeux sur une réalité indéniable, créant ainsi d'énormes tensions à l'intérieur de son territoire. La bonne foi de l'État est largement compromise quant à sa capacité de gérer la question de l'Amazighité dans son Royaume.

D'autre part, puisque la porte est ouverte, il serait intéressant d'étudier la question d'un point de vue un peu plus centré sur l'aspect politique de la problématique. Le rejet de la langue amazigh au sein de la constitution ne se limite pas à une atteinte à la liberté de jouir d'une identité culturelle pour ce peuple, mais aussi une atteinte à sa capacité politique et administrative. En effet, en 1998, le premier ministre apporte une nouvelle directive dans le Bulletin officiel du Royaume du Maroc qui se lit comme suit :

«Conformément à la Constitution qui fait de l'arabe la langue officielle de l'État, toutes les Administrations, les Institutions publiques et les Communes sont dorénavant tenues d'utiliser la langue arabe dans leurs correspondances à usage interne ou externe [...]. Par conséquent, toute correspondance dans une autre langue est formellement interdite […].»(9)

Cette directive limite énormément la possibilité du peuple amazigh à occuper des postes de choix tant au niveau politique qu'au niveau administratif. L'effet discriminatoire de cet énoncé est d'autant plus vrai lorsque nous savons que la majorité des Amazighs habitent en milieu rural et que le taux d'analphabétisme peut y atteindre plus de 54% contre environ 28% en milieu urbain(10).

D'autre part, le traitement appliqué aux différents partis politiques reflète aussi une injustice. Le rapport parallèle initié par le Parti Démocratique Amazigh Marocain (PDAM) et le Congrès Mondial Amazigh relève le fait que l'État marocain contrevient à sa propre loi en administrant de façon discriminatoire des subventions aux partis de nature arabe, alors qu'il ne donne rien au PDAM, un parti qui relève de l'Amazighité. Non seulement il n'aide pas à son développement en ne lui octroyant aucun fond, mais il l'empêche, ainsi que d'autres organisations autochtones, d'effectuer ses activités(11).

En plus de ces nombreuses injustices politiques, l'État marocain a su faire pire en 2007 lorsqu'il refusa le droit au PDAM de se constituer, sous prétexte qu'il utilisait le terme «Amazigh» comme référence à un fondement linguistique, religieux, culturel ou ethnique du parti, ce qui est interdit par l'article 4 de la loi sur les partis(12). Cette interdiction est encore une fois une discrimination directe à l'égard de la population Amazighe du Maroc. En effet, l'article 4 de la loi sur les partis cité dans cette affaire ne s'applique apparemment pas, comme nous l'avons vu dans le préambule plus haut, à la Constitution de l'État marocain musulman lui-même!

Pour conclure cette section, nous avons vu que plusieurs facettes de l'expression de l'Amazighité au Maroc sont brimées. Et la liste n'est pas exhaustive, on peut y ajouter par exemple l'étouffement de la presse et des libertés d'expression ou encore l'existence de détenus politiques de la cause amazighe dans les prisons marocaines(13). En effet, la répression du système marocain dominé par une minorité arabe se fait sentir dans tous les aspects de la culture amazighe, ce qui en dit long sur le manque de reconnaissance du peuple amazigh par les autorités, les mêmes qui, soit dit en passant, ont ratifié la Déclaration des Nations Unies sur les peuples autochtones en 2007. En réaction à cette répression, bien qu'elle se solde parfois en tuerie(14), le mouvement de lutte pour la libération du peuple amazigh ne fait que prendre de l'ampleur sur la scène interne comme internationale.

***Chercheur Canadienne**

Notes :

(1)- Voir à ce sujet : Hicham Bennani. La véritable histoire du Mouvement populaire. En ligne : http://hicham-bennani.wordpress.com/2009/10/10/la-veritable-histoire-du-mouvement-populaire/ page consultée le 12 décembre 2009.

(2)- Gilles Lafuente. Le Dahir Berbère (16 mai 1930), en ligne, http://www.mondeberbere.com/civilisation/histoire/dahir/encyclo.htm, page consultée le 16 décembre 2009.

(3)- Al Mamlakah al Maghribiyah. Maroc, en ligne http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/afrique/maroc.htm, page consultée le 18 décembre 2009.

(4)- Constitution marocaine de 1996, en ligne, http://www.pcb.ub.es/idp/docs/marroc/nor_const_marocaine.pdf page consultée le 18 décembre 2009.

(5)- Congrès Mondial Amazigh. Enseignement de Tamazight au Maroc: marche arrière, en ligne, http://www.congres-mondial-amazigh.org/-/index.php?option=com_content&task=view&id=515&Itemid=54 page consultée le 16 décembre 2009.

(6)- Réseau Amazigh. Observation du réseau Amazigh pour la citoyenneté (RAC) sur le rapport préliminaire de la discrimination raciale établis par la Commission des droit de l'homme chargée des rapports périodique (mercredi 7 novembre 2007), en ligne, http://www.forumalternatives.org/rac/article248.html page consultée le 17 décembre 2009.

(7)- Parti démocrate Amazigh Marocain. Secrétariat général. REPONSE COMMUNE DU PARTI DEMOCRATIQUE AMAZIGH MAROCAIN. en ligne : http://www.journaldekabylie.com/spip.php?article884 page consultée le 16 décembre 2009

(8)- Ibid.

(9)- Al Mamlakah al Maghribiyah. Maroc, en ligne http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/afrique/maroc.htm, page consultée le 18 décembre 2009.

(10)- L'Economiste. Étude de l'analphabétisme au Maroc, en ligne, http://www.leconomiste.com/ page consultée le 17 décembre 2009

(11)- Parti démocrate Amazigh Marocain. Secrétariat général. REPONSE COMMUNE DU PARTI DEMOCRATIQUE AMAZIGH MAROCAIN. en ligne : http://www.journaldekabylie.com/spip.php?article884 page consultée le 16 décembre 2009

(12)- Hassan Id Balkkasm. Il y a un vrai problème amazigh au Maroc, en ligne : http://www.come4news.com/hassan-id-balkkasm-il-y-a-un-vrai-probleme-amazigh-au-maroc-653662 page consulté le 17 décembre 2009.

(13)- PDAM-CMA, Lettre ouverte à la Secrétaire d'Etat auprès du Ministère des Affaires Etrangères des Etats-Unis d'Amérique, Mme. Hillary Clinton. En ligne : http://www.amazighworld.org/human_rights/index_show.php?id=1969 page consultée le 16 décembre 2009.

(14)- À cet effet, voir l'article : Moha Moukhlis MAROC, Mouvement Culturel Amazighe : Rapport relatif au procès des détenus politiques amazighs de Meknès, en ligne, http://www.amazighworld.org/human_rights/index_show.php?id=1703 page consultée le 12 décembre 2009.

LE CONGRÈS MONDIAL AMAZIGH DÉNONCE LA POLITIQUE DE « DISCRIMINATION INSTITUTIONNALISÉE » D'APARTHEID ANTI-AMAZIGH DE L'ETAT MAROCAIN

Le Congrès Mondial Amazigh, représenté par sa présidente Faroudja Moussaoui et Mohamed Gaya, a présenté son rapport alternatif aux Nations Unies à propos de la Convention Internationale pour l'Elimination de toutes formes de Discrimination Raciale, au soixante-dix-septième session de Comité pour l'élimination de la discrimination raciale, qui s'est tenu à Genève, les 16 et 17 août derniers. Nous vous reproduisons ici le dit rapport, qui a été accompagné par le rapport de l'organisation Tamaynut, de Parti Démocrate Amazigh Marocain et celui des détenus politiques de la prison de Meknès.

Madame La Présidente Fatimata DAH,

Messieurs et Mesdames les experts et membres de CERD,

Votre comité de CERD aura à analyser les deux rapports périodiques, 17 et 18, relatifs à la mise en œuvre par le Royaume du Maroc de la Convention internationale relative à la lutte contres toutes les formes de discrimination raciale les 16 et 17 août 2010, qu'il vous a soumis.

Ce double rapport, écrit originellement en arabe de plus de 60 pages et de plus de 260 paragraphes, traite de la politique générale de l'Etat dans tous les domaines, au lieu de se concentrer uniquement à la politique de discrimination raciale. Comme vous devriez l'observer, ce rapport officiel se présente comme une circulaire – plaidoirie de défense de la politique de l'Etat devant votre instance internationale, et qui a pour but de défendre les fondements idéologiques et les croyances de l'Etat, niant toute avancée du gouvernement en ce qui concerne les discriminations envers les citoyens depuis 2003.

De vos dernières observations finales du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale de mars 2003, le Comité avait « invité l'Etat marocain à reconsidérer la situation des Amazighs à la lumière des accords internationaux relatifs aux droits de l'homme, en vue de garantir aux membres de cette communauté l'exercice de leurs droits à leur propre culture et à l'usage de leur langue maternelle, et de préserver et développer leur identité ». En plus, il avait demandé l'abandon de l'interdiction des prénoms amazighs, la garantie de la liberté de réunion et d'association, ainsi que l'inclusion des émissions en langue amazighe dans les médias publics.

Madame la Présidente,

Mesdames et messieurs les experts et membres du Comité du CERD,

Depuis 2003, à part la création de l'institut Royal de la Culture Amazighe en 2001, l'introduction timide et limitée de l'enseignement de la langue amazighe à partir de 2003 et le lancement de la Télévision amazighe en mars de cette année, aucune avancée significative envers les droits des amazighes (et envers leur langue et culture) n'a été matérialisée par l'Etat marocain, sur le plan de la législation nationale, qui aurait dû se traduire non pas seulement par des dispositions appropriés dans la législation, sinon il aurait dû lui assurer une existence juridique dans la Constitution.

Malheureusement, l'Etat marocain, qui continue de s'inspirer de l'idéologie arabo-islamiste, ne cesse d'exécuter sur le terrain une politique affichée d'apartheid anti-amazigh, qui est reflété par une Constitution dépassée, promulguée par le souverain défunt Hassan II le 2 juin 1961, en stipulant dans son premier article que : « Le Maroc est un royaume arabe et musulman » et dans son article 3 : « la langue arabe est la langue officielle et nationale du pays ».

Même si des modifications superficielles ont eu lieu depuis cette date, les diverses Constitutions se caractérisent toutes par la négation claire de l'identité, de la langue, de la culture, de l'histoire et de la civilisation amazighes. La dernière réforme de « la loi fondamentale du Royaume » de 13 septembre 1996 insiste toujours dans son préambule que : « Le Royaume du Maroc, Etat musulman souverain, dont la langue officielle est l'arabe, constitue une partie du Grand Maghreb Arabe ».

Comme vous voyez, l'actuelle Constitution héritée, en elle-même, constitue la plus importante et la primordiale violation de la Convention internationale relative à la lutte contre toutes les formes de discrimination raciale, où aucune mention n'est faite à la question et au fait amazighs. Une Constitution où les textes fondamentaux sacralisent la supériorité de la minorité des citoyens qui se disent « arabes » par rapport aux citoyens « amazighophones », appelés à être des dominés et assimilés dans l'idéologie arabo-islamique, par une politique du système éducatif basée sur l'arabisation (qui est d'ailleurs en faillite, selon les rapports mondiaux comme celui de l'Unesco).

Pour vous donner des preuves irréfutables et concrètes de cette «discrimination institutionnalisée», qui reflète bien cette politique raciale d'apartheid anti-amazigh de l'Etat Marocain, nous vous soumettons ces deux documents :

1- Carte de Shorfa (carte qui justifie la lignée généalogique attachée aux saints « arabes », originaires d'Orient) :

Dans cette carte, qui justifie pour ses détenteurs des origines supposées « arabes», il est demandé aux autorités de les respecter et de leurs faciliter les démarches administratives. Par exemple, si un citoyen, qui s'est procuré une origine proche-orientale « arabe » voudrait un acte de naissance, il l'aura sur le champ. Par contre, s'il s'agit d'un citoyen « amazigh », il faut qu'il fasse des va et viens vers les administrations, et dans le cas où il voulait inscrire son enfant au registre de l'état civil, avec un prénom amazighe, alors, il est confronté au refus de l'administration, sous prétexte qu'il y a un ensemble de prénoms agrées par l'administration, qui sont tous des prénoms arabes, et on propose au pauvre parent de choisir un prénom ou carrément on lui impose un autre !

Le constat est qu'il y a des citoyens de première catégorie et d'autres de deuxième catégorie, et qui ne sont plus égaux devant la loi et l'administration!

2- La nouvelle Carte d'identité Nationale :

Les citoyens d'origine amazighe des régions sahariennes, des montagnes de l'Atlas, du Rif sont signalés par le symbole Z en Tifinaghe (la lettre Ƶ écrite en graphie de l'écriture amazighe) et qui caché complètement à l'œil nu dans les nouvelles cartes magnétiques d'identité nationale. On ne peut le détecter qu'en projetant une lumière blanche à travers la carte dans une salle sombre, que vous pouvez visualiser dans le cercle lumineux de la carte ci-après:

Afin de vous relater de cette discrimination raciale envers les citoyens amazighes, (dont les rapports du CMA-PDAM (en anglais) et de l'organisation TAMAYNUT (en arabe) sont un peu plus exhaustifs, et que nous joignons en tant qu'annexes I et II), nous allons vous exposer quelques exemples concrets de victimes de la dite politique de discrimination raciale exercée par l'Etat marocain :

• Expropriation des terres collectives :

Des parcelles de terrains collectives appartenant aux tribus amazighes sont sujettes à un abus d'expropriation de la part des autorités marocaines. L'article 15 de la Constitution affirme qu'« il ne peut être procédé à l'expropriation que dans les cas et les formes prévus par la loi ». Sauf que l'état utilise des lois de 1919, pour déposséder les paysans amazighs de leurs terres, par la force, et par des lois héritées de l'époque coloniale. Les exemples de tribus amazighophones dont sont victimes son nombreux comme celle de CHTOUKA AIT BAHA dans la région de Sousse, à AZAGHAR, dans la localité de HAMMAM au Moyen Atlas, à AZROU,… Le dernier exemple vient de se produire à Marrakech où les forces de l'ordre se sont intervenues dans les communes rurales de l'Ourika et Ait Faska afin de détruire 47 maisons…

• Interdiction de la seule formation politique, qui se base sur la défense des droits des citoyens amazighs, le Parti Démocrate Amazigh Marocain (PDAM) constitué légalement et qui a subi les affres de la justice marocaine aux ordres au sein de la cour de première instance et de la cour d'appel de Rabat, actionnée par le régime pour le rendre illégale, en s'obstinant à lui appliquer la nouvelle loi des partis de manière rétroactive et exclusivement contre ce parti. Une loi carrément discriminatoire qui autorise à la minorité « arabophone » de créer plus de trente partis politiques à base raciale de l' « arabité » ou/et à base religieuse de l' « islamité » et qui exclut catégoriquement la majorité « amazighophone » d'avoir des formations politiques basé sur « l'amazighité », une formation qui dans son préambule fait référence aux droit international et respect de la démocratie et l'édification d'un Etat de droit.

• Condamnation des étudiants amazighs à de lourdes peines, sans preuves ni témoins crédibles et soumis à la torture physique et psychologiques, comme ceux de Meknès (OUSSAIA MUSTAPHA et ADOUCH HAMID) où une femme qui a témoigné contre eux, ayant des antécédents pénales, avouait en pleine audience sa bonne collaboration avec les agents de police ! (voir annexe III le détail de leurs témoignages)

• Attaque des imams, qui utilisent des mosquées, sous la responsabilité et la tutelle du Ministère des Affaires islamiques, pour mener des campagnes de dénigrement contre le mouvement amazigh en l'accusant de complicité avec le sionisme. A Kénitra, à Salé à Rabat et à Nador…Ils exploitent les prêches de vendredi en lançant des propos incendiaires contre les militants amazighs, sans que le Ministre des Affaires islamiques ne les rappelle à l'ordre.

Et si quelqu'un dénonce cette politique d'apartheid, Mr.KHALID NACIRI, Ministre de la Communication et porte parole officiel du Gouvernement marocain, ne mâche pas ses mots, il le traite de déséquilibré mental. Lors d'une conférence de presse, en avril 2009, il a affirmé publiquement que : «Ceux qui affirment qu'au Maroc il y a de la discrimination envers les juifs, les noirs et les amazighs, je doute de leurs équilibres psychiques » !!!

Le pire, c'est si quelqu'un dénonce ce racisme d'Etat, alors il risque carrément la prison, et c'est ce qui lui est arrivé à BOUKFOU ABDELLAH, gérant d'un cybercafé dans la localité de TAGHJIJT, et qui a été condamné à 1 an de prison ferme et 500 DH d'amende, à côté d'autres de ses compagnons, pour « apologie de la haine et de la discrimination raciale » !!!

Nos recommandations :

Nos principales recommandations afin de lutter contre les violations de la Convention internationale relative à la lutte contre toutes les formes de discrimination raciale, sont celles qui ont été déjà formulées en mai 2006 par le Comité des droits économiques, sociaux et culturels des Nations Unies en direction de l'Etat marocain afin que soit mis fin aux discriminations dont fait l'objet la population amazighe marocaine, à savoir:

• La consécration, prioritaire et urgente, dans la Constitution de la langue amazighe comme une des langues officielles.

• L'introduction de la langue amazighe dans toutes les administrations publiques (administrations officielles, Tribunaux, les centres de santé…).

• La généralisation de l'enseignement de la langue amazighe à tous les niveaux de système éducatif.

• La mise en œuvre des programmes d'alphabétisation des adultes amazighs dans leur langue maternelle, l'amazigh.

• Assurer la liberté aux parents de donner un nom amazigh à leurs enfants.

En plus de ces recommandations, nous demandons aussi la mise en en œuvre de toutes les recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER). A savoir:

La consolidation des garanties constitutionnelles des droits humains, notamment par l'inscription des principes de primauté du droit international des droits de l'homme sur le droit interne, de la présomption d'innocence et du droit à un procès équitable,...

Le renforcement du principe de la séparation des pouvoirs, et l'interdiction constitutionnelle de toute immixtion du pouvoir exécutif dans l'organisation et le fonctionnement du pouvoir judiciaire.

Et d'expliciter dans le texte constitutionnel, la teneur des libertés et droits fondamentaux, relatifs aux libertés de circulation, d'expression, de manifestation, d'association, de grève…

Veuillez agréer, Madame la Présidente et Mrs./Mmes les experts et membres de CERD, l'assurance de notre considération distinguée,

Signée :
Faroudja MOUSSAOUI,
Présidente du CMA.

ADLIS AMAYNU

Iffagh d udlis "Isggwasn n tgrst", adlis wis sin n umara zaheur lahcen gh unsa n wallas, n (٨) ismun udlis ad ttamt tullisin, ttyarant s uskkil alatini, d uskkil n tfinagh. Ig udlis ad yat tirmit yadénin n umara ad .gh udghar n tullist tamazight

ⵜⵓⵣⵣⵉⵜ ⵏ ⵍⵓⵍⵢⵓ

ⵀⴰⴰ, ⵅ ⵓⵅⵍⵓⵍ
ⵓ ⵥⵉⵖⵓⵀ ⵉⵍⵙ
ⵣⵓⵀ, ⵔⵔⵍ ⵓⵍⵢⵓ
ⵓⵥ ⵓⵅⵓⴻ ⵉⵍⵙ
ⵇⵔⵓⴰ ⵓⵀ ⵓⵔ ⵍⵓⵍ
ⵍⵓⵍ ⵓⵔ: ⵔⵙⵛⵇ
ⵓⵥ ⵓⵣⵙⵀ ⵉⵍⵙ
ⵇⵓⴰ ⵜⵓⵉⵜ ⵓⵀⵓⵓⵓ
ⵇⵓⴰ ⵜⵓⵉⵜ ⵓⵀⵔⵔⵉⵖ
ⵓ ⵍⵓⵓ ⵜⵙⵜⵖⵓⵥⵜ
ⵍⵓⵍ ⵓⵔ:
ⵀⵀⴰⴰ ⵉⵀⵍⵉⵍⵅⵉⵇⵍ
ⵓⵥ ⵓⵖⵖⵉ ⵍⵙ
ⵍⵓⵍ ⵓⵔ:
ⵀⵀⵍⵀ ⵜⵉⵍⵍⵓⵓⵅⵉⵍⵉⵍ
ⵀⵀⵅⵀⵉ ⵜⵉⵅⵙⵓⵉⵍⵉⵍ
ⵜⵓⵣⵙⵔⵜ ⵉⵍⵙ
ⵍⵓⵍ ⵓⵇ ⵀⵀⵍⵀ ⵓⵣⵍⵣⵓⵓ
ⵐⵓⵍ ⵇⵔⵔⵓⵓ ⵜⵓⵢⵉⵜ
ⵜⵉⵖⵖⵓⵀ ⵓⵢ ⵜⵖⵖⵉⵜ

ⵜⵉⵔⵔⵔ ⵉⵙⵙ ⵍⵓⵍ ⵓⵇ
ⵔⵔⵍ ⵉⵓⵅⵖ
ⵐⵓⵍ ⵇⵔⵔⵓⵓ ⵜⵓⵣⵇⵜ
ⵓⵇⵉⵎ ⵓⵥ ⵜ ⵜⵀⵀⵙⵅⵓⵜ
ⵉ ⵇⵓⴰ ⵜⵜⵓⵍⵉⵜ
ⵀⵖⵉ ⵓⵀⵍ
ⵖⵖⵉⵢ ⵀ ⵙⵅⵖⵖⵉⴰ ⵍ
ⵜⵙⵜⵖⵓⵀ ⵀ ⵖⵖⵉⵢ ⵀ ⵙⵅⵖⵖⵉⵢ
ⵀⵀⵉ ⵜⵓⵢⵙⵥⵥⵉⵜ ⵓ ⵉⵇⵉ
ⵉⵀⵍ ⵓⵀⵍ
ⵖⵖⵉⵢ ⵀ ⵖⵓⵖⵖⵓⵀ ⵍ
ⵜⵙⵜⵖⵓⵀ ⵉⵥⵥⵉ
ⵇⵔⵔⵓⵓ ⵜⵓⵣⵇⵜ ⵜⵅⵓⵇ
ⴰ ⵙⵔⵙⵛⵓⵇ
ⵜⵅⵇ ⵉⵥⵥⵉ ⴰ ⵙⵀⵙⵔⵓⵉ
ⵇⵔⵔⵓⵓ ⵜⵓⵣⵇⵜ ⵜⵔⵀⵓⵀⵇ
ⵉⵖⵖⵉⵀ
ⵜⵍⵢⵉⵇ ⵉⵥⵥⵉ
ⵀⵓⴰ-ⴰ ⵉⵀⵓⵍⵖⵖ ⵍⵓⵔⵓⵖ

ⵓⵀ-ⴰ ⵜⵜⵉⵀⵓⵉⵀⵓⵍ ⵉⵣⵙⵀⵓⵍ
ⵖⵔⵔⵉ ⵜⵙⵜⵖⵓⵥⵜ ⵉⵍⵙ
ⵙⵀ ⵀⵓⴰ ⵀⵜⵜ ⵀⵀⵍⵜⵓⵖⵓ
ⵉⵀⵔⵉⵓⵖⵓ
ⵖⵖⵉⵢ ⵖⵖⵉⵢ
ⵀⵓⴰ ⵉⵖⵖⵉⵢ
ⵉⵀⵉⵢ ⵓⵜ ⵍⵢ ⵜⵙⵅⵉⵇ
ⵖⵖⵉⵢ ⴰⴰⵀⵓⵢ
ⵉⵀⵓⴰ ⵀⵙⵢⵖⵖⵉⵢ
ⵖⵖⵉⵢ ⵅⵉⵢ ⵜⵉⵖⵖⵓⵓⵍⵜ
ⵙⵀ ⵅⵉⵢ ⵢⵓⵀ ⵜⵓⵍⵓⵀⵅⵉⵜ
ⵉⵀⵍ ⵥⵓⵜ ⵍⵢ ⵜⵙⵅⵉⵇ

*ⵅⵓⴰⵉⵉⵓ ⵓⵀⵙⵀⵓⵖ

Oui, je m'abonne à:

Le Monde Amazigh

Nom :.....
Prénom :.....
Adresse :.....
Ville :.....
Pays :.....
Tél :.....
Fax :.....
Email :..... @.....

Il vous suffit de renvoyer ce bon remplir Avec précision ainsi que votre réglement par mandat postale à :

EDITIONS AMAZIGH
5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.000 Maroc
Tél : 037 72 72 83
Fax : 037 72 72 83
E-mail :amadalamazigh@yahoo.fr

Maroc □ 1 an pour 200 DH □ 6 mois pou 150 DH
Europe □ 1 an pour 40 euro □ 6 mois pour 25 euro

5 ⴰⵎⴰⵍⴰⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⴰⵍⵉⵙⵙⵙ

4 ⊙ΛИ٤ه ه٢ه٣ه٢ه٤ه٢ه٤ه٢ه٤

العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
AMAZIGH LE MONDE

COURS DE TAMAZIGHT

Chaque mois, "le Monde Amazigh" continue à vous livrer des cours de langue amazighe que la Fondation BMCE avait élaboré, en coédition avec la Librairie des Ecoles, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé "A nlmd tamazight" .

Sur le plan référentiel, "A nlmd tamazight" est un ouvrage pionnier qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

"Le Monde Amazigh" vous offre, cette fois-ci, des cours du parler du Rif, dont les auteurs sont Mohamed CHAMI et Sabah TAÏBI.

"Le Monde Amazigh" tient à remercier Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente de la Fondation BMCE de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

ⵉⵛⵍⴰⴰⵙ ⵏ ⵜⵙⵔⵔⵓⵙⵜ

ⴰ ⵙⵛⵍⵛ ⵜⴰⴰ ⵓⵢⴰⵉⵛ
ⴰ ⵛⵉⵢⵉⵙ ⵅⵙⵛ ⵜⵙⴰⵙⵙⴰ
ⵜⵓⵢⴰ ⵉⵛⵜ ⵜⵜⵉⵔⵛ ⴰⵛ ⵙⵙⴰⵇⴰ
ⵍⴰ ⵙⵜⵜⵛ ⵉⵣⵅⵓⵙⵜ ⵉⵛⵉⵅⵅ ⵜⵙ
ⵙⵙⵅⵅ ⵉⵣⴰⵢ ⴰⵙ ⵅⵅ" ⵏⴰ
ⵜⴰⵙⵔⵔⵓⵙⵜ ⵅⵅ ⵅⵏⵙⴰⵍ ⵜⵙ

ⵉⵔⵔⵉⵛ ⴰⵙⴰⵛⵉ ⴰ ⵉⵏ ⵜⵙⵙⴰ
ⵉⵛⵛⴰⵏⵙⴰ ⴰ ⵏⴰⵇⵇⴰ ⵜⵙ
ⵛⴰⵛⵜ ⵛⵅⵉⵛⵉ ⴰⵛ ⵙⵙⵅⵅ
ⵛⵛⵅⵅ ⵅⵙ ⵉⵏ ⵉⵣⵅⵅ ⵜⵙ
ⵛⵛ ⵢⴰ ⵉⵅⵅ ⵜⵜⴰ, ⵉⵙⵙⵔⵙⴰ ⵉ ⵜⵏ ⵉⵅⴰⵢⵏ ⵅ ⵜⵛⴰ ⵜⵙ

ⵉⵔⵔⵓⵙⴰⵛ ⵅⵙⵙ ⵍⵍⵉⵜ ⴰ ⵛⵏⵛⵛⵉ
ⴰ ⵜⴰ ⴰ ⵇⵉⵙⴰⵉⴰ ⵉⵛⵔⵔⵇⴰⵏⵏⵏ
ⵛⴰⴰⴰ ⵛⵛⵏⵜⵢ ⵊⵊⵉⵢⴰ ⵙⵅⵛⴰⴰⵙⵜ
ⵙⴰⵙⴰⴰⵛ ⵉⵍⵜⴰ ⵜⴰⵏⵙⴰ ⵜⵙ
ⵍⵊⵉ ⵉⵛⵛⵉⵏ ⵜⵉⵙⵛⵙⵙⵏ
ⴰⵎ ⵉⵙⵙⵔ ⵅ ⵉⵉⵛⵛ ⵜⵙ

ⵉⵔⵔⵓⵙⴰⵛ ⵏⵙⵙⵛ ⴰⵎⵉⵙⵙⵏ
ⵉⵏⵙ ⴰ ⵅⵅ" ⵓⵍⴰⴰ ⵜⵙ
ⵍⵛⵛⴰⵉⵉ ⴰ ⵙⵙⵙⴰ ⵜⵜⴰ ⵛⵛⵢ
ⴰⵎ ⵙⵙⵛⵍⵍⴰⴰⵢ ⵙ ⴰⵙⵙⵉⵛ ⵜⵙ.

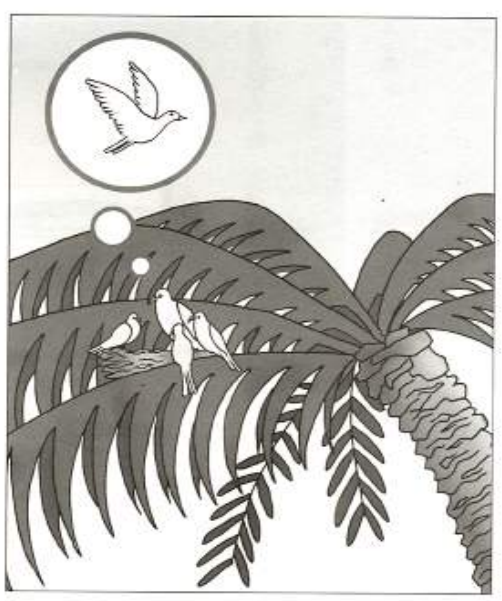

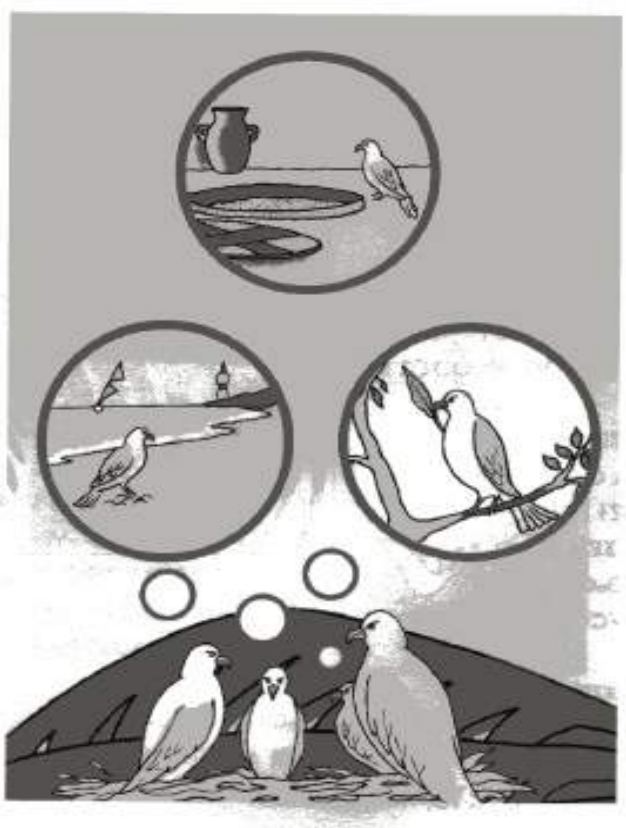

cain » prévue à l'article 21 de la Loi No. 37-99 de 2002 relative à l'état civil et dont l'application par des officiers d'état civil continue d'empêcher l'enregistrement de certains prénoms, en particulier amazighs (art. 5).
Le Comité recommande à l'État partie de clarifier la signification et la portée dans sa législation de la notion de « prénom à caractère marocain » et de garantir pleinement l'application par les officiers d'état civil de la circulaire du Ministère de l'intérieur de mars 2010 relative aux choix des prénoms, afin d'assurer pour tous l'inscription de prénoms, en particulier des prénoms amazighs.
16. Le Comité note avec préoccupation que le Code de nationalité ne prévoit pas la transmission par la femme marocaine de sa nationalité à son époux d'origine étrangère, comme c'est le cas pour des hommes de nationalité marocaine (art. 5).
Le Comité encourage l'Etat partie à réviser son Code de la nationalité afin de permettre à la femme marocaine de transmettre sa nationalité à son époux d'origine étrangère à égalité avec les hommes de nationalité marocaine.
17. Le Comité s'inquiète de ce que le Code de la famille n'est pas uniformément appliqué à tous les marocains sur le territoire national et de ce que son ignorance par les juges dans les régions éloignées du pays peut induire des doubles ou multiples discriminations (art. 5).
Le Comité recommande à l'Etat partie de prendre toutes les mesures nécessaires afin de s'assurer de la pleine application du Code de la famille de manière uniforme sur tout le territoire national et d'éviter que certaines catégories parmi les plus vulnérables de sa population, en particulier les femmes et les enfants résidant dans les régions éloignées, ne soient victimes de doubles ou multiples discriminations. Le Comité rappelle tout spécialement à l'Etat partie sa Recommandation générale no. 25(2000) concernant la dimension sexiste de la discrimination raciale.
18. Le Comité prend note des diverses possibilités ouvertes pour déposer une plainte pour faits de discrimination raciale. Le Comité est cependant préoccupé par la difficulté de certaines personnes vulnérables à avoir accès à la justice. Le Comité est également préoccupé par le fait que l'Etat partie n'ait pas fourni suffisamment d'informations sur les plaintes déposées, les poursuites engagées, les condamnations et les peines prononcées (art. 6).
a) Se référant à sa recommandation générale no. 31 (2005) concernant la discrimination raciale dans l'administration et le fonctionnement du système de justice pénale, le Comité rappelle que l'absence de plaintes et d'actions en justice de la part des victimes de discrimination raciale peut être révélatrice de l'inexistence d'une législation spécifique pertinente, de l'ignorance des recours disponibles, de la crainte d'une réprobation sociale ou de représailles, ou du manque de volonté des autorités chargées d'engager des poursuites. Le Comité recommande à l'Etat partie : de promouvoir la législation relative à la discrimination raciale, d'informer la population, en particulier les catégories vulnérables, notamment les amazighs, les saharawis, les noirs, les non-ressortissants, les réfugiés, les demandeurs d'asile, de toutes les voies de recours juridiques disponibles, de simplifier ces recours et de leur en faciliter l'accès ; et d'envisager d'adopter la méthode du « testing » afin de récolter des preuves de discrimination raciale.
b) Le Comité recommande en outre à l'Etat partie de prévoir dans sa législation le renversement de la charge de la preuve pour des faits de discrimination raciale en matière civile;
c) Le Comité recommande enfin à l'Etat partie de lui fournir dans son prochain rapport des données complètes sur les plaintes déposées, les poursuites engagées, les condamnations et les peines prononcées pour des faits de discrimination raciale.
19. Le Comité est préoccupé par la persistance de difficultés rencontrées par les personnes appartenant à des catégories vulnérables ne parlant pas l'arabe, notamment certains amazighs, les saharawis, les noirs, les non-ressortissants, les réfugiés, les demandeurs d'asile, pour communiquer avec la justice à tous les stades des procédures judiciaires, ce qui est susceptible de violer leurs droits à un traitement égal, ainsi qu'à une protection et un recours effectifs devant les juridictions (art. 5 et 6).
Le Comité recommande à l'Etat partie de veiller à la pleine application des articles 21, 73, 74 et 120 du Code de procédure pénale, afin de garantir un service d'interprétation, notamment en procédant à la formation de plus d' interprètes assermentés, et de s'assurer que des justiciables appartenant à des catégories vulnérables et ne parlant pas l'arabe, notamment les amazighs, les saharawis, les noirs, les migrants, les réfugiés, les demandeurs d'asile, puissent bénéficier d'une bonne administration de la justice.
20. Le Comité prend note des mesures et initiatives prises par l'Etat partie pour assurer la formation et la sensibilisation aux droits de l'homme, notamment la « Plate-forme citoyenne de promotion de la culture des droits de l'homme » mise en place en 2006. Le Comité s'inquiète cependant de la persistance de stéréotypes racistes et de la perception négative des amazighs, des saharawis, des noirs, des non-ressortissants, des réfugiés, des demandeurs d'asile, auprès du reste de la population de l'Etat partie (art. 7).
Le Comité recommande à l'État partie d'accentuer ses efforts de formation aux droits de l'homme, en particulier à la lutte contre la discrimination raciale, de même que ses efforts de sensibilisation à la tolérance, à l'entente interraciale ou interethnique et aux relations interculturelles, auprès des agents chargés de l'application des lois, notamment des personnels de police et de la gendarmerie, de la justice, de l'administration pénitentiaire, des avocats, ainsi que des enseignants. Il recommande également à l'Etat partie de poursuivre ses initiatives de sensibilisation et d'éducation du public, à la diversité multiculturelle, à l'entente et à la tolérance, notamment à l'égard de certaines catégories vulnérables, en particulier de certains amazighs, des saharawis, des noirs, des non-ressortissants, des réfugiés et des demandeurs d'asile.
29. Le Comité recommande à l'État partie de soumettre son dix-neuvième, vingtième et vingt-unième rapports périodiques soumis en un seul document, attendu le 17 janvier 2013, qui tiendra compte des directives concernant l'élaboration des documents propres au Comité pour l'élimination de la discrimination raciale, adoptées par le Comité à sa soixante et onzième session (CERD/C/2007/1) qui ne devrait pas dépasser 40 pages et traitera tous les points soulevés dans les présentes observations finales.

Source : http://www2.ohchr.org/

Ynna Holding inaugure deux projets industriels à Berrechid

M. Miloud Chaabi, Président de Ynna Holding, a inauguré le mardi 27 juillet dernier les complexes industriels Ynna Steel et Super Cérame à Berrechid en présence de M. Ahmed Réda Chami, Ministre de l'Industrie, du Commerce et des Nouvelles Technologies ainsi que des hautes autorités locales.
D'un investissement de 2 milliards de dirhams, ces projets s'inscrivent pleinement dans les engagements de développement du groupe Miloud Chaabi dans la région de la Chaouia Ouardigha.
Ynna Steel, est l'un des premiers projets sidérurgiques du groupe pour la production du rond à béton par laminage à chaud. Il entend devenir un acteur majeur dans le secteur de la sidérurgie au Maroc, en offrant des produits de grande qualité qui répondent aux besoins croissants du marché en acier. Equipé des technologies les plus modernes, le complexe Ynna Steel est étendu sur 14 hectares, dispose d'une capacité de production annuelle de 400 000 tonnes et a généré 300 emplois directs et 600 indirects.
Super Cérame est le troisième site après ceux de Kenitra et Casablanca. Spécialisée dans la fabrication des carreaux céramiques. Cette nouvelle unité à Berrechid vient renforcer la position de Super Cérame dans son marché. Dotée des meilleures technologies et des procédés les plus innovants, Super Cérame Berrechid est la première unité du genre en Afrique. Etalée sur 12 hectares, elle peut produire 7 millions de m2 de carreaux en céramique par an pour sa première tranche et elle a
permis la création de 250 emplois directs et 500 indirects.

Résolument engagé dans le développement durable, le groupe Miloud Chaabi à travers ses complexes industriels de Berrechid, met encore une fois en pratique sa démarche de ''Dynamique durable'' et ambitionne de devenir une référence de Management conciliant performance économique, responsabilité sociale et protection environnementale.
Le lancement d'Ynna Steel et Super Cérame Berrechid vient renforcer le positionnement du groupe Miloud Chaabi en tant que leader dans les secteurs d'activité dans lesquels il intervient et en tant que Groupe précurseur dans des métiers à forte valeur ajoutée, et à forte création d'emploi.
Les projets de la Chaouia Ouardigha du groupe Miloud Chaabi, tant industriels, immobiliers que touristiques représentent plus de 8000 emplois à créer pour un investissement global dans la région de 11 milliards de dirhams.

www.ynna.ma

العالم الأمازيغي
LE MONDE AMAZIGH
DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 123 / Septembre 2010-2960 - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

Les Nations Unies recommande au Maroc l'inclusion de tamazight comme langue officielle

Le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale des Nations Unies a examiné les dix-septième et dix-huitième rapports périodiques du Maroc soumis en un seul document (CERD/C/MAR/17-18) à ses 2031e et 2032e séances (CERD/C/SR. 2031 et CERD/C/SR. 2032), tenues les 16 et 17 août 2010. À sa 2046e séance, tenue le 25 août 2010, le Comité a adopté les conclusions suivantes.

Le Comité accueille avec satisfaction les rapports périodiques soumis en un seul document par l'État partie et les renseignements complémentaires apportés oralement par la délégation. Il se félicite du dialogue franc et constructif qu'il a eu avec la délégation de l'Etat partie qui comportait des représentants de divers départements ministériels. Le Comité se félicite en outre de la qualité du document soumis par l'État partie en conformité avec les principes directeurs du Comité en matière d'établissement de rapports.

A. Aspects positifs

1. Le Comité accueille avec satisfaction l'adoption de plusieurs lois visant à prévenir et à lutter contre la discrimination raciale, notamment :

a) Le Code du travail dont les articles 9, 36 et 478 préviennent et protègent contre toute discrimination raciale en matière d'emploi et de profession;

b) La loi sur l'organisation et le fonctionnement des établissements pénitentiaires, dont l'article 51 prévoit qu'il ne sera pratiqué dans le traitement des détenus aucune discrimination fondée sur la race, la couleur, la nationalité, la langue et l'ascendance;

c) La loi No. 62-06 de 2007 qui modifie le Code de la nationalité de 1958 et permet désormais à la femme marocaine de transmettre sa nationalité à ses enfants, à égalité avec les hommes de nationalité marocaine;

d) La loi sur les associations, telle que modifiée en 2002 qui interdit la constitution d'associations sur des bases raciales et qui prévoit la dissolution des associations encourageant toute forme de discrimination raciale;

e) La loi No. 36-04 de 2006 relative aux partis politiques, dont l'article 4 proscrit toute constitution d'un parti politique sur une base discriminatoire, notamment religieuse, linguistique, ethnique ou régionale ou d'une manière générale, sur toute base discriminatoire ou contraire aux droits de l'homme ;

f) Le Code de la presse de 2003, dont l'article 39 bis punit toute incitation à la discrimination raciale, la haine ou la violence raciale ;

g) L'article 721 du Code de procédure pénale qui prévoit l'irrecevabilité d'une demande d'extradition fondée sur des considérations raciales ;

h) La loi No. 09-09 de 2010 relative à la lutte contre les violences lors des manifestations sportives.

4.Le Comité accueille également l'adoption en 2004 par l'Etat partie du Code de la famille qui vise à promouvoir le principe d'égalité entre l'homme et la femme et à déterminer de façon équitable les droits et les devoirs au sein de la famille, ce qui permet de prévenir et de protéger contre la double ou de multiples discriminations.

5. Le Comité note avec satisfaction que l'État partie a pris des mesures et a adopté des programmes et plans pour la promotion des droits de l'homme, en particulier le Plan d'action pour la démocratie et les droits de l'homme lancé en 2009.

6. Le Comité se félicite des informations fournies par l'État partie faisant état de la déclaration faite par le Maroc au titre de l'article 14 de la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale, permettant dorénavant à tout individu ou à des groupes de personnes au Maroc de se prévaloir des dispositions de la Convention et de saisir le Comité, lorsqu'elles s'estiment victimes de la discrimination raciale.

B. Préoccupations et recommandations

7. Le Comité prend note des explications données par la délégation au sujet de l'approche empêchant l'État partie d'identifier les groupes ethniques ou d'établir une distinction entre les citoyens sur une base ethnique, linguistique ou religieuse, mais il note avec préoccupation l'absence, dans le rapport de l'État partie, de données statistiques concernant la composition ethnique de sa population.

A la lumière de sa Recommandation générale no.8 (1990) concernant l'interprétation et l'application des paragraphes 1 et 4 de l'article premier de la Convention et conformément aux paragraphes 10 à 12 des directives révisées concernant l'établissement de rapports (CERD/C/2007/1), le Comité recommande à l'État partie de fournir des renseignements sur la composition de sa population, l'utilisation de langues maternelles, les langues communément parlées et d'autres indicateurs de la diversité ethnique, ainsi que toute autre information émanant d'études socio-économiques ciblées menées à titre volontaire, dans le plein respect de la vie privée et de l'anonymat des personnes concernées, afin qu'il puisse évaluer la situation de sa population sur le plan économique, social et culturel.

8. Le Comité regrette que le principe de la primauté des traités internationaux sur sa législation interne prévu dans certaines lois de l'Etat partie, notamment le Code de procédure pénale et le Code de la nationalité ne soit pas consacré dans la constitution de l'Etat partie.

Le Comité recommande à l'État partie de consacrer dans sa constitution le principe de la primauté des traités internationaux sur sa législation interne, afin de lui donner une portée générale et de permettre aux justiciables d'invoquer devant les tribunaux les dispositions pertinentes de la Convention.

9. Le Comité est préoccupé par le fait que la définition prévue par la législation de l'Etat partie relative à la discrimination raciale n'est pas pleinement conforme aux dispositions de l'article premier de la Convention (art. 1).

Le Comité recommande à l'État partie d'amender sa législation ou d'adopter une législation spécifique relative à l'interdiction de la discrimination raciale qui soit en pleine conformité avec l'article premier de la Convention.

10. Le Comité note avec préoccupation que les dispositions du Code pénal de l'Etat partie ne recouvrent pas entièrement les incriminations prévues à l'article 4 de la Convention (art. 4).

Rappelant ses Recommandations générales nos. 1 (1972), 7 (1985) et 15 (1993) d'après lesquelles les dispositions de l'article 4 ont un caractère impératif et préventif, le Comité recommande à l'État partie, dans le cadre de la prochaine réforme générale de la justice, d'inclure dans son Code pénal des dispositions donnant pleinement effet à l'article 4 de la Convention, en particulier une incrimination spécifique sur la diffusion d'idées racistes. Le Comité recommande également à l'Etat partie de prévoir dans sa législation pénale le motif raciste comme circonstance aggravante de la discrimination raciale.

11. Le Comité prend note des renseignements fournis par l'Etat partie sur les mesures prises pour promouvoir la langue et la culture amazighes, notamment son enseignement, ainsi que le renforcement des capacités de l'Institut royal de la culture amazighe. Le Comité est cependant préoccupé par le fait que la langue amazighe n'est pas toujours reconnue comme langue officielle par la constitution de l'Etat partie, et de ce que certains amazighs continuent d'être victimes de discrimination raciale, notamment dans l'accès à l'emploi et aux services de santé, surtout lorsqu'ils ne s'expriment pas en arabe (art. 5).

Le Comité recommande à l'État partie d'intensifier ses efforts de promotion de la langue et de la culture amazighes, notamment par son enseignement, et de prendre les mesures nécessaires pour s'assurer que des amazighs ne soient victimes d'aucune forme de discrimination raciale, notamment dans l'accès à l'emploi et aux services de santé. Il encourage également l'Etat partie à envisager l'inscription dans sa constitution de la langue amazigh comme langue officielle et à assurer également l'alphabétisation des amazighs dans cette langue. Le Comité recommande enfin à l'Etat partie, dans le cadre de la Commission consultative de Régionalisation, de mettre un accent particulier sur le développement des régions habitées par les amazighs.

12. Le Comité s'interroge sur la signification et la portée de la notion de « prénom à caractère maro-

AWAL IDDEREN

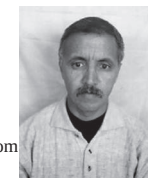

محمد بسطام
bastam56@gmail.com

الحضارة الأمازيغية وسؤال الإستمرارية

في خضم استمرار ممارسات الإجهاز على بعض المكتسبات الجزئية التي حققتها الأمازيغية على مستوى التعليم والإعلام من قبل دهاقنة الحقد ،وفي سياق المحاولات اليائسة لأبواق القوى المختلسة لحضارتنـــــا من خلال استغلال بعض المنابر المحسوبة على الإعلام والمساجد التي من المفروض أن تكون للتنوير في المجال الروحي ، وليس للدعاية للقومجية الجاهلية والقرووسطية ، وفي سياق افتعال «صراع» لغوي وهمي بين العربية و»دوارجها»من أجل التغطية على الإشكاليات الكبرى للسياسة اللغوية ووضعية اللغة الوطنية الأمازيغية وسط أمواجها ،لإيهام الرأي العالمي أن السجال اللغوي ببلادنا يكمن في صراع الديكة بين الناصرين للغة امرؤ القيس والشنفرى المدافعين عن «تعريب» يوسف القرضاوي وعبد الواحد الفاسي الفهري ،من جهة ، وبين الناصرين لإحلال الدوارج المتعددة محلها لينتشر التسطيح المعرفي مع غياب الطرح الأمازيغي المبني على شعار: الوحدة في التنوع،ومن أجل تسليط الضوء وتعميق النقاش حول مسببات إنتاج هذه العقليات المتعششة في الحقل المعرفي ببلادنا ، نظمت جمعية الجامعة الصيفية بأكادير ندوة دولية حول الحضارة الأمازيغية وسؤال الاستمرارية عالجت مداخلاتها ونقاشاتها المتنوعة اللغات ، كل ما له علاقة بالأسس الأمازيغية للحضارة المغاربية ضمن المنظومة الواسعة ل:تامازغا، من خلال المفاهيم المتعلقة بالحضارة الإنسانية الأمازيغية في ظل مسيرتها التاريخية المقاومة للذوبان، وما أنتجه الإنسان الأمازيغي من نظم تشريعية لحماية مظاهر هذه الحضارة، ومساهمته في الحياة الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية، وكيف السبيل إلى حماية هذه المظاهر الحضارية الحية من الاختلاس والتحريف والتزوير، إما بالرومنة أو الفينقة أو القرطجة أو التمشرق أو التخليج وكأن العبقرية الأمازيغية هي وحدها في العالم المصابة بالعقم، وقد كانت هذه الدورة بمثابة منبه للمسؤولين الرسميين والأحزاب والهيئات الموازية لها إلى أن الأسئلة الحقيقية المرتبطة بالوضعية المغربية والمغاربية تكمن في الإنسان في تفاعله مع ذاته الهوياتية الحضارية، هذا الإنسان بحكم عمليات غسل الدماغ التي يتعرض لها عبر مراحل عمره في المدرسة وفي المسجد وفي وسائل الإعلام، تجعله دائم البحث عن المجد عند الآخرين، وتجعله في وضعية « الحريك» الدهني، ولا يتعامل مع الأسئلة الحقيقية لبلاده سوى بمنطق:» وانا مالي»؟؟ «آش غادي نربح»؟؟؟، أما الوطنية والمواطنة فقد قرأوا عليها « اللطيـــــــــــــف».....

طاطا تحتل المرتبة الخامسة بالنسبة لممارسة التجمع والتظاهر بالمغرب

طاطا:من صالح بن الهوري.

احتلت طاطا المرتبة الخامسة بالنسبة لممارسة التجمع والتظاهر بالمغرب بحصولها على119 تجمعا، حسب دراسة قدمت في الدورة 36للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، حول حرية الاحتجاج السلمي.وكانت طاطا قد شهدت تنظيم عدة مظاهرات عارمة للمطالبة بتحسين جودة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، اشهرها مظاهرة»الكاميلا والكصرونة»وطالب اثناءها الاهالي ومنظمات المجتمع المدني والهيئات النقابية والسياسية بمحاكمة المخربيين الذين اوكلت اليهم مهمة تسير الشان المحلي بطاطا، الذين عاثو فسادا وخرابا ونهبا في اقليم طاطا في شتى الميادين، مذ احداثه في يوليوز1977 وحتى الان، وصيروه اقليما منكوبا ، وراكمو من وراء غزواتهم وجهادهم في المال العام ثراواة هائلة وشيدوا قصورا وفيللا خارجه ...على حساب الفقراء والبؤساء من ابناء طاطا.هذا ويعرف الاقليم اليوم ظهور مخربيين جدد احترفو العمل الجمعوي وايهام المنظمات والمنانحين بتنظيم عديد الانشطة في مختلف المجالات بدعوى التنمية وخدمة المراة والواحة والبيئة والطفولة وما الى هنالك من الترهات والخزعبلات، قصد الاغتناء والربح السريع والرقي الى الطبقات العلى و التحول الى طبقةعلية القوم في رمشة عين واضحو حديث القاصي والداني في اقليم طاطا، وبلوغ مصاف المخربيين القدامى من حيث الجاه والمال والسلطان.وابدع هؤلاء حيل شيطانية لتحقيق ماربهم من قبيل جعلهم من التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية والفنية مطية للاغتناء الفاحش ومراكمة اموال لاتحصى ولاتعد وتشيد قصور فارهة واقامة مشاريع عظيمة واقامة علاقات رمانسية وعاطفية باسم العمل الجمعوي، وايهام الكل بان هدفهم الاسمى هو تنظيم مهرجانات وتنمية المراة القروية وخدمة الطفولة ورد الاعتبار للواحة.ويامل الاهالي من السلطات المركزية والعليا في المملكة، محاكمة المخربين الجدد والقدامى وبسط سؤال من اين لك هذا بقوة وخضوع ميزانيات المانحين التي رصدت لهؤلاء لخبرة نزيهة وشفافة، وزجر المخربيين ووقفهم عند حدهم.ويبقى المواطن الطاطاوي البسيط المغلوب على امره هو الضحية الاول والاخير امام جشع هؤلاء الغيلان.الى ذلك اكدت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب-فرع فم الحصن-عن تنديدها الشديد للمتابعات التي تطال رفاقهم بفم زكيد وكافة فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، وعن تضامنها مع كافة نضالات جميع الحركات الاحتجاجية بالمغرب-ساكنة فم الحصن، اهل اكلي، ساكنة ايت اورير-في بيان معنون ب»اعتقالات محاكمات هذا مضمون الشعارات»تلقت الجريدة نسخة منه.جديرذكره ان عدد الاعتقادات والمحاكمات التي تعرضت لها مختلف فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب قد بلغت ازيد من38.ونال اقليم طاطا منها نصيبه كاملا غير منقوص، بمتابعة المعطليين بازيد من ثمانية متابعات .ويرى مراقبون وناشطون ان الهدف منها هو النيل من نضالات المعطلين.وعرف فرع فم زكيد ثلاثة متابعات في ظرف شهر، بتهم وصفت بالواهية وتهدف الى شل كفاح المعطلين من اجل الحصول على مناصب شغل حسب المراقبين.ويحاكم معطلو فم الحصن للمرة الثالثة، كان اخرها محاكمة8يوليوز التي ارجات الى30من شتنبر2010.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منكم وإليكم الإعانة الممنوحة عن الوفاة

حسني هاشمي الإدريسي

تعطى الإعانة الممنوحة عن الوفاة في حالة:
- وفاة مؤمن له كان من المستفيدين عند وفاته من التعويضات اليومية؛
- توفره على الشروط المطلوبة لاكتساب الحق فيها؛
- وفاة المستفيد من راتب الزمانة أو الشيخوخة.

وللإشارة فإن الوفاة الناتجة عن حادث يعزى إلى الغير فإنه يخول الحق في الإعانة عن الوفاة لذوي حقوقه دون مراعاة الشرط المنصوص عليه في الفصل 32 من ظهير 27 يوليوز 1972، لكن بشرط وهو أن يكون الأجير الذي وافته المنية خاضعا لنظام الضمان الاجتماعي في تاريخ وقوع الحادث.

أما بالنسبة للأجل فيجب توجيه طلب الاستفادة من هذه الإعانة تحت طائلة التقادم ما لم تحل دون ذلك قوة قاهرة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي داخل أجل تسعة أشهر تبتدئ من تاريخ الوفاة.

وتؤدى هذه الإعانة حسب الترتيب الآتي للأشخاص الذين كان المؤمن له يتكفل بهم بالفعل عند مماته وهم:
1 - الزوج المتوفى عنه أو الزوجات؛
2 - الفروع عند عدم الزوج؛
3 - الأصول عند عدم الفروع؛
4 - الإخوة أو الأخوات عند عدم الأصول؛

وتفرق هذه الإعانة بالتساوي على المستفيدين المرتبين في نفس الدرجة، كما أنه يمكن عند عدم وجود ذوي الحقوق المشار إليهم في الفصل السابق أن تدفع الإعانة الممنوحة عن الوفاة إلى الشخص الذي يثبت تحمله لصوائر الجنازة.

* المديـر الجهـوي الربـاط – القنيطـرة

في أول خطوة لها شبكة مصرية تصوغ مشروع الإعلان العالمي لحقوق الأمازيغ

وقعت فعاليات مصرية على بيان تأسيس ما سموه ب»الشبكة المصرية من أجل الأمازيغ «ENFA» وقال بيانهم الذي حصلت «العالم الأمازيغي» على نسخة منه إن هذا الإطار هو كيان مصري مستقل وغير تابع لأي تيار سياسي ولا لأي توجه فكري وهو مفتوح لكل المصريين المتضامنين مع الحقوق المشروعة للشعب الأمازيغى .

ويؤكد البيان ذاته أن هذه الشبكة المصرية من أجل الأمازيغ (ENFA) تهدف إلى التضامن مع المطالب المشروعة للشعب الأمازيغى وستعمل على رصد كافة أشكال التمييز العرقي بين الأمازيغ وغيرهم والتصدي لها والعمل على إلغائها، والمطالبة بالتجريم القانوني لكل ممارسات هذا التمييز، والملاحقة القضائية لكل من تثبت ممارسته تمييزا عرقيا ضد أي مواطن أمازيغى.

كما يهدف إلى التصدي كذلك لمحاولات تزوير تاريخ الشعب الأمازيغى والعمل على تصحيح الأخطاء التاريخية، والحد من عمليات التهميش الاقتصادي للمناطق الأمازيغية والعمل على تنميتها والوقوف أمام سياسة التعريب التي أكد البيان أنها مفروضة قهرا على الشعب الأمازيغى وتقديم المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأمازيغية المحتاجة إليها واحترام الدستور والقانون المصري بالإضافة إلى الحفاظ على أمن مصر القومي وعدم المساس بمصالح مصر العليا في شمال أفريقيا .

وحدد البيان مهام هذه الشبكة في إنشاء موقع (فايسبوك) وموقع آخر على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) وإصدار بيانات صحفية تغطي الأحداث المنبثقة من واقع التمييز العرقي ضد الأمازيغ وإرسال قوافل مساعدات إنسانية إلى المناطق الأمازيغية التي تعانى أوضاع إنسانية سيئة وصياغة مشروع (الإعلان العالمي لحقوق الأمازيغ) ومطالبة الدول التي يشكل الأمازيغ جزءا من مواطنيها بالتصديق عليه.

تشفين يراسل رئيس مجلس النواب

تقدم سعيد تشفين القاطن بدوار جواهر السفلي رقم 43 بني بويفرور أزغنغان، بشكاية إلى رئيس الغرفة الأولى بالبرلمان المغربي،توصلت «العالم الأمازيغي» بنسخة منها، مفادها أنه تعرض للإعتقال تعسفيا سنة 2001 وتم اقتياده إلى مركز الشرطة، علما أن المكان الذي يقطن به تابع للدرك الملكي. وفي نفس السنة تم الحكم عليه من طرف محكمة الاستئناف بالناظور بسنتين سجنا نافذا بتهمة التزوير في محرر عرفي وإضافة ووضع اتفاقات.

ويقول تشفين في رسالته، أن التهمة لفقت إليه من طرف مسؤول وبعض اقاربه، حيث جاؤوا بأناس لا علاقة له بهم ونصبوهم ضحية في ملف التزوير متهمين إياه بالإحتلال دون سند قانوني والتزوير،حسب الرسالة.

ويقول تشفين أنه لهذه الأسباب ثم اعتقاله تعسفا، علما أنه، حسب قوله، اشترى الأرض موضوع النزاع سنة 2001 أي قبل اعتقاله وحفظها وسجلها بإسمه دون أي مشاكل تذكر إلى أن فوجئ برجال الأمن يقتحمون بيته في ساعة متأخرة من الليل ويزجون به في السجن في قضية ملفقة.

ويؤكد تشفين في رسالته، أنه اشترى الأرض من المسمى (ج.م) الذي توفي بعد أن قضى مدة حبسية في نفس الملف حوالي سنة ونصف.

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

إعلان عن مباراة لتوظيف إعلامي

يعلن عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن تنظيم مباراة لتوظيف إعلامي حاصل على دبلوم إعلامي من مدرسة علوم الإعلام أو أي دبلوم معترف بمعادلته.

1- الشروط المطلوبة للمشاركة في المباراة:
يتعين على المترشح لهذا المنصب:
- أن يكون من جنسية مغربية؛
- ألا يتجاوز سنه 30 سنة عند تاريخ إجراء المباراة؛
- أن يتوفر على تجربة مهنية لمدة سنتين على الأقل في المكتبات ومراكز التوثيق؛
- أن يكون على إلمام بمعايير الوصف الببليوغرافي والمضمون؛
- أن يكون على معرفة جيدة بطرق التصنيف والفهرسة؛
- أن يتوفر على خبرة في مجال أنظمة إدارة المكتبات؛
- أن يتوفر على مهارات جيدة في الحاسوب (مايكروسوفت أوفيس: وورد، إكسل ، باور بوينت).

2- ملف الترشح:
- طلب خطي لاجتياز المباراة موجه إلى السيد عميد المعهد، يحمل رقم الهاتف النقال أو الثابت للمترشح؛
- نبذة مفصلة عن السيرة الذاتية؛
- نسخة مصادق عليها من الشواهد المحصل عليها؛
- نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية؛
- نسخة مصادق عليها من عقد الازدياد؛
- صورتان (2) فوتوغرافيتان حديثتي العهد؛
- ترخيص لاجتياز المباراة مشفوع بموافقة الإدارة بالنسبة للموظفين؛
- شهادة معادلة الدبلوم.

ويجب إيداع ملفات الترشيح بمكتب الضبط بالمعهد، أو إرسالها بواسطة البريد، يوم 20 شتنبر 2010، الساعة 012h0، كآخر أجل.
ولا تقبل الملفات الواردة عن طريق البريد الالكتروني.

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص.ب 2055 الرباط
www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الأمازيغية تصدر بيان للرأي العام

تتبعا منا لمسلسل «إدماج الأمازيغية» في المنظومة التربوية، والتي تتسم بالعشوائية والإستهتار بالأمازيغية كلغة وطنية يحق لكل المغاربة تعلمها دون استثناء، ويتجلى هذا الإستهتار في عدم اتخاذ القرارات التي من شأنها تعميم تدريس الأمازيغية كما وكيفا.
كما ندين مغاير الإستمارة التي أطلقتها وزراة التربية الوطنية والتي تم توزيعها مع نهاية الموسم الدراسي السابق على مفتشي التعليم، وهو معيار تعرف نتائجه مسبقا، كما ندين إقصاء الأمازيغية من كمادة أساسية سواءا من مباريات مدارس تكوين الأساتذة بمختلف أسلاكها (الابتدائية، الثانوية الإعدادية، والتأهيلية)، و إقصائها من البرنامج الدراسي الإبتدائي كما هو بين على موقع الوزارة.
وبناء على ذلك عقدت اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الأمازيغية إجتماعا طارئا لتدارس الوضع، خصوصا بعد التجاهل التام لخريجي مسالك الدراسات الأمازيغية الذين تلقوا تكوينا بيداغوجيا أكاديميا امتد على ستة فصول يؤهلهم لولوج سوق الشغل كأول دفعة متخصصة في الأمازيغية.
ومن جهتنا نؤكد أنه يجب التعامل الجاد والإيجابي مع خريجي مسالك الدراسات الأمازيغية، ولأجل ذلك فإننا حاليا تهم بالإتصال بالجهات المسؤول لإيجاد حلول معقولة ووضع خطة وأضحة المعالم لهذه المسالك.
لهذا نهيب بكافة القوى الديموقراطية، الوقوف إلى جانب اللجنة الوطنية لما تعرفه الأمازيغية من تراجع خطير على مستوى التعليم وغيره من القطاعات الأخرى، ونؤكد أننا مستعدون لخوض كل الأشكال النضالية المشروعة من أجل الدفاع عن حقوقنا.

حرر بتاريخ 06/09/2010
للإتصال باللجنة:
Cnfea.national@gmail.com

اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الأمازيغية تطالب المسئولين بالتعامل الجاد والإيجابي مع الأمازيغية

أكدت اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الأمازيغية في اجتماعها المنعقد بأمكناس وفاس مابين 11و13 يوليوز الفائت، بهدف تقييم ثلاث سنوات من التحصيل العلمي في مسالك الدراسات الأمازيغية، وكذا تقييم الوضع العام لـ «إدماج الأمازيغية» في الحياة العامة، أكدت على ضرورة توفير الحماية القانونية للأمازيغية، لتضمن مكانتها الطبيعية في الحياة العامة والإدماج الفوري لخريجي مسالك الدراسات الأمازيغية في جميع المجالات ذات الصلة بالأمازيغية : التعليم ، الإعلام ، القضاء.... وخلق شعب وماسترات الدراسات الأمازيغية وتعميمها على الجامعات المغربية، وخلق مراكز تكوين أساتذة اللغة الأمازيغية، وإعطاء الأولوية لخريجي مسالك الدراسات الأمازيغية لما لهم من تكوين شامل في الأمازيغية، وتخصيص منح للطلبة الباحثين بمسالك الدراسات الأمازيغية ومدهم بوسائل البحث العلمي.
توفير الدعم المادي لمسالك الدراسات الأمازيغية، وتوفير كافة المراجع ذات الصلة بالامازيغية للمسالك، وتعميم تدريس اللغة الأمازيغية أفقيا وعموديا لكل المغاربة، وعدم التراجع عن تدريس اللغة الأمازيغية بمبادئها الأربعة(التعميم-الإجبارية-المعيرة-الحرف الأصلي تيفيناغ).
و دعت المسؤولين إلى التعامل الجاد والإيجابي مع الأمازيغية، باعتبارها قضية وطنية، وتهم كل المغاربة دون استثناء. كما أشادت اللجنة بالمجهودات التي بذلها، ويبذلها أساتذة المسالك من أجل توفير الجو الملائم للتحصيل العلمي. وطالبت بالمزيد من الدعم والمساندة من كل الهيئات الديموقراطية الغيورة على الأمازيغية، من أجل المضي قدما بالقضية الأمازيغية.

التنسيقية الدولية للكونكريس العالمي للشبيبة الأمازيغية تستعد لعقد مؤتمرها التأسيسي

أصدرت اللجنة التحضيرية للشبيبة الأمازيغية ببلاد الريف المنضوية تحت التنسيقية الدولية للكونكريس العالمي الأمازيغي، بيانا توصلت الجريدة بنسخة منه، تعلن فيها عن تشبتها المطلق بالأمازيغية كقومية تحررية ووحدوية للأمة الأمازيغية و التي تستمد شرعيتها من تربة تامزغا، واعتزازها بالإنتماء إلى الأمازيغية وافتخارها بقيمها القومية.
وأكد البيان المذكور على أمازيغية شمال افريقيا كهوية ثابتة للأمة الأمازيغية. كما عبر عن رفضه المطلق للمشروع العنصري (المغرب العربي) كآلية تقصي الأمازيغ في بلاد تامزغا في التنقل بحرية في وطنها الأصلي، كما تتمن المبادرة الحكومة المؤقتة للقبايل الحرة في المنفى وللجبهة الوطنية لتحرير القبايل.
وأعلنت اللجنة، عبر البيان، عن تضامنها مع التوارك والكناريين والليبيين الأمازيغ في مبادراتهم الأمازيغية التحررية، ودعمها المتواصل والمبدئي مع نضالات ايمازيغن في تونس ومصر وليبيا في الكفاح من أجل قيمهم القومية الأمازيغية، ودعت الشباب الأمازيغي إلى الانخراط في المشاريع التي تخدم الأمازيغية.
وجاء هذا البيان في إطار إستعدادات اللجنة التحضيرية للشبيبة الأمازيغية ببلاد الريف لتنظيم المؤتمر التأسيسي للشبيبة الأمازيغية ببلاد الريف ووعيا منها بأهمية النهوض بالأمازيغية كقضية متعالية للأمة الأمازيغية، واعتبارها بأن الشباب هو الرهان الحقيقي لمستقبل الأمازيغية.

الإدراج الحقيقي للأمازيغية يمر عبر الإقرار الدستوري بأمازيغية المغرب

أكدت جمعية أسيكل في بيان لها، توصلت الجريدة بنسخة منه، على إثر مواكبتها وضعية الأمازيغية من خلال الإجراءات الإرسائية الرسمية، وخاصة في ميدان التعليم حيث العراقيل والفرملة المكشوفة التي تطال عمليات التنفيذ على مستوى التحصيص الزمني والتكوين والمتابعة والتنقيط، رغم المذكرات الوزارية المتعددة، والمشاريع والأحواض، أكدت على أن أي إدراج حقيقي للأمازيغية في التعليم والإعلام والحياة العامة يمر عبر الإقرار الدستوري بأمازيغية المغرب، وبترسيم اللغة الأمازيغية على المستوى الوطني لتشمل كافة الجهات، وأن تطبيق السياسة الجهوية الموسعة لايجب أن تكون بتشتيت وتقزيم ولهجنة اللغة الوطنية الأمازيغية.
كما دعا البيان المجلس الأعلى للتعليم بجميع أعضائه ومكوناته وأطيافه إلى تحمل مسؤولياته التاريخية إزاء وضعية الأمازيغية في التعليم بمنحها تمييزا إيجابيا وفق المرجعيات الحقوقية الجاري بها العمل .
كما عبر البيان السالف الذكر عن رفضه لأي تراجع عن المنهاج الدراسي للأمازيغية المتمثل فيالإلزامية، والتعميم الأفقي والعمودي، والتوحيد، وحرف تيفيناغ، وكل أشكال الفرملة من قبيل سحب نقطة الأمازيغية بالمستوى السادس الابتدائي .
وطالبت أسيكل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي وأكاديمياتها الجهوية ونياباتها في الأقاليم بالعمل بالجدية المطلوبة حتى يتحقق الإدراج الحقيقي للأمازيغية على مستوى التحصيص الزمني والتكوين والتنقيط والمتابعة الميدانية للتنفيذ والتطبيق، وإعادة النظر في طريقة وأسلوب تكوين الأستاذات والأساتذة على مستوى الشكل والمضمون بإشراك المتمكنين العاملين في صفوف الحركة الأمازيغية،كما طالب الجماعة الحضرية لمدينة بيوكرى بالتعجيل بتخليد اسم الحسين جانطي، واعتماد اللغة الأمازيغية بتيفيناغ في علامات التشوير. وفي الختام دعا كافة قوى التنوير بالمغرب إلى العمل من أجل إنقاذ المدرسة العمومية مما تتخبط فيه. كما عبرت الجمعية عن مساندتها للتنسيقية الوطنية لطلبة شعبة الدراسات الجامعية الأمازيغية في مطالبها المشروعة .

الدورة الثالثة لملتقى أكرض للطفولة والشباب

نظمت جمعية أكرض أوفقير للتنمية والتعاون الدورة الثالثة ل «ملتقى أكرض الأمازيغي للطفولة والشباب» بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تحت شعار «تأهيل الأجيال الصاعدة من أجل تنمية فعالة»، ما بين 27 يوليوز إلى 01 غشت 2010، بالجماعة القروية آيت وافقا بدائرة تافراوت.
تضمن برنامج هذه السنة أنشطة متنوعة توزعت بين الأنشطة التربوية والحصص التكوينية والمسابقات الثقافية والرياضية والسهرات الفنية، كما عرف تنظيم معرض للمنتوجات التقليدية بالمركب السوسيوثقافي لأكرض أوفقير على امتداد فترة الملتقى.
وتم افتتاح أنشطة الملتقى بالتدشين الرسمي للمركب السوسيوثقافي لأكرض أوفقير الذي تم إنشاؤه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يوم 27 يوليوز 2010 بمركز الجماعة القروية لآيت وافقا، فيما سيحتضن فضاء المركب السوسيوثقافي لأكرض أوفقير أهم فقرات الملتقى.
وتتجلى أهمية هذا الملتقى في مضامينه وحمولته وأهدافه المرتبطة أساسا بالنهوض بالثقافة الأمازيغية وتعزيز ممارستها لدى الأطفال والشباب، وفي خلق دينامية كبيرة للفعل الثقافي بالمناطق القروية المتعطش إلى مثل هذه الأنشطة وبهذه النوعية. ثم في تنوع فقرات البرنامج ونوعية حجم المستفيدين والزوار المتوقعين.
وقد ارتأت الجمعية أن تتوجه أساسا إلى الأجيال الصاعدة من الأطفال والشباب وأمهات المستقبل، بالنظر لما لهذه الفئات من أهمية ومن دور مرتقب في حماية الثقافة الأمازيغية والنهوض بها، مع التركيز على الجانب التكويني والتثقيفي، دون إغفال الجانب الترفيهي والفني، من خلال برنامج غني بالأنشطة التربوية والتكوينية والثقافية والفنية الموجهة إلى الأطفال والشباب من كلا الجنسين.

من هنا وهناك

• إعلان

أعلنت فرقة مسرح أكاديما عن فتح باب الترشيح للمشاركة في الدورة الرابعة من ملتقى مراكش الدولي للمسرح والذي سيعقد في مراكش خلال الفترة من 5 الى 10 نونبر 2010، وقد تم تحديد تاريخ تقبل طلبات المشاركة من الفرق المسرحية في 31 غشت 2010 كموعد أقصى.
للمزيد من المعلومات المرجو الإطلاع على الموقع التالي:
www.theatreacadema.sitemaroc.com

• الإفلات من العقاب

في إطار إعمال إستراتيجية مناهضة الإفلات من العقاب عقدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة فريدريك إيبرت والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، دورة تكوينية حول «المحكمة الجنائية الدولية: من آليات مناهضة الإفلات من العقاب»، يومي 10 و 11 يوليوز 2010 بمقر المنظمة بالرباط، بمشاركة جمعيات غير حكومية، وطلبة باحثين وأعضاء المنظمة.
وشمل برنامج الدورة التكوينية ثلاث محاور رئيسية تتمثل في مدخل عام للمحكمة الجنائية الدولية؛ ومصادقة وإعمال نظام روما؛ والمحكمة الجنائية الدولية في السياق المغربي.

• بويا

نظمت جمعية بويا للتنمية الثقافة والرياضة ببن الطيب مائدة مستديرة بأيت وليشش حول موضوع القومية الأمازيغية، يوم 17 يوليوز الماضي بدار الشباب ببن الطيب حضرها مجموعة من الفاعلين في الحركة الأمازيغية، والجمعيات الأمازيغية من مختلف مناطق الريف الشرقي، وبعد افتتاح المائدة المستديرة من طرف رئيس الجمعية. أعطيت الكلمة للسيد محمد مراقي بصفته عضو منظمة شعوب الجبال، للدلو بأهمية الملتقى، وبعد ذلك افتتح اللقاء بمجموعة من المداخلات القيمة المتمثلة في استحضار الفكر الأمازيغي، وتجلياته في مختلف مناحي الحياة الإنسان الأمازيغي في الوقت الراهن .
وأعلن المجتمعون في بيان صادر عن اللقاء، عزمهم على بلورة فكر قومي أمازيغي تحرري قائم على أسس اعتبار أرض تمازغا الوطن التاريخي والشرعي للأمة الأمازيغية واعتبار اللغة الأمازيغية كمرجعية أساسية للأمة الأمازيغية و ضامنة لاستمرارها.

• ارسموكن

نظمت جمعية تمونت إرسموكن للتنمية بتنسيق مع الجماعة القروية لأربعاء رسموكة والجمعيات المحلية، وبشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الإقليمي لتيزنيت ومندوبية وزارة الثقافة بتيزنيت وبدعم من مختلف الشركاء والمحتضنين ملتقى « أملال» في دورته الثانية، بجماعة أربعاء رسموكة من 29 يوليوز إلى فاتح غشت.
وعرف الملتقى هذه السنة تنظيم مجموعة من الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية، وعلى الخصوص الندوة الفكرية التي سيؤطرها مجموعة من الأساتذة الباحثين حول موضوع : « أغنية الروايس: تاريخ، واقع و آفاق» و تنظيم سهرة الوفاء الفنية تكريما لروح المرحوم ابن المنطقة «الرايس محمد بيزندر».

• الدشيرة

نظمت جمعية مهرجان الدشيرة بشراكة مع العديد من مؤسسات القطاع العام والخاص، فعاليات الدورة الثانية لمهرجان الدشيرة للثقافة والموسيقى، تحث شعار « الفن في خدمة التنمية البشرية « مابين 16 و 18 يوليوز الماضي.
وتضمن برنامج الدورة سهرتين فنيتين احتضنتهما ساحة عمومية، كما تم تنظيم مجموعة من الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وذلك تكريسا لمبدأ الفن في خدمة القضايا الاجتماعية والإنسانية.
وتم تنظيم ندوة تحث عنوان « الفن الأمازيغي...واقع وأفاق» شارك فيها مجموعة من الأساتذة الباحثين في الميدان الفني بصفة عامة، كما كرم المهرجان كل من الرايسة صفية محمد أولت لوات، والرايس أحمد أتمراخت، اللذين أعطوا الشيء الكثير للأغنية الأمازيغية، وذلك في إطار العناية التي يبديها المهرجان لهذه الفئة من الفنانين الامازيغ بصفتهم سفراء لقيم التبادل الثقافي والفني والانفتاح المثمر والايجابي على العالم،

الدورة الأولى لمهرجان «ثايمات» للثقافة الأمازيغية بأيت إسحاق

نظم المجلس القروي لأيت إسحاق – إقليم خنيفرة-والجمعيات المحلية، واومانة، والجالية المغربية القاطنة بالخارج، مهرجان «ثايمات» للثقافة الأمازيغية في دورته الأولى أيام مابين14و17 يوليوز 2010،تحت شعار: «التنشيط السوسيو ثقافي والرياضي دعامة أساسية للتنمية المحلية». ويعكس هذا الشعار منظور الجهة المنظمة لمسألة التنمية المحلية، ودور المجتمع المدني في إرساء دعائم الفعل التنموي، كما يؤكد على شمولية المسلسل التنموي وتداخل مستوياته.
وافتتح المهرجان بمشاهد الفروسية من تقديم فرسان آيت إسحاق، تغسالين، واومنة، سيدي يحيى أو سعد، زاوية الشيخ، القصيبة، كما عرف تنظيم معرض الصناعة التقليدية المحلية بمشاركة: غرفة الصناعة التقليدية بخنيفرة، نادي الصانع «خنيفرة»، مهنيي آيت إسحاق، تعاونية النور للطرز والخياطة والمنتوجات النباتية (خنيفرة)، جمعية خريجات مراكز التربية والتكوين (جماعة الحمام) ومعرض اللوحات التشكيلية (جمعية وشمة خنيفرة).
بالإضافة إلى السهرة الافتتاحية والتي عرفت مشاركة كل من مجموعة آيت إسحاق لأحيدوس، مجموعة إسماعيل وخالد «خنيفرة»، مجموعة الشهبوني مصطفى «أغبالو»، مجموعة إغبولا زيان لأحيدوس «خنيفرة»، مجموعة موحى أمزيان «تغسالين»، مجموعة ميمون أو رحو «أزرو»، مجموعة بناصر بوحنة «آيت إسحاق»، مجموعة أحيدوس إمدوكال أوناكال «زاوية الشيخ»، مجموعة أركيسترا علي «آيت إسحاق»، مجموعة مصطفى الصغير «خنيفرة»، مجموعة أحيدوس أيدال «القباب»، مجموعة يونس باعمي «خنيفرة»، مجموعة فيسا «زاوية الشيخ»، مجموعة أحساسي «أيت إسحاق» مجموعة أفراح أحيدوس «مريرت»، مجموعة حوسى المنصوري «أزرو»، مجموعة عزيز أمالو «خنيفرة»، مجموعة أحيدوس «تيغسالين»، مجموعة علي أزلماظ «خنيفرة»، مجموعة عبد العزيز حصراوي «آيت إسحاق»، مجموعة أوعزيز مصطفى «واومنة» والسهرة كانت من تنشيط وتقديم حادة أعبو، و محمد شهير.
كما عرف المهرجان تنظيم ندوة حول موضوع: «المرأة الأمازيغية في محيطها» من تأطير محمد المنور، أما محمد آيت حيسو فقد ناقش موضوع «التخطيط الاستراتيجي ودوره في التنمية». وملتقى الشعراء الأمازيغيين (إمديازن) بمشاركة كل من إمديازن آيت إسحاق، إمديازن إشقيرن، إمديازن زيان بمشاركة مجموعة «آيت بومزيل» خنيفرة، إمديازن إمرابطن بمشاركة جمعية أسيف أزداك «آيت عثمان» مريرت، إمديازن كروان «جمعية ألمو يوكا أوغبالو»، والملتقى كان من تنشيط علي أمصوبري ومولاي هاشم الجرموني.
كما تم تنظيم حفل توقيع ديوان poèmes Cité Métaphore، الصادر عن منشورات ملفات تادلة 2010، للشاعر قاسم لوباي، تقديم ذ: حميد ريكاطة – ذ هاشم الجرموني تخللته قراءات شعرية لصلاح الوديع، وسعيد إشن.
واختتم المهرجان بتنظيم سهرة فنية شاركت فيها مجموعة عيون أم الربيع لآحيدوس «جماعة أم الربيع»، مجموعة توتو «الحاجب»، مجموعة لمشاهب للفنون الشعبية، مجموعة الرشيد للطرب الشعبي العصري «خنيفرة»، مجموعة أحيدوس إثران «إفران»، مجموعة المختار «خنيفرة»، مجموعة لحسن عبوزان «أيت إسحاق»، مجموعة لمشاهب للفنون الشعبية، وتخلل السهرة الختامية حفل تكريم شخصيات مرموقة من المنطقة (الفنانة حادة أو عكي، الإذاعية حادة أعبو، والسيد موحى أو الوالي) وتقديم جوائز عن أحسن الخيام الممثلة لدوائر الجماعة و جوائز الفروسية وجوائز الشعر الأمازيغي و جوائز الفائزين في المسابقات الرياضية الموازية للمهرجان وجوائز التلاميذ المتفوقين في امتحانات الباكالوريا، والسهرة كانت من تنشيط وتقديم الإذاعية حادة أو عبو، علي أمصوبري و محمد شهير.
وعلى هامش المهرجان تم تنظيم مجموعة من الأنشطة الرياضية المتنوعة (اقصائيات في كرة القدم، كرة السلة، الكرة الحديدية، ألعاب القوى، الرماية) من تنظيم وتأطير مكونات المجتمع المدني بأيت إسحاق، بالإضافة إلى أمسيات للأطفال بالحديقة العمومية نأيت إسحاق (كراكيز+ألعاب+مسابقات إلخ..) وورشة الرسم للأطفال من تأطير تشكيليين عن جمعية وشمة بمدرسة ماء العينين بآيت إسحاق، وجداريات. كما تم تنظيم موكب الختان بواسطة الخيول لفائدة الأطفال الذين استفادوا من عملية الختان انطلاقا من مسجد سيدي محمد أو لحاج وصولا إلى ساحة الحفلات (تنشيط مجموعة أحمري لأحيدوس، ومجموعة «الغيطة» لأيت إسحاق).

أطفالهم محرومون من الدراسة وتزايد الوفيات في صفوف نسائهم
56 رجلا من قبيلة أيت عبدي أمام البرلمان

إعداد
رشيدة إمرزيك

بلغ عدد المحتجين أخيرا أمام البرلمان حوالي 56 رجلا من قبيلة أيت عبدي في إقليم أزيلال، معبرين عن رفضهم للتهميش الذي عانوا منه لسنوات، وعرضوا مطالبهم والمتمثلة في تحسين ظروف عيشهم، وبلغوا المسؤولين عن تظلماتهم بعدما يئسوا من انتظار حلول لذلك.

وصرح أحد سكان ايت عبدي لوسائل للجريدة أن أطفالهم مازالوا محرومين من الدراسة لأزيد من 18 سنة بسبب عدم قدرة الأساتذة على تحمل العيش هناك، كما أن أغلبية المرضى يموتون في الطريق قبل وصوله إلى المستشفى.

وطالبت ساكنة آيت عبدي بالتدخل العاجل من أجل بناء دار للولادة لفائدة نساء المنطقة للحد من الوفيات نتيجة الولادة في ظروف غير صحية، وبناء مركز صحي وتجهيزه بمختلف أنواع الأدوية والأدوات الطبية، لتقديم العلاجات الضرورية للأشخاص المصابين بالأوبئة. إضافة إلى الحد من مضاعفات الأمراض المزمنة المترتبة عن نزلات البرد الحادة، وطالب السكان بضرورة فك الحصار عن منطقتهم ومدهم بالتغذية العاجلة، والأغطية، والألبسة، والدواء، لتفادي الموت البطيء والجماعي الذي يهددهم.إضافة إلى توفير سيارة إسعاف مداومة بالدواوير لنقل حالات المرضى المستعجلة للاستشفاء.

وأكد السكان على ضرورة توفير دار للطالب من شأنها أن تساعد أبناءهم على متابع دراستهم الإعدادية، معتبرين دار الطالب الوحيدة الموجودة بدوار أيت أمحمد لا يمكنها أن تستقبل سوى 96 طالبا، في حين أن الطالبات هن بالمئات، الشيء الذي يجعل التلاميذ الذين لا يستفيدون من خدمات هذه الدار يضطرون إلى الإقامة في المقاهي التقليدية، مما يجعل حياتهم تظل معرضة لأي مكروه محتمل.

ويطالبون بإنجاز طريق معبدة من «أكرض نودماز»، مرورا بدائرة أميضر، وتفراوت وتناتمين، وصولا إلى نايت حديدو». ووجه سكان أيت عبدي رسالة إلى جلالة الملك محمد السادس يوضحون فيها معاناتهم اليومية، مؤكدين أن معظم السكان أميون يعيشون على نفقات أهل الخير والإحسان ومنهم من يتسول في مناطق «بومالن ن دادس» و «قلعة مكونة» و «تنغير» و «وورزازات» و «الراشيدية» ويعتبرون أنفسهم الطبقة الوحيدة المهمشة بشكل خطير في المغرب.

ويشار إلى أن ساكنة ايت عبدي تعرضت لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال انتفاضتي 17 مارس 1960 و3مارس 1973، كما سبق لأيت عبدي أن قرروا تنظيم مسيرة في اتجاه الرباط، سنة 2002، وتم منعهم من الوصول من قبل السلطات العمومية وقدمت لهم وعود إنجاز جميع البنيات التحتية. كما قاموا سنة 2007 بمسيرة أمام عمالة إقليم أزيلال، مشيا على الأقدام لمسافة وصلت إلى 300°كيلومتر. كما سبق لعامل الإقليم أن زار منطقة أيت عبدي سنة 2009 من أجل الوقوف على معاناة سكان المنطقة وقدمت لهم وقتها وعود، لكن دون نتيجة تذكر، حسب ماجاء في تصريحات ساكنة المنطقة لوسائل الإعلام.

هدم 45 منزلا بدواري بوتبيرة والحاجب باوريكة
تدخلات وصفت بالقمعية واعتقالات في صفوف الساكنة

أفرجت النيابة العامة بابتدائية مراكش على معتقلي أحداث أوريكا بضواحي مراكش التي تدخلت فيها القوات العمومية لتفريق تظاهرة نظمها سكان دوار بودبيرة، الشهر المنصرم، أمام مقر قيادة جماعة اثنين أوريكة، احتجاجا على قرار السلطات المحلية بهدم عدد من البيوت والمنازل بالدوار المذكور.

وعلم لدى المحكمة الابتدائية أن هذه الأخيرة قررت عدم متابعة الموقوفين بسبب عدم مسؤولياتهم في الأحداث وفي قضية البناء العشوائي التي كانت وراءها.

وأدان المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع أيت أورير، التدخل الذي وصفه بالقمعي والاعتقال الذي طال ساكنة دواري بوتبيرة والحاجب باوريكة، كما طالب بفتح تحقيق حول ما جرى وتحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات المترتبة عن ذلك، ودعا السلطات إلى احترام حق هؤلاء المواطنين في السكن، وفي التظاهر والاحتجاج السلميين، وفي ضمان سلامتهم البدنية والإفراج الفوري عن كل المعتقلين في هذه الأحداث.

وأعلن المكتب، حسب بيان توصلت «العالم الامازيغي» بنسخة منه، عن متابعته لمختلف تطورات هذا الملف، والدفاع عن حقوق سكان المنطقة في السكن اللائق، انسجاما مع المادة11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق ا لا قتصا د ية و ا لا جتما عية والثقافية التي تنص على أن الدول الأطراف في هذا العهد تقر: «بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى..»، وأيضا الدفاع على حقهم في التظاهر والاحتجاج السلميين، كما تكفلها كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالخصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص في مادته21 على الاعتراف بالحق في التجمع السلمي، والمادة 9 التي تنص على الحق في الأمان الشخصي وعدم جواز التوقيف أو الاعتقال التعسفي.

وتعود أحداث أوريكة إلى الحين الذي قامت فيه السلطات المحلية بجماعة أوريكة عمالة الحوز يومه الخميس 17/06/2010 بهدم ما يفوق 45 منزلا بدواري الحاجب وبوتبير في إطار ما يسمى بمحاربة السكن العشوائي. الأمر الذي خلق، حسب البيان، استياءا في صفوف المتضررين الذين عبروا عن احتجاجهم بمسيرة نظموها يوم الاثنين 21/06/2010 انطلاقا من الدوارين السالفين نحو مقر الجماعة واستمر الاحتجاج بشكل سلمي أمام مقر الجماعة، مطالبين رئيس الجماعة بفتح حوار جاد معهم، الشيء الذي رفضه هذا الأخير.

وبعد مغادرة الرئيس لمقر الجماعة اضطر السكان للانتقال بمسيرتهم السلمية، اتجاه مقر القيادة مواصلين اعتصامهم. ويضيف البيان أنه عوض فتح حوار جاد ومسؤول مع ممثليهم أعطيت الأوامر للتدخل العنيف في حقهم من طرف رجال الدرك والقوات المساعدة مستعملين الهراوات والسلاح المطاطي والقنابل المسيلة للدموع، أسفر عنه اعتقال 19 فردا من المحتجين.

وفي هذا الإطار صرح محمد أكنسوس، رئيس جماعة أوريكا، لوسائل الإعلام أن قضية هدم البيوت تعود إلى سنة 2006، عندما أصدر عامل إقليم الحوز قراره القاضي بهدم حوالي 116 براكة في محيط دوار بودبيرة بمركز أوريكا ولم يتم تنفيذ قرار الهدم نظرا لأن رئيس الجماعة السابق والسلطات المحلية إرتآ أنه من الأفضل انتظار انتهاء الاستحقاقات الانتخابية، مخافة أن يؤثر قرار الهدم على النتائج.

وعن طبيعة البيوت المهدمة قال أكنسوس إن «الأمر يتعلق بعدد من السماسرة ينتهزون فرص نمو بعض المراكز القروية، فيعملون على اقتناء الأراضي قرب الدواوير ثم يقسمونها ويبيعونها للناس، وهؤلاء يبنون فيها بيوتات صغيرة عادة ما تتراوح مساحتها مابين 40 و70 مترا، وتمت عمليات البناء هاته بطرق غير قانونية، لكن المشكل، أضاف أكنسوس أنه يكمن في أن المجلس السابق تورط في عمليات منح شهادات الملكية لمقتني هذه البقع، وهو ما يعرف بشهادة «عدم التجزئة التي عوضت شهادة الملك العائلي»، والجميع في منطقة أوريكا يعرفون أن مثل هذه الشهادات يتم الحصول عليها بسهولة بعد دفع مبلغ يتراوح 1000و2000 درهم».

مؤسسة ميلود الشعبي للأعمال الاجتماعية
100% من النجاح في الباكالوريا التربية والتعليم : أولويتنا

* نتائج الباكالوريا: 100% من النجاح

يعلن المركب التربوي القلم التابع لمجموعة ميلود الشعبي عن:
- نتيجة 100% من النجاح في امتحانات الباكالوريا بميزات «امتياز» عديدة وميزة «حسن جدا» في شعبة الاقتصاد.
- 18 من بين 22 مرشحا نجحوا بامتياز في امتحانات الولوج إلى مدارس (E3A).
- مرشحان من 6 تم قبولهم في مدرسة «التقنيات العديدة» (Polytechnique).
6 من 10 مرشحين نجحوا في مباراة ولوج «المدرسة العليا للتجارة وتدبير المقاولات» (IS-CAE).
- 27 مرشحا من بين 42 نجحوا في المباراة الوطنية المشتركة.
- 5 مرشحين تم إعفاؤهم من «الامتحان الشفوي».
- 36 مرشحا من بين 42 نجحوا في مباريات الأقسام التحضيرية (CPGE).

* تعريف مؤسسة القلم؟
كانت انطلاقة مؤسسة القلم سنة 1995 بأكادير.
القلم مركب تربوي يضم: التعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي بالإضافة إلى الأقسام التحضيرية.
وهذه السنة ينطلق القلم II المتخصص في الأقسام التحضيرية للمدارس العليا للمهندسين والتجارة وشهادة التقني العالي.
* لقد أسهم القلم في غضون 15 سنة في تطور التعليم في جهة الجنوب خاصة بعد الرعاية التي حظي بها ولا يزال من قبل «مؤسسة ميلود الشعبي لأعمال الاجتماعية».
لأجل هذا عمل القلم على تطوير كل الوسائل الضرورية لنجاح طلبته:
* أساتذة مغاربة مبرزون ذوو كفاءات عالية.
* محترفون ذوو تجربة وخبرة رهن إشارة الطلبة.
* تداريب ما قبل الولوج (الولوج القبلي)، تداريب مكثفة.
* أقسام متعددة الاستعمالات وأخرى متخصصة.
* مختبرات للأعمال التطبيقية مع وسائل رفيعة.
* خزانة ذات فضاء شاسع.
* قاعة للدراسة والمطالعة.
* قاعة للسمعي البصري.
* قاعة الإعلاميات.
* غرف مزدوجة مع حمام.
* مطعم وخدمات في عين المكان.
* ملاعب رياضية ومساحات خضراء.
* أنشطة ثقافية ورياضية.
ظروف عملية رائعة ضرورية لكل تعليم رفيع وراق يرتبط بحياة زاخرة بالحيوية والنشاط.
* إن هم العدل والإنصاف وروح التكافل الاجتماعي اللذين يسودان في المدرسة يترجمان وبشكل آخر عن طريق منحة جزئية أو كلية توهب مساعدة للطلبة المنحدرين من الأسر ذات الدخل المحدود أو الطلبة المتفوقين في مسارهم الدراسي.

مهرجان تيفاوين عنوان كبير للمغرب الثقافي والفني

• أكادير : إبراهيم فاضل

احتضنت مدينة تافراوت و أملن نهاية يوليوز الماضي فعاليات الدورة الخامسة لمهرجان تيفاوين، والذي نظمته جمعية فيستڤال تيفاوين حيث عرفت الدورة الخامسة برمجة متميزة، تناغم فيها السؤال الثقافي بمثيله التنموي، في إطار المسعى العام لتعميق قيمة «الانتصار لفنون القرية» التي شكلت منذ دورة 2008، عنوانا أساسيا لهوية المهرجان وسمة بارزة لشخصيته. وفي هذا السياق، تمحورت برمجة هذه السنة حول فضاء القرية في بعده المجالي والثقافي والفني والرياضة والثقافة والتراث وكذا الجوانب الاجتماعية والتربوية. فالبرمجة الفنية خلال النسخة الخامسة من هذه التظاهرة عرفت جانب التفاعل بين جماليات الفنون الشعبية المغربية وإبداعات الموسيقى الأمازيغية العصرية، في إطار فرجة مفتوحة على الفضاءات العمومية القروية الرحبة، فالدورة عرفت مشاركة العديد من الوجوه الفنية البارزة من الفنانين وفرق فنون أحواش والمجموعات الموسيقية ونخص بالذكر مجموعة إزنزارن الشمخ برأسة عبد العزيز الشامخ الذي عاد ليقود المجموعة بعد سنوات من الغربة في بلاد المهجر، وكذا الفنانة فاطمة تابعمرانت التي أتحفت الحاضرين بعدة قصائد رائعة، إلى جانبها غنة الفنانة عائشة تشينويت... ومجموعة هوبا هوبا سبيريت التي استطاعت أن تدفع كل الحاضرين الشباب إلى الرقص والاهتزاز، حتى غدت ساحة أملن شبيهة بساحة حرب يتطاير غبارها من فرط تجاوب الجمهور مع أغانيها ذات الطابع المتمرد على الأوضاع، خاصة أغنية «بلاد سكيزو»، «الفهاماتور»، «الزردة» و«باب سبتة»... وغيرها. إلى جانبه فقد تم تنظيم أكبر عرض للمطبخ الأمازيغي السوسي، بفضاء المسبح الجماعي بأملن ضمن فعاليات الدورة الخامسة لفستيفال

تيفاوين، حيث قدم فيه المنظمون لمتتبعي هذه الدورة عشرات الأطباق المختلفة والمتميزة، « أكثر من 64 طبق « تحت اسم «ميكانوال» الذي يعتبر حسب المنظمين مناسبة للتقرب أكثر من المطبخ الأمازيغي السوسي وتذوق أطباقه المتميزة من خلال إبراز المضامين الثقافية للأطباق الأمازيغية خلال العادات والطقوس المرتبطة بكل أكلة على حدة. وحسب رئيس الجمعية السيد الحسين الحسيني فإن الجمعية تسعى من خلال هدا العرض إلى إبراز مقومات الثقافة الأمازيغية المحلية، بتسليط الأضواء على فنون الطبخ الأمازيغي وتبيان تنوع أطباقه، وإعادة الاعتبار لقيمتها التاريخية ولفائدتها الصحية، وكذا التعريف بمكونتها وطريقة إعدادها، وذلك لإظهار تميز المطبخ الأمازيغي واتساع أفقه وتعدد وصفاته وكذا تسليط الأنوار على الأدوات والأواني وكل التجهيزات المطبخية العريقة التي تعكس غنى أصالة المطبخ الأمازيغي. ويأتي هذا ترسيخا لشعار المهرجان المتمثل في الإنتصار لفنون القرية عبر تجسيد تيمته المحورية المتمثلة في القروانية، بالإهتمام بخصوصيات القرية كرافد من روافد التنمية المحلية.. ومن خلال هذه الدورة تم تنظيم الدورة الأولى للجامعة القروية محمد خير الدين، التي شكلت فضاءا للتلاقي وتعميق التواصل بين النخب الفكرية والأكاديمية، والفعاليات الجمعوية والجماعية، في مجالات البحث العلمي المرتبط بمنطقة تافراوت وإملن. وتفعيلا للتوصيات الصادرة عن الدورة الرابعة من المهرجان، سيتم طبع كتاب يضم مداخلات الأساتذة المشاركين في هذه الجامعة الفكرية «جامعة محمد خير الدين» التي تنظم للمرة الأولى ضمن فعاليات مهرجان تيفاوين، حسب تصريح رئيس المهرجان السيد عبد الله الغازي. أما الجانب الرياضي فقد عرفت الدورة ، سباق على الطريق « تاسمغورت ن تيزلا» في دورتها الرابعة، بمشاركة العديد من الأندية الوطنية والعدائين المشهورين إلى جانب شباب المنطقة المولعين برياضة العدو الريفي. و في الجانبها التربوي، فقد عرفت قاعة مدرسة خير الدين بتافرات في اليوم الاخير تنظيم الدورة الخامسة لأولمبياد تيفيناغ، التي أصبحت مسابقة وطنيا، بعد صدور مذكرة وزارة التربية الوطنية في الموضوع، حيث شارك ثلاميذ وتلميذات عدة نيابات والأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين على الصعيد الوطني، فخلال حفل توزيع الجوائز على الفائزين الثلاثة تم تنظيم أمسية فنية وعدة أنشطة تربوية بدوار أزرو واضو لفائدة الطفولة بالمنطق، وفاز بلال الإدريسي من الرباط بالرتبة الأولى بنسبة 89 نقطة، وعادت الرتبة الثانية لمريم خروبي من مراكش ب 86 نقطة، أما الرتبة الثالثة فعادت لإيمان كامس من فاس ب 85 نقطة . ومن خلال البعد الاجتماعي للمهرجان تم تنظيم الدورة الثالثة للزواج الجماعي لفائدة 12 عشرة فردا، كما تم تحفيز المتفوقين في شعب الباكالوريا بمنطقة تافراوت، على مواصلة دراستهم الجامعية من خلال دعمهم ماديا ومعنويا. كما تم كذالك تكريم كل من ابن منطقة تافراوت محمد جناتي حكم دولي في رياضة التنس، وقيدوم الفكاهيين المغاربة الفنان عبد الرؤوف.

مهرجان الحكايات في دورته الثامنة والكلمة للمغرب الكبير

نظمت جمعية لقاءات للتربية والثقافات بشراكة مع عمالة الصخيرات تمارة وبتعاون مع الجماعات المحلية التابعة لها، الدورة الثامنة لمهرجان الحكايات بعمالة الصخيرات تمارة في الفترة ما بين 30 غشت و6 شتنبر 2010 تحت شعار: «وحدة الثقافات في خدمة وحدة الشعوب».

أعطيت الكلمة خلال هذه الدورة لرواة مغاربيين يحكون حكايات عن ألف حيلة وحيلة، تخللتها لوحات فنية من التراث الشعبي لكل بلد. وتميزت هذه الدورة بتنظيم مائدة مستديرة حول موضوع «دور الثقافة في تقارب الشعوب»، شارك فيها باحثون مغاربيون متخصصون في التراث الشعبي اللامادي من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا. وكباقي الدورات حرص المنظمون على إتحاف جمهور المتفرجين باستعراض فني متميز بمشاركة شخصيات خيالية من وحي التراث الشعبي مثل، عيشة قنديشة، الغول والغولة، رطل ونص رطل، جحا وحماره، المسيح، باقشيش، حديدان، بايع لهبال، العملاقة، وكلها تستهوي الجمهور المغربي، كما شارك في الاستعراض فرق فنية من الدول المشاركة.

وقد عاودت جمعية لقاءات للتربية والثقافات معانقة الفضاء الدولي بعد أن خصصت الدورات الخامسة والسادسة والسابعة للتنوع الثقافي الداخلي للمملكة. وقد ارتأت الانفتاح على المحيط المغاربي في الدورة الحالية على أن تخصص الدورات المقبلة للتراث الافريقي سنة 2011 والتراث المتوسطي سنة 2012 والتراث العربي الاسلامي سنة 2013 والتراث العالمي سنة 2014.

وهكذا كان جمهور المهرجان، كل ليلة، على موعد مع ليلة من ليالي المغرب الكبير، سبقتها ليلة افتتاح الخيام التراثية المغاربية، وليلة الاستعراض الفني الذي مر عبر أكبر شوارع مدينة تمارة، لتفتتح بعدها ليالي الحكاية بالليلة الموريطانية، وذلك ليلة الأربعاء فاتح شتنبر، تلتها ليلة الحكاية الليبية يوم الخميس، لتحل الحكاية التونسية ضيفة على المهرجان ليلة الجمعة، ثم ليلة الحكاية الجزائرية يوم السبت، وأخيرا ليلة الحكاية المغربية يوم الأحد، ليتم اختتام المهرجان يوم الاثنين 6 شتنبر بحفل فني كبير. وموازاة مع الليالي تم تنظيم وجبات فطور، تتنهل من المطبخ المغاربي، على شرف المشاركين في المهرجان.

ولم يغفل المنظمون الجانب التكويني والتأطيري، إذ تم تنظيم عدة ورشات بخيام الموروث الثقافي المغاربي، مثل ورشة طقوس الضيافة وحسن الاستقبال، وورشة اللباس التقليدي الرسمي لكل بلد، وورشة الحكاية، وورشة الألعاب الشعبية المغاربية، ثم ورشة التوثيق والنشر، وذلك لفائدة أطفال المخيمات وأطفال من المجتمع المدني. وجريا على العادة، وككل سنة، تم تنظيم إفطار جماعي تخلله حفل فني لفائدة ألف طفل من ساكنة تمارة، بمناسبة أول يوم صيام، وذلك احتفاء بليلة سيدنا قدر. وتم موازاة مع هذه الأنشطة تنظيم حفلات حكائية فنية لفائدة نزلاء دور الأطفال ونزلاء ونزيلات المركز الاجتماعي عين عتيق، ورواد دور الشباب بكل من تمارة وعين عودة والصخيرات وسيدي يحيى.

مهرجان تايوغت إنزكان في دورته الثالثة: الفنون والآداب الأمازيغية في خدمة التنمية

تحت شعار «إنزكان ملتقى الثقافات»، نظمت جمعية تايوغت للثقافة والتنمية الاجتماعية الدورة الثالثة من مهرجانها السنوي، مابين 20 إلى 25 يوليوز الماضي.

وتضمن برنامج المهرجان عدة فقرات، كمعرض الكتاب بمشاركة جامعة ابن زهر للآداب والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إضافة إلى قراءات في كتابي « دراسات في الفكر الميثي الأمازيغي» للأستاذ محمد أوسوس، و «شعراء تازنزارت ، عبد الرحمن عكواد» للأستاذ محمد إدبها.

كما كان للسينما الأمازيغية حضور ضمن الدورة الثالثة للمهرجان، عبر لقاء مفتوح تحت عنوان «السينما الأمازيغية: الواقع والآفاق» ، عرف مشاركة مكثفة لنقاد ومنتجين، وكذا لمجموعة من الفعاليات في مجالات الصناعة الفيلمية المتعددة، وتوج اللقاء بتكريم المخرج «محمد مرنيش». وتم تنظيم ندوة حول موضوع«المقام الخماسي في الأغنية» أطرها أساتذة في المعهد الموسيقي بأكادير، إلى جانب باحثين مهتمين بالمجال الموسيقي، وهي ندوة توجت بتكريم الفنان «عبد العزيز الشامخ»، أحد رواد مجموعة إزنزارن.

الفنانون المشاركون في هذه الدورة يمثلون أشكالا فنية مختلفة، وأجيالا بينها امتدادات زمنية، وهو رهان سعى المنظمون من خلاله إلى النظر للمشاركات الفنية على مستوى معيار المزج بين الأنواع والأجيال، حيث شمل برنامج الدورة حضور فن أحواش ممثلا في «مجموعة أجماك سوس» و «مجموعة أهياض سوس»، ثم فن المجموعات الغنائية من خلال: مجموعة تيتار، مجموعة المشاعل، مجموعة كابا، مجموعة تودرت، إنرزاف بيزنكاض، و مجموعة إزم.

أما صنف أغاني الروايس، فكان حاضرا من خلال الصوت الواعد للفنانة «فاطمة تاشتوكت»، وطبعا لم يغفل البرنامج الموجات الفنية الجديدة، التي كانت ممثلة بمجموعة «راس الدرب» الممارسة لفن الهيب هوب.

وسيرا على عادة جمعية تايوغت في إطار الإعتراف بخدمات أبناء المدينة، تم تنظيم مباراة تكريمية للسيد «الحسن الصاحب»، اللاعب السابق لاتحاد «كسيمة» إنزكان، والمدرب الذي يعتبر الأغنى رصيدا على مستوى مدربي منطقة سوس، حيث جاور العديد من الفرق المنتمية للمنطقة، قبل الاشتغال كمحلل تقني لإحدى المحطات الإذاعية بأكادير.

الفنان التشكيلي، إدريس الأمامي، يعرض جديد أعماله بفندق شيراتون

ادريس الأمامي

عرض الفنان التشكيلي، إدريس الأمامي، جديد أعماله بفندق شيراتون، مابين 12و 26 يوليوز الماضي.

كان افتتاح المعرض الفني استثنائيا في تاريخ المشهد الفني المغربي، بحضور السمفونية الأمازيغية بقيادة المايسترو امحمد الدامو، التي عزفت من خالدات التراث الأمازيغي في توليفة رائعة بين جماليات اللوحات وأوتار الرباب.

لغة الفنان الأمامي، هي لغة الرموز، ورموزه مفردات يتعامل بها تعامل الشاعر «الرايس» وقد استبدت به عاطفة تتوالى ولا تستقر، وتتجوهر العاطفة لديه لينفثها ويحولها إلى صور بصرية بتلقائية الرسام الفطري، وبذهنية الأمازيغي الهادئ، الذي يكتفي بالأقل من التفاصيل، لإيصال الأقصى من المعاني والعبر.

الرؤية كهذه أقرب من الحلم، فكل لوحة لها شهادة ميلاد وبداية مسترسلة؛ أعماله الجديدة فصول من تاريخ الأمازيغ وأساطيره، إذ يتعامل الفنان التشكيلي إدريس الأمامي مع شخوصه التي تبدو حية في عمق اللوحة، تعاملا فطريا. إن عفوية الرؤية والتعبير التي تسكن منجز الأمامي البصري تخرج من صلب الأرض وتتمثل في (نواة الأركان) وجعلها في محاجر هذه الشخوص إشارة إلى الرؤية الصافية والثاقبة للإنسان الأمازيغي في لوحاته.

تندرج أعمال الأمامي ضمن الحساسية الجديدة، إذ حاول أن يؤسس لغة بصرية خاصة به، كما اختار لمعرضه عنوانا دالا وهو «سمفونية التشكيل» في مزاوجة روحية بين عزف «الرباب» وحمولة اللوحة، بوصفها مصدرا إنسانيا للإبداع. مقترب الأمامي البصري يؤرخ للذاكرة الأمازيغية في كل تعبيراتها المختلفة؛ كما يتحدث عن لغة تكاد تكون فريدة، فلوحاته التي تحتفي بمادة الجلد كسند طبيعي، وكعنصر أساسي في هذه التجربة المتفردة والاستثنائية، لا يأتينا منها أول الأمر إلا بعض من زخمها إلى أن نألف مفردات الأمامي وأبجديته، ونبدأ بفهم تراكيبه المشحونة بحركتها وبتمردها وتأخذنا معها في سفر عبر الزمن وعبر الفضاء، وتفتننا بلغتها العميقة ذات الأصول الأمازيغية.

حاورتها: رشيدة إمرزيك

في إطار سلسلة الحوارات واللقاءات الصحفية التي بدأتها جريدة «العالم الأمازيغي» منذ مدة مع العديد من الفعاليات النسائية الأمازيغية على اختلاف انشغالاتهن واهتماماتهن، تأكد أن هاته النسوة ، يشتركن في صفة خدمة الأمازيغية ولو أن لكل واحدة منهن مجال اهتمامها الخاص فمنهن الفنانات ورئيسات جمعيات ثقافية وتنموية وباحثات وأستاذات جامعيات ومسؤولات في مجالات شتى.
وتهدف «العالم الأمازيغي» من خلال هذه اللقاءات إلى إطلاع الرأي العام بخصوصية النوع الإجتماعي الأمازيغي خاصة، ومدى مساهمته في الدفع بعجلة تطوير وتنمية الثقافة والحضارة الأمازيغيتين والتعريف بدور المرأة في مشروع العناية باللغة والثقافة الأمازيغيتين.

الفنانة التشكيلية الأمازيغية حليمة بلغازي لـ «العالم الأمازيغي» :

الفنانة التشكيلية الأمازيغية لم تفرض وجودها وذاتها داخل الحقل الفني التشكيلي

* من هي حجيبة بلغازي وكيف جئت إلى عالم الفن التشكيلي، وما الذي استهواك في هذا الفن؟ ومن أين تأخذين مواضيع أعمالك؟

**** حجيبة بلغازي هي فتاة مغربية، من أصول امازيغية ولدت وترعرعت بمدينة الخميسات عاصمة زمور. أما بخصوص مجيئي إلى عالم الفن التشكيلي، فكان من خلال الأنشطة الموازية التي كانت تقام بكلية الحقوق بمكناس، أكيد كانت لدي دائما رغبة في الرسم، لكن فرصة الاحتكاك واستخدام الصباغة والألوان بشكل جدي كان برحاب الكلية تحت إشراف الفنان التشكيلي علي الشرقي الذي أكن له الاحترام والتقدير الذي كان بمثابة الأستاذ الذي علمنا المبادئ الأولى للرسم واستعمال الألوان.**
الذي استهواني في هذا الفن الجميل والراقي، الألوان الجميلة عندما تكون موضوعة بشكل متناسق حيث تاخدك إلى عالم الأحلام، الشكل الذي ينطق دون أن يتكلم، الموضوع عندما يتعلق بقضية أصابها الإقصاء والتهميش، اللغة التي تتحدث بها اللوحة ويفهمها الجميع تقريبا...؛
مواضيع أعمالي مأخوذة من الواقع، لكن هذا لا يعني أنني أحاكي هذا الأخير، ماخوذة أيضا من الزخارف والنقوش الموجودة في الزربية والحنبل الامازيغي ومن حروف ثيفيناغ، مأخوذة من الطبيعة التي اشتغل عليها كثيرا لأنني أعشقها...

* هل تحرصين على نهج مدرسة معينة أوأكثر أم لا تتقيدين بمدرسة معينة؟

**** في الواقع يمكنني أن انهج مدرسة أو مجموعة مدارس كما يمكنني ألا أتقيد بأية مدرسة، لان الأمر يتعلق بشيء يمكن أن اسميه بمزاجية الرسم.**

* كفنانة تشكيلية، ماذا قدمتِ للفن التشكيلي الامازيغي بصفة خاصة والمغربي بصفة عامة؟

**** كفنانة تشكيلية مبتدئة اطمح إلى تقديم الكثير طبعا في الفن التشكيلي الامازيغي بصفة خاصة والمغربي بصفة عامة إن شاء الله.**

* هل الرسم بالنسبة لك هواية أم حرفة؟

**** الرسم بالنسبة لي هواية من بين مجموعة من الهوايات.**

* الفنانة التشكيلية الامازيغية هل وصلت إلى المكانة التي تليق بها؟

**** لا أظن ذلك، فالفنانة التشكيلية الامازيغية لن تصل بعد إلى المكانة التي تليق بها، فلا يمكن الحديث عن المكانة وهي لم تثبت وجودها وذاتها داخل الحقل الفني التشكيلي.**

* في نظرك ماهي القيمة المضافة التي تضيفها المعارض للفنان الأمازيغي الذي يعاني من إقصاء وتهميش، وهل هناك مشاكل تصادفك في هذه المعارض؟

**** القيمة المضافة التي تضيفها المعارض للفنان الامازيغي الذي يعاني من الإقصاء والتهميش، هي التعريف بالفنان وبالأعمال الفنية التي يقدمها بل أكثر من ذلك تؤكد وجوده، وتعمل على نحث اسمه وأسلوبه في الرسم في ذاكرة الأشخاص، مبدئيا لا وخصوصا عندما تحتضنك جمعية مهتمة ومختصة في الفنون والمحترفات التشكيلية، أما بالنسبة للمعارض الفردية لم ادخل غمار هذه التجربة بعد لكي المس هل هناك مشاكل أم لا.**

* كيف تمزجين بين الفن التشكيلي وتصميم الأزياء وماهي علاقة هذا الأخير بالفن التشكيلي؟

**** بخصوص المزج بين الفن التشكيلي وتصميم الأزياء، أولا أقوم بتصميم القطعة التي أود الاشتغال عليها، وبعد ذلك اختار موضوعا، ثم أقوم بالرسم على الثوب، حيث يصبح هذا الأخير بمثابة لوحة فنية تشكيلية.**
أما علاقة تصميم الأزياء بالفن التشكيلي هي علاقة تكامل وترابط، لان أصل التصميم هو رسم، تستعمل فيه مختلف الأشكال والألوان والأحجام، بل حتى الأدوات المستعملة فهي نفس الأدوات تقريبا.

* أنت كفنانة أمازيغية ماهي الصعوبات والمشاكل التي تصادفك في مشوارك الفني؟

**** كفنانة امازيغية الصعوبات والمشاكل التي تصادفني في مشواري الفني، هي الصعوبات التي تصادف أي فنان، وخصوصا في بداية مشواره الفني.**

* كلمة أخيرة.

**** أولا أود أن أشكرك على هذه الالتفاتة النبيلة وعلى هذا الاهتمام، كما اشكر كل من كان وراء حجيبة بلغازي للخروج إلى عالم الفن والإبداع.**

فن الخيالة والتبوريدة بلمسة أنثوية

قالت مونية تعرابت عضو جمعية الجيل الجديد للخيالة التبوريدة الثقافية والرياضة بالصفايف إقليم الخميسات في حوار مع العالم الامازيغي بأن فن التبوريدة هو فن يعكس خصوصيات المنطقة التي ينتمي إليها سواء الثقافية أو الإجتماعية أو الإقتصادية وكذا تقاليدها وأعرافها لهذا فهذا الفن هو جزء من تراث كل منطقة سواء كانت أمازيغية أم لا لهذا وجب علينا الحفاظ عليه من الإندثار.
وعن ممارستها لهذا الفن قالت بأنها ورثت حب الخيالة والتبوريدة من أبيها الذي كان بدوره خيالا و نظرا لكبر سنه أحبت أن يبقى هذا الفن داخل الأسرة . لدلك فكرت في تأسيس الجمعية للحفاظ على هدا التراث.
وأكدت أن أنوثة المرأة ترتبط بكل أنوع الرياضات، بحيث نجد أن المرأة تمارس الرياضيات الاكتر عنفا ولم يؤثر دلك في انتوتها .والدليل هو أن هناك نساء متزوجات مارسن فن التبوريدة، وما يقال عن أن التبوريدة هو فن رجالي فهذا غير صحيح بحيث لم يعد أي شيء حكرا على الرجال فالمرأة اقتحمت جميع الميادين و لم يعد هناك فرق بين الرجل و المرأة.
وعن مستقبل الفروسية النسائية تقول مونية بأنها في تقدم و ازدهار نظرا لاقبال النساء عليه وتغير نظرة الرجل للمرأة فالمسالة مسالة وقت فقط.
وللإشارة فقد تأسست جمعيت الجيل الجديد للخيالة و التبوريدة و الرياضية بالصفاصيف 02/05/2008 بمقر دوار أيت تيفاوت من سبعة اعضاء .
مند ذلك الحين تقوم الجمعية بانشطة مختلفة منها اتفاقية شراكة مع نيابة وزارة التربية الوطنية بالخميسات يلتزم الطرفان بمقتضى هذه الاتفاقية بتفعيل برنامج التعليم الاولي على مستوى الاقليم 2008/2009 ، والاهتمام بالانشطة الاجتماعية التربوية الثقافية الفنية و الصحية وتطويرها.
وهناك ايضا اتفاقية شراكة بين الجمعية و مجموعة مدارس عبد الرحمان الداخل 2008/2009.
وشاركت الجمعية في مهرجان الفلاحة بمكناس بتقديم عروض في الفروسية وكذلك في مهرجان حد كورت للفروسية 2008 و مهرجان زكوطة للفروسية 2008 و باسبوع الفرس بالرباط 2008/2009 و عدة مواسم بصفاصيف ـ دخيسة ـ الحاجب ـ فاس ـ خنيفرة ـ و مؤخرا شاركت الجمعية بتقديم عرض الفروسية بالمركب التقافي اطلس بالخميسات وذلك يومي 8/9 2010 بالمنتدى الوطني الرابع للمراة القروية.

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵉⵙⵜⵉⵜⵓⵜ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إعلان عن مباراة لتوظيف تقنيين متخصصين

يعلن عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن تنظيم مباراة لتوظيف أربعة (4) تقنيين متخصصين لفائدة المصالح الإدارية التابعة للمعهد وذلك في التخصصات التالية:
1- تقني متخصص لشغل مهمة موزع الهاتف (منصب واحد):
يتعين على المترشح أن يكون حاصلا على شهادة تقني متخصص (BTS)، تخصص تقنيات الإدارة أو أي دبلوم آخر معترف بمعادلته وأن يتقن اللغات التالية: الأمازيغية، العربية، الفرنسية والإنجليزية.
2- تقني متخصص في السمعي البصري (منصب واحد):
يتعين على المترشح أن يكون حاصلا على شهادة تقني متخصص (BTS)، تخصص السمعي البصري أو أي دبلوم آخر معترف بمعادلته وأن يتقن اللغات التالية: العربية والفرنسية. ويستحسن أن يكون على إلمام باللغة الأمازيغية.
3- تقني متخصص في المحاسبة (منصب واحد):
يتعين على المترشح أن يكون حاصلا على شهادة تقني متخصص (BTS) تخصص المحاسبة والتدبير أو أي دبلوم آخر معترف بمعادلته وأن يتقن اللغات التالية: العربية والفرنسية. يستحسن أن يكون على إلمام باللغة الأمازيغية.
4- تقني متخصص في السكرتاريا (منصب واحد):
يتعين على المترشح أن يكون حاصلا على شهادة تقني متخصص (BTS)، تخصص تقنيات الإدارة أو أي دبلوم آخر معترف بمعادلته وأن يتقن اللغات التالية: العربية والفرنسية. يستحسن أن يكون على إلمام باللغة الأمازيغية.

- الشروط المطلوبة:
يتعين على المترشح لأحد هذه المناصب:
- أن يكون من جنسية مغربية؛
- ألا يتجاوز سنه 30 سنة عند تاريخ إجراء المباراة؛
- أن يكون ملما بمجال الإعلاميات؛
- أن يتوفر على سنتين، على الأقل، من التجربة في مجال تخصصه.

- ملف الترشح:
- طلب خطي لاجتياز المباراة موجه إلى السيد عميد المعهد، يحمل رقم الهاتف النقال أو الثابت للمترشح؛
- نبذة مفصلة عن السيرة الذاتية؛
- نسخة مصادق عليها من الشواهد المحصل عليها؛
- نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية؛
- نسخة مصادق عليها من عقد الازدياد؛
- صورتان (2) فوتوغرافيتان حديثتي العهد؛
- ترخيص لاجتياز المباراة مشفوع بموافقة الإدارة بالنسبة للموظفين.

ويجب إيداع ملفات الترشيح بمكتب الضبط بالمعهد، أو إرسالها بواسطة البريد، يوم 20 شتنبر 2010، الساعة 012h0، كآخر أجل.
ولا تقبل الملفات الواردة عن طريق البريد الالكتروني.

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص.ب 2055 الرباط
www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

إقرار اللغة الأمازيغية في الدستور المغربي كلغة رسمية واعتبار الأسس التاريخية والخصوصيات الثقافية للجهات في التقسيم الجهوي المرتقب ضمن توصيات الجامعة الصيفية باكادير

انسجاما مع نهجها التنويري و التراكمي في الحقل الثقافي و العلمي الأمازيغي، و تماشيا مع خطها العلمي و الفكري و الثقافي و الإبداعي و التنموي منذ تأسيسها سنة 1979 من طرف مجموعة من الأطر و الكفاءات الغيورة على اللغة و الثقافة الأمازيغيتين، و في إطار أشغال الدورة التاسعة التي تحمل اسم الأستاذ إبراهيم أخياط قيدوم النخبة الأمازيغية الحديثة، و بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيسها، نظمت جمعية الجامعة الصيفية بمدينة أكادير بجهة سوس ماسة درعة أيام 16 و 17 و 18 يوليوز 2010 ندوة علمية تحت شعار : « أوس ئي كماك أد ثغلي» حول موضوع : « الحضارة الأمازيغية و سؤال الاستمرارية» و هو لقاء يأتي في سياق يطبعه تزايد طموح القوى الحية في البلاد من أجل إنجاح الانتقال نحو الديمقراطية القائم على التدبير العقلاني للتنوع و الاختلاف، كما يعرف هذا السياق صراعا قويا بين قوى التغيير و التجاوز و قوى التقليد و المحافظة، انعكس بشكل كبير على وضعية الأمازيغية التي يعرف مشروع النهوض بها الكثير من الشد و الجذب، مما تحتم تعميق الرؤى و توضيح المفاهيم من أجل جعل الأمازيغية رافعة حيوية في الإنتقال المأمول ، و إكسابها المكانة التي تستحق في كافة القطاعات و مرافق الدولة.

شارك في تأطير جلساتها ثلة من الأستاذات و الأساتذة و الباحثين كل في مجال اختصاصاته و اهتماماته المختلفة ، ينتمون إلى الإطار الجهوي و الوطني و الدولي ، من خلال مقاربات عامة و مظاهر لسانية و انتروبولوجية و تاريخيو و سوسيواقتصادية و أدبية و تعليمية ، بالإضافة إلى جلسة خاصة بمسار جمعية الجامعة الصيفية و تجربتها و دورها كجمعية مواطنة في تطوير العمل الأمازيغي على المستويين الوطني و الدولي.

1 – المحور الأول : مقاربات عامة:

انصبت مداخلات الباحثين و نقاشات المتدخلين حول مفهوم الحضارة من خلال سياقات و مقاربات متعددة، و كذا تجارب بعض الشعوب الحضارية في ارتباطها بالتمدن، و تميز الحضارة الأمازيغية بالانفتاح و بمفهومها في علاقتها الوطيدة بأرض تامازغا و بالإنسان الأمازيغي الذي ينتمي إليها عبر مسيرة مستمرة رغم العراقيل، إضافة إلى دوره الايجابي في الحضارة الإنسانية، دون إغفال دور الحركة الأمازيغية في الدفاع المستمر عنها و إبراز الجانب المشرق منها.

2 – المحور الثاني : المظاهر اللسانية و الأنتروبولوجية:

تناولت المداخلات و التحاليل و النقاشات المقدمة المظاهر المتعلقة بالإنسية الأمازيغية من خلال تجارب لها علاقة وطيدة بالأرض و ما تنتجه من خلال مقارنات سوسيواقتصادية، أضف إلى ذلك المخلفات الحضارية و الطوبونومية المغربية بمقاربات متعددة ، ورمزية المكان و الخصائص الأمازيغية للمناطق الصحراوية و كيف السبيل إلى تصحيح و تقويم الانحرافات الحاصلة في كل ما له علاقة مباشرة بكل ما هو مادي في الحضارة الأمازيغية ببلادنا تامازغا .

3 – المحور الثالث : المظاهر التاريخية و القانونية و السوسيو اقتصادية:

مداخلات هذا المحور تناولت جوانب لصيقة بالإنسان الأمازيغي في حياته اليومية سواء على مستوى مساهماته عبر المسار التاريخي في وضع الأسس التشريعية و الحقوقية و الدفاع عنها أو على مستوى بعض التشريعات الخاصة ب « تامازلت» في العلاقة الأسرية و تقنيات توزيع المياه و القضاء العرفي كنماذج، و البيوعات و العلاقات العقارية، و النظم التي من شأنها أن تساهم في المحافظة على البيئة، و خلصت إلى ضرورة إعادة تفعيلها على المستوى التشريعي الحالي.

4 – المحور الرابع: الأدب – الفن و التعليم:

خلال هذه الجلسة تم التطرق إلى المظاهر الحضارية من خلال الإنتاجات و الدراسات الأدبية، و من خلال علاقات الصراع بين الشعوب الأمازيغية التي تجسدها الإبداعات الأدبية بمختلف تجلياتها التشكيلية والجمالية البارزة في الحضارة الأمازيغية و تراثها، دون إغفال تجربة تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة العمومية و ما تواجهه من إشكالات وعقليات و ممارسات لا حضارية من طرف المعرقلين و كذا ضرورة تجاوز الوضعية الراهنة.

5 – المحور الأخير : ثلاثون سنة من عمر الجامعة الصيفية:

خلال هذا المحور الاحتفائي، قدم المتدخلون نبذة تاريخية عن مسار تأسيس الجامعة الصيفية، و بعض الأحداث التي عرفها سياق البدايات، و كذا بعض المحطات التي ميزت مراحل تطور القضية الأمازيغية في المغرب و في شمال إفريقيا.

وخرجت هذه الدورة بالتوصيات التالية:

1- أن مفهوم الحضارة الأمازيغية تتحدد من خلال الكيان الأمازيغي الذي تشكل عبر مراحل التاريخ و الذي عمل على صهر كل المكونات الوافدة على شمال إفريقيا في إطار طابع خصوصي أمازيغي مغاربي مما يقتضي تجاوز المفهوم السائد للحضارة المغاربية الذي يفصل بين ما هو أما زيغي و ما هو مغاربي و يستلزم اعتبار أن الحضارة المغربية و المغاربية هي نفسها الحضارة الأمازيغية.

2- توسيع مجال البحث و تعميقه حول عناصر و خصائص الحضارة الأمازيغية في الدراسات الجامعية و داخل مؤسسات البحث العلمي .

3- إدراج عناصر الحضارة الأمازيغية ضمن المقررات الدراسية المختلفة و ذلك بإعادة الاعتبار للرموز و الأعلام و الوقائع المغيبة في النظام التربوي و في فضاءات الحياة العامة.

4- إعادة قراءة تاريخ المغرب من منظور و طني يسمح بإعادة الاعتبار للمقومات الخصوصية للحضارة و الشخصية المغربيتين، و إضاءة الفترات الغامضة في التاريخ الوطني و الجهوي و التركيز على التاريخ الاجتماعي الذي يبرز أنماط العيش و الإنتاجات الحضارية للشعب الأمازيغي.

5- ترسيخ مكاسب اللغة الأمازيغية في النظام التربوي الوطني، و ذلك بتوفير الاعتمادات و الشروط الضرورية لتعميم تدريس الأمازيغية في كافة مناطق المغرب لجميع المغاربة و في كافة أسلاك التعليم الابتدائي و الإعدادي و الثانوي والعالي بوصفها لغة وطنية إلزامية، و ربط إدراجها في التعليم بسوق الشغل من أجل ضمان فرص العمل لخريجي المسالك الجامعية الأمازيغية تحقيقا لتكافئ الفرص و رفعا لكل ميز، و كذا إنجاح مشروع توحيد اللغة الأمازيغية و التمكين للحرف الأمازيغي تيفيناغ داخل المدارس و في الفضاء العمومي و واجهات المؤسسات و المحلات و اللافتات باعتباره الحرف الرسمي لتدريس اللغة الأمازيغية.

6- إقرار اللغة الأمازيغية في الدستور المغربي كلغة رسمية و التنصيص على البعد الأمازيغي للهوية المغربية في ديباجة الدستور.

7- ضرورة اعتبار الأسس التاريخية و الخصوصيات الثقافية للجهات في التقسيم الجهوي المرتقب في إطار منظور تكاملي اقتصادي اجتماعي و ثقافي يضمن التوزيع العادل للثروات المادية و الرمزية و يمكن الجهات المغربية من النهوض و تحقيق التنمية الشاملة و الدائمة مع إقرار اللغة الأمازيغية الموحدة في كافة الجهات.

8- ضرورة رفع حصص البث بالأمازيغية في كافة القنوات التلفزية المغربية إلى نسبة 30% و تطوير قناة تامازيغت (الثامنة) بتمكين أطرها من الاستفادة من دورات التكوين الضرورية و توفير الاعتمادات اللازمة للإنتاج الجيد و تجاوز المنظور الفولكلوري للثقافة و الحضارة الأمازيغيتين.

9- العمل على وضع مخطط لتدريس اللغة الأمازيغية للأبناء الجالية المغربية بالخارج و ذلك باعتبارها لغة الأم و لغة المغاربة جميعا بدون استثناء و صلة الوصل بين الجالية و بلدهم الأصلي.

10- اعتماد الأعراف المحلية كمصدر من مصادر التشريع و إعادة النظر في بعض التشريعات التي تتضمن التمييز السلبي ضد الأمازيغية.

الإبداع الأدبي الأمازيغي بين الذاكرة والتخييل

* الحسيمة : امحمد عليلوش – رشيد نجيب

إحتضنت مدينة الحسيمة يومي 2 و 3 يوليوز 2010، ندوة حول موضوع «الإبداع الأدبي الأمازيغي بين الذاكرة والتخييل» من تنظيم إتحاد كتاب المغرب وبشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية وبمشاركة نخبة من الباحثين والنقاد والمبدعين المغاربة.

وافتتح الملتقى بكلمة كل من اتحاد كتاب المغرب، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، ولاية جهة تازة الحسيمة تاونات، جهة تازة الحسيمة تاونات، المجلس البلدي للحسيمة، مندوبية وزارة الثقافة بالحسيمة.

هذا وتضمنت الندوة أربع جلسات علمية وأدبية تمحورت حول الأدب الأمازيغي بين الشفوي والمكتوب من خلال مداخلات لمجموعة من الباحثين وتناولت مختلف الأجناس الأدبية من شعر ورواية وقصة قصيرة ومسرح ...

ويأتي تنظيم هذه الندوة في سياق محاولة فهم سيرورة إنتقال الأدب الأمازيغي من الشفهي إلى المكتوب، وفي إطار محاولة الإحاطة بعلاقة الذاكرة الفنية بالتخييل الإبداعي في الأدب الأمازيغي الراهن كما ورد في الورقة التقديمية للندوة العلمية.

كما كان الملتقى فرصة للإحتفاء بالمبدع والشاعر المغربي الحسين القمري وبالمبدعين الشابين الفائزين بجائزة الإبداع الأدبي الأمازيغي للقناة الثانية :رشيد نجيب سيفاو وامحمد عليلوش.

وفي إطار الأنشطة الموازية المواكبة لفعاليات هذا الملتقى الفكري والثقافي والذي حضره السيد عبد الرحيم العلام بصفته رئيس اتحاد كتاب المغرب بجانب ممثلي المعهد الملكي للثقافة الامازيغية في شخص الأستاذين الباحثين: فؤاد أزروال واحمد المنادي، احتضنت قاعة العروض بدار الثقافة الأمير مولاي الحسن بالحسيمة معرضا تشكيليا للفن الامازيغي بمشاركة كل من الفنان عبد القادر السكاكي والفنان محسن بوزنبو والفنان شعيب اولاد الحاج، ومعرضا لمنشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية.بالإضافة الى حفل توقيع إصدارات إبداعية أمازيغية جديدة، كما اختتم الملتقى بتنظيم حفل موسيقي.

وقد خرج الملتقىبتوصيات مهمة تشير الى ضرورة جعل هذا الملتقى بمثابة تقليد سنوي يهدف الى الاحتفاء بالثقافة الأمازيغية.

شعراء تازنزارت: عبد الرحمان عكواد شاعر الالتزام والاغتراب

صدر للأستاذ «محمد ادبها أرخى» إصدارا جديدا تحت عنوان (شعراء تازنزارت: عبد الرحمان عگـواد شاعر الالتزام والاغتراب)، ويقع الكتاب في 252 صفحة من حجم المتوسط، من منشورات جمعية أفراك ماست.

وقد تم توقيع الكتاب وعرضه في مهرجانات يوليوز الفنية التالية: (تيميتار بأگادير/ إيگـودار بإداوگـنيضيف/ الحاج بلعيد بتيزنيت/ تيفاوين بتافراوت/ تايـّـوغت بإنزگـّان) وذلك ما بين 06 و25 يوليوز 2010.

ويشتمل الكتاب أربعة أبواب. يتحدّث الباب الأول عن سيرة الشاعر الأمازيغي «عبد الرحمان عگـواد»، ونصوصه الشعرية، أما الباب الثاني فيتناول تاريخ نشأة فرقة (عيزنزارن)، وتراجم أفرادها وما كُتب حولها في الصحافة، علاوة على ذكر عدد من الشهادات في حقها، وتمَّ تخصيص «عبد الهادي عيگـّوت» بشهادات خاصة. وفي نهاية الباب أدرج المؤلف بالأبجدية العربية مجموع قصائد «عبد الرحمان عگـواد» التي غنتها (عيزنزارن).

في حين أفرد الباب الثالث بالحديث عن كرونولوجية (عيگـيدار)، وتراجم تشكيلتها العضوية وما دُوِّنَ حولها في الصحافة، كما استقى شهادات عنها، ولم يفته تدوين متن «عگـواد» الشعري الذي غنته المجموعة، وذلك بالأبجدية العربية. وفي آخر الباب حوار شامل مع المجموعة نُشِرَ للمؤلف في جريدة (الأفق الجديد) الصادرة من (ءاگـادير) في حلقتين.

فيما تضمّن الباب الرابع والأخير نصوص «عگـواد» بأبجدية تيفيناغ.

كما أرفق الكاتب كتابه بملحق لأهم صور المجموعتين التي تبوح لنا بلحظات تاريخية وفنية مؤثرة ومعبرة، تُسافر بنا بعيدا، وتترجم لنا الماضي بدءا من ستينات وسبعينات القرن الفائت.

ونشير هنا إلى أن «عبد الرحمان عگـواد» تنقَّلَ بين عديد من دول العالم: (المغرب، فرنسا، اليابان، الصين، أندونيسيا...)، كـسفير للطبخ المغربي هناك في أعظم المطاعم والفنادق، ولم يَحُلْ ذلك بينه وبين مملكة الشعر والمسرح.

ولاشك أنّ إصدار هذا الكتاب هو عربون اعتبار وتقدير لعطاءات هذا الشاعـر وشاعـرية وفنية المجموعتين من جهة، ومن جهة أخرى هو مساهمة في تدوين الأدب الأمازيغي وإثرائه.

الهلال الرياضي ينتزع ورقة الصعود إلى القسم الممتازفي قسمه الثاني

إعداد
سمير بودواسل

إنتزع فريق الهلال الرياضي الناظوري فرع كرة القدم يوم الأحد 11 يوليوز بالملعب البلدي للقنيطرة ورقة الصعود إلى المجموعة الوطنية الثانية ، بعد تعادله في كلتا المبارتين بهدفين لمثلهما مع كل من إتحاد أيت ملول ممثل شطر الجنوب ورجاء بني ملال ممثل شطر الوسط ليحتل الهلال سبورة الترتيب ، رغم تقاسم النقط مع الفريقين المتبارين ضمن الدوري.

أما الفريق الثاني الذي سوف يلتحق بالهلال الرياضي الناظوري إلى القسم الثاني للنخبة حيث من المنتظر تحسم فيه القرعة التي ستشرف عليها الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

إستقبل فريق الهلال الرياضي الناظوري أثناء وصوله إلى مدينة الناظور، بعد تحقيقه الصعود إلى القسم الثاني للنخبة استقبال غفير من محبي الفريق وبعض الفعاليات الجمعوية والرياضية بالإقليم، وتسليم باقة من الورود تعبيرا عن إمتنانهم لمجهودات الفريق والمكتب المسير في شخص رئيسه السيد كريم حلحول، كما إستقبل بشكل رسمي فريق الهلال عامل إقليم الناظور و رئيس المجلس الإقليمي وبعض الشخصيات المهتمة بالميدان الرياضي.

محمد أكوح يتألق في منافسات الألعاب الأولمبية الإفريقية، ويظفر بلقب البطل الإفريقي للتكواندو

إحتل اللاعب الريفي محمد أكوح المرتبة الأولى في رياضة التيكواندو على إثر مشاركته في الألعاب الأولمبية الإفريقية للشباب المقامة بمدينة الرباط أيام ما بين 13 و18 يوليوز الماضي والتي شاركت فيها أكثر من 40 دولة إفريقية.

وقد شارك اللاعب محمد أكوح ضمن صفوف المنتخب المغربي للشبان في رياضة التيكواندو حيث تمكن من التغلب على جل منافسيه من شتى المنتخبات المشاركة. للإشارة فإن هذه هي المشاركة الأولى له على الصعيد الدولي بعدما أحرز البطولة الوطنية للشبان مرتين على التوالي آخرها كان شهر أبريل الماضي بالدار البيضاء حيث لعب بلواء جمعية نادي الأبطال للتكواندو ببني بوعياش(الحسيمة).

وجدير ذكره أن منافسات الألعاب الأولمبية الإفريقية قد عرفت في الرياضة ذاتها أزيد من 1200 مشارك حيث كانت المنافسات قوية بين المتنافسين من مختلف أقطار إفريقيا. خصوصا في وزن أكثر من 63 كلغ وأقل من 73 كلغ والتي تمكن اللاعب محمد أكوح من السيطرة على مجريات منافساتها حيث ظفر بلقب بطل هذا الوزن

شباب هوارة في معسكر تدريبي بأكادير

دخل فريق شباب هوارة لكرة القدم ، في معسكر تديربي بمدينة اكادير، وذلك من يوم 26 يوليوز الى غاية 6 من شهر غشت الجاري ، تحت قيادة المدرب الجديد إبن الفريق مبارك كداني بمساعدة لحمو الذي مهام مساعد المدرب رفقة المدرب الوطني لمريني و مع إبن هاشم ، مع عدة فرق وطنية ك إتحاد طنجة و إتحاد تروادنت ومجموعة من الفرق، استعدادا لمباراة كأس العرش، التي سوف تجرى اطوارها يوم 7 غشت أمام فريق شباب بنكرير.

حقق فريق الاتحاد البلدي لأيت ملول الصعود إلى القسم الثاني

حقق فريق الإتحاد البلدي لأيت ملول الصعود إلى حظيرة القسم الوطني الثاني للنخبة لأول مرة في تاريخه الكروي بعد تغلبه في مبارة فاصلة جمعته مع رجاء بني ملال والتي احتضن أطوارها ملعب المسيرة بأسفي الأسابيع الماضية بحصة ثلاثة أهداف مقابل هدف وحيد 3-1.

وكان الفريق الملالي سباقا للتهديف عن طريق عميد الفريق أمين نعمان في الجولة الأولى من المبارة، أما في الشوط الثاني فقد تراجع الفريق الملالي إلى الوراء الشيء الذي جعل فريق إتحاد أيت ملول يضغط على فريق الملالي وذلك بالهجمات المرتدة وحصر الكرة في وسط ميدان فريق الملالي، وأثمرت التغييرات التي قام بها مدرب إتحاد أيت ملول نتائجها بتسجيل هدف التعادل بواسطة المهاجم العروسي إثر تلقيه كرة على طبق من ذهب داخل مربع العمليات ليسكنها في الشباك معلنا عن صحوة فريق إتحاد أيت ملول، وبذلك نجح فريق أيت ملول من مضاعفة الحصة عن طريق أحمو الذي استغل هفوة في صفوف دفاع الملالي في الدقيقة 72، وبعدها حاول الملاليون الرجوع إلى المقابل وذلك بإعطاء نفس جديد بإدخال بعض العناصر.

لكن هذا التغير لم يعط نتائج مرجوة، ليعود لعب فريق إتحاد أيت ملول صاحب هدف التعادل ليختم المبارة بالهدف الثالث لفريقه والثاني لرصيده في الدقائق الأخيرة من عمر المقابلة، وبعدما أعلن حكم المقابلة عن نهايتها ينجح فريق إتحاد أيت ملول في إنتزاع الورقة الثانية للصعود إلى القسم الوطني الثاني للنخبة رفقة الهلال الرياضي الناظوري.

شباب الريف الحسيمي يعسكر في مدينة إفران

دخل شباب الريف الحسيمي لكرة القدم في المرحلة الثانية للإستعدادات للموسم الرياضي المقبل بعد المرحلة الأولى التي دارت في ملعب الشريف محمد أمزيان بأزغنغان أما المرحلة الثانية فقد تم إختيار مدينة إفران بمعسكر مغلق، وكان فريق شباب الحسيمي قد توجه في صباح الخميس 8 يوليوز إلى مدينة إفران لإقامة التربص الذي تشمله مشاركة الفريق في دورتين، الأول في مدينة القنيطرة يومي 17و18 يوليوز الجاري، و ا لثا ني بمدينة طنجة يوم 23 و24 و25 من نفس الشهر. فقد تم الفريق بمجمو عة من الإنتدابات و إ ختبا ر مجموعة من اللاعبين ك « ولد الحاج سلما ن » و » فؤ ا د بلاح» من فريقي رجاء الحسيمي ومجموعة أخرى في طريقها إلى الالتحاق بالفريق من أجل الاختبار.

شباب هوارة لكرة القدم تعاقد مع المدرب مبارك كداني

تعاقد فريق شباب هوارة رسميا مع المدرب مبارك كداني، ليتولى مهمة تدريب الفريق خلال الموسم الرياضي المقبل. للإشارة فإن المدرب مبارك كداني إبن فريق شباب هوارة، حيث كانت بدايته مع الفريق قبل الإنتقال إلى اللعب مع مجموعة من الفرق الوطنية في القسم الوطني الأول، وقد ساهم بشكل كبير في صعود فريق شباب هوارة إلى القسم الوطني الثاني قادها من مجموعة الهواة، فقد إرتبط مبارك كداني خلال المواسم الماضية كمساعد للمدرب الوطني عبدالهادي السكيتوي الذي درب مجموعة من الفرق الوطنية، كفريق أولمبيك أسفي، المغرب الفاسي، المغرب التطواني.

للذكر فإن فريق شباب هوارة يقوم بالاستعداد للموسم المقبل بالملعب 16 نونبر بأولاد تايمة.

ⵛⵓⵃⵀⵄ ⵏ ⵙⵣⵙⴰⴰⵜ

ⵣⵓⵜⵙⵜⵣⵙⵍ ⵍⵙⵜ ⵅⵣ ⵓⵓⵅⵙⵍⵣⵙ ⵍⵙⵍ

ⵍⵓⴰⵙⵓ, ⵜⵓⵍⵉⵓ, ⵆⵍⵄⵜⵓⵓ, ⵓⵀⵓⵜ, ⵗⵛⵙⵅⵛⵓⴰⵣⵓ, ⵛⵓⵓⵔⵛ, ⵓⵔⵓⵅⵛⵓ ⴰ ⵙⵅⵓⴰⵄⵓ

willy&willy

الشعبي للإسكان

Chaabi lil iskane

www.liliskane.com

N° Eco: 080 100 82 82

PROMOTEUR CERTIFIE QUALITE ISO 9001

Premier prix du Conseil des Ministres
Arabes de l'Habitat, le Caire 2003